



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الانسانية

قسم التاريخ

الدراسات العليا

تاريخ العرب الحديث والمعاصر

التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على قضايا منطقة الخليج

العربي بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة

رهف شريف الطير

اشراف

حكمت الخضر العبد الرحمن

أستاذ مساعد في قسم التاريخ

المشرف المشارك

رامي الضللي

دكتور في قسم التاريخ

أولاً: محتويات البحث:

٢٠	الفصل الأول: التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١
	مقدمة
٢٤	أولاً: مفهوم التنافس، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:
٢٤	١-التنافس لغة واصطلاحاً
٢٤	٢-التنافس الدولي لغة واصطلاحاً
٢٦	٣-القوة وعلاقتها بالتنافس
٢٨	٤-النزاع وعلاقته بالتنافس
٢٨	٥-الصراع وعلاقته بالتنافس
٢٩	٦-الحرب وعلاقتها بالتنافس
٣٠	ثانياً: التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١
٣٠	١-نشأة التنافس الأمريكي- الصيني عام ١٩٤٩
٣٤	٢-مراحل التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١
٣٤	٢-١-المرحلة الأولى: مرحلة العداء والمواجهة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠
٤١	٢-٢-المرحلة الثانية: مرحلة النزاع البارد بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١
٤٥	٢-٣-المرحلة الثالثة: مرحلة التقارب الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٩
٥٣	ثالثاً: التنافس الأمريكي- الصيني على منطقة الخليج العربي حتى عام ١٩٩١
٥٣	١-الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩١
٥٥	٢-حرب الخليج الأولى والموقف الأمريكي والصيني منها (١٩٨٠-١٩٨٨)
٥٥	٢-١-الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)
٥٩	٢-٢-الموقف الصيني من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)

٦٨	الفصل الثاني: التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١
	مقدمة
٧٢	أولاً: طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١
٧٦	ثانياً: مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١
٧٦	١- مظاهر الخلاف
٧٦	١-١- التنافس حول الهيمنة
٨١	١-١-١- التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا
٨٧	١-٢- التنافس في المجالات الأمنية
٩٠	١-٣- التنافس العسكري والتكنولوجي
٩٧	١-٤- نمو الاقتصاد الصيني
١٠٢	٢- مظاهر التعاون المشترك
١٠٣	٢-١- في المجال الاقتصادي
١٠٣	٢-١-١- التبادل التجاري
١٠٦	٢-١-٢- في مجال تأمين مصادر الطاقة
١١٠	الفصل الثالث: التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١
	مقدمة
١١٣	أولاً: محددات التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي
١١٣	١- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من المنظورين الأمريكي والصيني
١١٤	١-١- من المنظور الأمريكي
١١٧	١-٢- من المنظور الصيني

- ١٢٠ ٢- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين
- ١٢٠ ٢-١- من المنظور الأمريكي
- ١٢٣ ٢-١-١- موارد الطاقة
- ١٢٤ ٢-١-٢- الأسواق والاستثمارات
- ١٢٦ ٢-٢- من المنظور الصيني
- ١٢٦ ٢-٢-١- موارد الطاقة
- ١٢٧ ٢-٢-٢- الاستثمارات والأسواق
- ١٣١ ثالثاً: قضايا التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي
- ١٣٢ ١- مفهوم أمن الخليج العربي تطور الرؤية والمفهوم
- ١٣٢ ١-١- مفهوم الأمن
- ١٣٤ ١-٢- الأمن الإقليمي وأمن الخليج العربي
- ١٣٩ ١-٣- المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي
- ١٤١ ١-٤- المفهوم الصيني لأمن الخليج العربي
- ١٤٣ ١-٥- المفهوم الخليجي لأمن الخليج العربي
- ١٤٥ ١-٦- أمن الخليج العربي في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني
- ١٤٩ ٢- أمن الطاقة
- ١٥٦ الفصل الرابع: انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على قضايا منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١
- مقدمة
- ١٥٩ أولاً: انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حربي الخليج الثانية والثالثة
- ١٥٩ أولاً: انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حربي الخليج الثانية ١٩٩١-١٩٩٢

- ١٥٩ ١-١-الدور الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية
- ١٦٤ ١-١-١ الدبلوماسية الأمريكية المزدوجة قبيل الغزو العراقي للكويت
- ١٦٧ ١-١-٢ الدور الأمريكي بعد الغزو العراقي للكويت
- ١٧٢ ٢-١-الموقف الصيني من حرب الخليج الثانية
- ١٧٤ ٣-١-حرب الخليج الثانية في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني
- ١٧٧ ٢-انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠١١
- ١٧٨ ٢-١- الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣
- ١٧٨ ٢-١-١- الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣
- ١٨١ ٢-١-٢- العملية العسكرية الأمريكية ٢٠٠٣
- ١٨٣ ٢-٢-الموقف الصيني من الاحتلال الأمريكي للعراق
- ١٨٣ ٢-٣-حرب الخليج الثالثة في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني
- ١٨٦ ثانياً: الوجود الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي
- ١٨٧ ١-الوجود الأمريكي في الخليج العربي
- ١٨٧ ١-١-الوجود العسكري
- ١٨٧ ١-١-١ الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية
- ١٨٨ ١-١-٢ الوجود العسكري الأمريكي في قطر
- ١٨٩ ١-١-٣ الوجود العسكري الأمريكي في البحرين
- ١٨٩ ١-١-٤ الوجود العسكري الأمريكي في سلطنة عمان
- ١٩٠ ١-١-٥ الوجود العسكري الأمريكي في العراق
- ١٩١ ١-١-٦ الوجود العسكري الأمريكي في الكويت
- ١٩٢ ١-١-٧ الوجود العسكري الأمريكي في الإمارات العربية المتحدة

١٩٢	١-٢-الوجود السياسي
١٩٣	١-٣-الوجود الاقتصادي
١٩٣	١-٣-١-التبادل التجاري الأمريكي-الخليجي
١٩٧	١-٣-٢-الشركات الأمريكية في الخليج العربي
١٩٨	٢-الوجود الصيني في الخليج العربي
١٩٨	٢-١-الوجود السياسي
٢٠٦	٢-٢-الوجود الاقتصادي
٢٠٦	٢-٢-١-أبرز الشركات
٢٠٩	٢-٢-٢-التبادل التجاري
٢٠٩	التبادل التجاري الصيني-الخليجي
٢١٣	٢-٢-٣-الاتفاقيات والمشاريع
٢١٧	ثانياً: الخاتمة
٢١٨	١-النتائج
٢٢١	٢-التوصيات
٢٢٢	ثالثاً المصادر والمراجع

رابعاً: فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٨٧	أهم القواعد والمطارات العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية	١
١٩٣	الصادرات الأمريكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠	٢
١٩٤	الواردات الأمريكية من مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠	٣
١٩٥	قيم ونسب الصادرات والواردات السعودية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠	٤
١٩٦	الصادرات والواردات السعودية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ مقدرة بمليار دولار	٥
٢٠١	الزيارات الكويتية إلى الصين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.	٦
٢٠٢	الزيارات الصينية إلى الكويت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨	٧
٢٠٢	الاتفاقيات الصينية- الكويتية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨	٨
٢٠٤	الزيارات السعودية إلى الصين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥	٩
٢٠٥	الزيارات الصينية إلى المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦	١٠
٢١٠	قيم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ مقدرة بمليار دولار.	١١
٢١١	قيم الصادرات الصينية لدول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ونسبها	١٢
٢١١	قيم ونسب الواردات الصينية من دول المجلس الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠	١٣
٢١٣	الاتفاقيات التجارية السعودية الصينية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦	١٤
٢١٤	الاتفاقيات التجارية بين الصين وقطر بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١	١٥
٢١٥	الاتفاقيات التجارية الكويتية- الصينية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١	١٦
٢١٥	المشاريع التي ترعاها الصين في الكويت.	١٧

ملخص:

تتشابك العلاقات الدولية وتتنوع مظاهرها بين العداء والمسالمة والتعاون، وتبقى للمصالح الكلمة الفصل في رسم حدود العلاقات بين الفواعل الدولية، وهو الأمر الذي ينطبق على العلاقات الأمريكية-الصينية التي تتخذ التنافس صفة رئيسة لها، ويحقق لواشنطن ويكين مصالحهما وأهدافهما سواءً بمشاركة الطرف الآخر أم بعدائه واتخاذ الأساليب المناسبة للوقوف في وجهه.

تمثل العلاقات الأمريكية-الصينية المثال الأبرز على حالة التنافس الدولي. وتحاول الدراسة تسليط الضوء على هذا التنافس، مع دراسة مُحدّاته ومظاهره والبحث في انعكاساته على أكثر المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، وهي منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي عرّضت العلاقات الأمريكية-الصينية، وعرضت جوانب العداء والتعاون فيها، لم تُعن هذه الدراسات الجانب التنافسي فيها ولا دراسة تأثيرات هذا التنافس وانعكاساته في منطقتنا العربية، ولا سيما منطقة الخليج العربي على الرغم من كون هذه الأخيرة تمثل إحدى ساحات التنافس الأمريكي-الصيني إلى جانب كل من منطقة جنوب شرق آسيا وإفريقيا، بل اكتفى أغلبها بعرض أسباب الخلاف أو التعاون دون التطرق لدراسة العوامل المؤثرة، أو دوافع هذا العداء أو التعاون، الأمر الذي أوجب إعادة دراسة التنافس الأمريكي-الصيني من جوانبه كافة، والبحث في انعكاساته على منطقة الخليج العربي خلال فترة حاسمة من تاريخ المنطقة، وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومحاولة التنبؤ بمستقبل المنطقة في ظل التنافس الأمريكي-الصيني.

الكلمات المفتاحية: التنافس، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والخليج العربي، والانعكاسات.

مقدمة منهجية

مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة وتغير هيكلية النظام العالمي وبنيته وتحوله من ثنائي القطب إلى أحادي القطب شهدت العلاقات الدولية تطوراً ملحوظاً أصبح فيه التنافس السمة الرئيسة التي تحكم الفواعل الدولية. سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة واتبعت في سبيل ذلك دبلوماسية مختلفة بهدف منع القوى الكبرى من منازعتها أو المساس بمصالحها. في المقابل، اندفعت القوى الكبرى لتأمين مصالحها ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لانتزاع مكان الصدارة منها أو موازاتها إما بمعاداتها أو التعاون معها.

تعد الصين المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية والمرشحة بقوة لانتزاع مكان الصدارة من هذه الأخيرة بحسب تقديرات بعض الباحثين، وذلك لامتلاكها قوة اقتصادية هائلة، وعسكرية وفضائية كبيرة، إضافة لكونها عضواً دائماً في مجلس الأمن وعضواً رئيساً في العديد من المنظمات العالمية.

بناءً على ذلك، تقدم العلاقات الأمريكية-الصينية صورة واضحة عن التنافس الدولي فترة مابعد الحرب الباردة. فعلى الرغم من كون التنافس الأمريكي-الصيني نشأ خلال الحرب الباردة وتحديداً منذ عام ١٩٤٩ إلا أنه اتخذ منحاً مختلفاً مع نهايتها. فالتغيرات العالمية من جهة، وتغير استراتيجية واشنطن وبكين أدت إلى إعادة حسابات الطرفين في شكل العلاقة المناسبة الواجب اتباعها تجاه بعضهما البعض. فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنظر إلى الصين كقوة منافسة لابد من تطويقها وتحجيم قوتها في منطقة جنوب شرق آسيا، ولكنها لا تمثل الخطورة أو الأهمية نفسها في مناطق أخرى كالمنطقة العربية أو مناطق العالم، بل على العكس من ذلك عدت بكون عامل استقرار وتوازن في تلك المناطق يمكن توظيف قواها، ولا سيما الاقتصادية منها لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية الأعباء الدولية كقضايا الإرهاب والتلوث وغيرها.

من جانبها أدركت الحكومة الصينية بعد نهاية الحرب الباردة طبيعة التغيرات الدولية وضرورة تطويعها لتحقيق الأهداف الصينية في التحول لقوى كبرى منافسة قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدركت بكون في تلك المرحلة عدم امتلاكها القدرة الكافية لتحدي القوة الأمريكية تحدياً كاملاً، بل أدركت

مدى حاجتها لمد جسور صداقة مع القوة العظمى الوحيدة القادرة على مساعدة الصين في تثبيت وجودها في المؤسسات الإقليمية والعالمية والوصول إلى الأسواق العالمية وإقامة المشاريع والاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ومع ذلك لا يمكن القول إن الصين تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالمساس بمصالحها في منطقة جنوب شرق آسيا. فالمجال الإقليمي الصيني منطقة محرمة من وجهة نظر بكين، وهي مستعدة لخوض مواجهة عسكرية ضد واشنطن إذا ما استمرت هذه الأخيرة في دعم تايوان أو في التدخل في مشكلتي بحري الصين الجنوبي والشرقي.

لم تكن المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة بعيدة عن أنظار الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، الأمر الذي جعل التنافس الأمريكي- الصيني يلقي بظلاله على دول المنطقة ويتخذ طابعاً فريداً يجمع المسالمة والمنفعة المتبادلة في المجال السياسي والعسكري والتنافس الاقتصادي الناعم. ويمكن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت حدود التنافس في المنطقة، وأما بكين الساعية إلى تحقيق أهدافها فقد أحسنت فهم تلك الحدود وتطويعها لتبلغ ما تريده برضا الإدارة الأمريكية نفسها، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في الموقف الصيني من عمليتي عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وانعكس جلياً في شكل الوجود الأمريكي والصيني في المنطقة. ولما بقيت للولايات المتحدة الأمريكية كلمة الفصل في المسائل العسكرية والأمنية بما فيها أمن الخليج العربي وأمن الطاقة، أصبح للصين مكانة اقتصادية راسخة داخل دول المنطقة وصلت لتصبح الشريك الاقتصادي الأول لدول المنطقة. وهذا ما يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي، فهل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية راضيةً بإمساك مفاتيح المنطقة عسكرياً وأمنياً وتبقي المجال مفتوحاً أمام الصين لغزو الأسواق الخليجية؟ وهل ستكتفي الصين بالوجود الاقتصادي أم ستتجاوزه إلى المجالات الأمنية والعسكرية؟

-مصطلحات الدراسة

الحرب الباردة: هي الصراع الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وامتدت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩١، وانتهت بانحياز الاتحاد السوفيتي.

التنافس الدولي: هو علاقة تجمع الفواعل الدولية لتحقيق مصالح خاصة إما بالتعاون أو الصراع مع القوى الأخرى.

القوة العظمى: هي القوة التي تمتلك أكبر قدر من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. وقد تكون قوة واحدة أو أكثر.

القوى الكبرى: مجموعة الدول التي تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية بدرجة اقل من القوة العظمى. وتكون هذه القوى متحالفة مع القوى العظمى أو منافسة لها.

القوة الناعمة: مجموعة الوسائل الاقتصادية والثقافية التي تستخدمها الدول. وتعد أشد تأثيراً من القوة الصلبة، وتعتمد عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتحقيق مصالحهما في دول العالم.

القوة الخشنة: مجموعة الوسائل العسكرية التي تستخدمها قوة ما لفرض ارادتها على القوى الأخرى وتشمل الأسلحة التقليدية والنووية والعقوبات.

الجيوپولتيك: هو تأثير الجغرافيا على السياسة. فهو علم دراسة تأثير الأرض (المجال الجوي والبري والبحري) على السياسة ومدى استفادة هذه الأخيرة من المقومات التي يمتلكها مكان ما.

- اشكالية البحث

مع تعدد مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة الخليج العربي وتنوعها وضغط العوامل الدافعة لهذا التنافس في اتجاهات متعددة وعدم وضوح النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا النوع من التنافس بين قوة عالمية مهيمنة وأخرى صاعدة تسعى إلى الهيمنة على المنطقة العربية، وما يمكن أن يفرضه هذا التنافس على مستقبل المنطقة العربية فإن مشكلة البحث تتمحور في التساؤل الآتي: ما طبيعة التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الخليج العربي؟

ينبثق من هذا الاشكالية الرئيسة مجموعة من الاشكالات الفرعية التي تشكل بمجموعها من المتغيرات والتطورات التي يمكن للبحث أن يكشف الحجاب عنها بالبحث والتحليل. هذه الاشكالات هي على الشكل الآتي:

١- أشكال التنافس الأمريكي- الصيني في العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص.

٢- مجالات التنافس الرئيسة لهذا التنافس.

٣- ماتريده الصين من رفع وتيرة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية وما تريده الصين من هذا التنافس.

٤- الأدوات التي توظفها كل من الدولتين في هذا التنافس.

٥- مآلات التنافس ونتائجه المتوقعة على المنطقة العربية.

-تساؤلات البحث:

يتمحور التساؤل الرئيس في البحث حول انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على قضايا منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١. ومن التساؤل الرئيسي تتفرع العديد من التساؤلات التي حاول البحث الإجابة عنها واستخلاص النتائج منها، ومن أهمها:

١- كيف ساهمت نشأة التنافس الأمريكي- الصيني والمراحل التي مر بها خلال مرحلة الحرب الباردة في رسم ملامحه بعد الحرب الباردة؟

٢- كيف تغيرت ماهية التنافس الأمريكي- الصيني بعد نهاية الحرب الباردة؟

٣- ماهي أبرز مظاهر التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١؟

٤- كيف ساهم التحديث العسكري والنمو الاقتصادي الصيني في إذكاء التنافس الأمريكي- الصيني؟

٥- ماموقف الصين من قضية أمن الطاقة؟

٦- ما هي أبرز قضايا التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١؟

٧- ما طبيعة التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي ؟

٨- كيف لعبت الأهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي دورها في رسم حدود التنافس

الأمريكي- الصيني ؟

٩- ما دور حربي الخليج والثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣-٢٠١١) في التنافس الأمريكي-الصيني؟

١٠- كيف تجلت انعكاسات حربي الخليج الثانية والثالثة على التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١ على شكل الوجودين الأمريكي والصيني في المنطقة؟

١١- ما موقف دول الخليج العربي من التنافس الأمريكي-الصيني ومامدى استفادتها منه؟

- هدف البحث

يهدفُ البحثُ إلى دراسة التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١ ودراسة آلياته ومظاهره وأهم قضاياها، بيان جانب الخلاف والتعان فيه، وإلقاء الضوء على أهم المناطق التي يدور حولها، مع بيان أهمية هذه المناطق من المنظورين الأمريكي والصيني. كما يهدف البحث لدراسة التنافس الأمريكي- الصيني على منطقة الخليج العربي والبحث في دوافعه ومحدداته المتمثلة في أهمية المنطقة من المنظورين الأمريكي والصيني استراتيجيا واقتصاديا، والبحث في أبرز قضاياها المتمثلة في أمن الخليج العربي وأمن الطاقة، ثم دراسة انعكاساته على دول منطقة الخليج العربي من خلال دراسة تطور الوجودين الأمريكي والصيني في دول المنطقة.

-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في دراسة التنافس الأمريكي- الصيني على أنه يرسم صورة العلاقة بين القوة العظمى الوحيدة في العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمرشح الأول لمنافسة هذه القوة المتمثل في الصين، ولكونه يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين القوتين، ويبين أسباب الخلاف والنزاع ومجالات التعاون بينهما، فضلاً عن كونه يبحث في أبعاد هذا التنافس وانعكاساته على أكثر المناطق الاستراتيجية في المنطقة العربية، وهي منطقة الخليج العربي، ويحاول التنبؤ بمستقبل التنافس الأمريكي- الصيني من جهة ومستقبل منطقة الخليج العربي في ظل هذا التنافس من جهة أخرى.

-مبررات البحث

تتمثل مبررات البحث في افتقار مكتبتنا العربية لأبحاث تلقي الضوء على موضوع التنافس الأمريكي-الصيني على الرغم من أهمية الموضوع، إذ ينعكس هذا التنافس بشكل مباشر على حاضر ومستقبل منطقتنا العربية وليس منطقة الخليج العربي فقط. ولذلك توجب البحث في التنافس الأمريكي-الصيني ومعرفة بدايات نشوئه وآلياته ومظاهر التعاون والخلاف فيه والبحث في انعكاساته على منطقة الخليج العربي التي تم اختيارها كونها شهدت تغيرات كبيرة بعد الحرب الباردة وتمثل مكاناً حاضراً دائماً في حسابات القوى الكبرى.

- حدود البحث

الموضوعي: يشمل البحث التنافس الأمريكي-الصيني ويظهر أوجه الخلاف والتعاون فيه، ويشمل انعكاسات هذا التنافس على منطقة الخليج العربي وقضاياها الرئيسية السياسية والعسكرية المتمثلة في حربي الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩٢)، والثالثة (٢٠٠٣-٢٠١١)، والاقتصادية المتمثلة في الاتفاقيات والاستثمارات والتبادل التجاري.

الجغرافي: يشمل العديد من المناطق كمناطق جنوب شرق آسيا، لكنه يركز حول منطقة الخليج العربي بالنظر إليها على أنها أكثر المناطق العربية المتنافسة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وذلك نظراً لما تتمتع به من مقومات جاذبة للقوتين كليهما، سواء أكان موقعها الجيوستراتيجي الذي يهّم الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى أم أهميتها الاقتصادية واحتواءها على أكبر مخزون من مصادر الطاقة والمواد الأولية فضلاً عن سوقها الاستهلاكية الكبيرة التي تستوعب المنتجات الأمريكية والصينية على حد سواء.

الزمني: تمتد فترة الدراسة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١. يعود سبب اختيار عام ١٩٩١ لأهميته على المستويين الدولي والخليجي، حيث يمثل بداية تغير بنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة، ونهاية نظام ثنائي القطب وبروز نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدى ذلك إلى تغير موازين القوى إذ تحولت القوى الكبرى لمنافس للولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها الصين.

على المستوى الخليجي شهد عام ١٩٩١ نتائج الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية التي أدت بدورها إلى تغيرات هيكلية في بيئة أمن الخليج العربي، إذ تطورت الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول المنطقة، وتعرّز الوجود

العسكري الأمريكي، مقابل ترسخ الوجود الاقتصادي الصيني فيها. أما عام ٢٠١١ فيمثل بداية تغيرات جذرية في المنطقة العربيّة، حيث شهد العديد من الأزمات التي عصفت بالمنطقة، فغيرت خارطة القوى العربيّة. وعلى الرغم من أن التغيرات لم تطل دول الخليج العربيّ لم تكن هذه الأخيرة بمنأى عن انعكاسات هذه الأزمات. إضافة إلى ذلك يمثل عام ٢٠١١ انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

- الدراسات السابقة

لا توجد دراسات حول التنافس الامريكي- الصيني على منطقة الخليج العربي، كما لا توجد الكثير من الدراسات التي اقلت الضوء على التنافس الامريكي- الصيني وإنما اتجه أغلبها إلى عرض العلاقات الأمريكية- الصينية والعلاقات الأمريكية- الخليجية والصينية- الخليجية، واكتفى معظمها بعرض أحد جوانب علاقات واشنطن وبكين: إما الخلاف أو التعاون. ومع ذلك، وجدت بعض الدراسات الأكاديمية والمؤلفات التي ساهمت بإغناء الأطروحة نذكر منها:

١- منكاش، زينب. (٢٠١٥). العلاقات الأمريكية- الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية اشرف: رفاه الحمداني. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة النهرين. تعرض الباحثة خلال أطروحتها العلاقات الأمريكية- الصينية بجانبها السياسي والاقتصادي من خلال استعراض المقومات التي رسمت مسار تلك العلاقات، وإلقاء الضوء على جانبي التعاون والعداء بين الطرفين فترة ما بعد الحرب الباردة. وتضع تنبؤات مستقبلية للعلاقات الأمريكية- الصينية في ظل التطورات العالمية والداخلية التي يشهدها الطرفين .

تُقسم الدراسة إلى خمسة فصول يبحث الأول منها في المنطلقات الفكرية للعلاقات الأمريكية- الصينية بعد الحرب الباردة، والثاني في العوامل المؤثرة في نشأة تلك العلاقات. أما الثالث فيهتم بدراسة مجالات التعاون الاقتصادي الأمريكي والصيني، الرابع يظهر جوانب التناظر بين الطرفين. وتختتم الباحثة الأطروحة بالفصل الخامس الذي يهتم بدراسة السيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين الطرفين، حيث تخلص الباحثة إلى أن العلاقات الأمريكية- الصينية تقع ضمن توليفة تجمع بين التنافس والتعاون والشراكة.

٢- ياسين، حشوف. (٢٠١٤) إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية. اشراف: لعجال عجال محمد أمين. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. تتألف الدراسة من أربعة فصول يبدأ فيها الباحث فصله الأول بعرض مفهوم ومستويات الأمن، ثم يعرض طبيعة النظام الإقليمي فيفصل حدوده وهيكلته وخصائص الوضع الأمني الخليجي. أما الفصل الثاني فيعرض المحددات الداخلية لإشكالية أمن الخليج العربي، ويفصل بين الإشكاليات الداخلية والاقتصادية وأهم التهديدات التي تتعرض لها منطقة الخليج العربي. أما الفصل الثالث فيبحث في المحددات الإقليمية لأمن الخليج العربي، ويحدد الدور الإيراني والعراقي وتركيا و "إسرائيل" من خلال عرض حربي الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، والثانية (١٩٩٠-١٩٩١). ويختتم الباحث أطروحته بالفصل الرابع المعنون بالمحددات الدولية لأمن الخليج العربي، حيث يعرض فيه الباحث أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الروسي والأمريكي والأوروبي. في يبحث في الدور العراقي الإقليمي.

إضافة إلى الدراسات الأكاديمية السابقة وجدت بعض المنشورات على شكل مؤلفات. ويعود سبب اعتماد البحث عليها لأهمية الأحداث التاريخية التي عُنيت بذكرها وأغنت البحث فيها، ومنهجها العلمي المتبع الذي اعتمد على المنهج التاريخي والسياسي معاً، نذكر منها:

٣-السلمي، محمد بن صقر. (٢٠٢١). التنافس الأمريكي - الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. المملكة العربية السعودية. يعود سبب اختيار المؤلف لكونه يعرض السياستين الأمريكية والصينية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما منطقة الخليج العربي، ويبين أهمية المنطقة من المنظورين الأمريكي والصيني، حيث تعد مجالاً حيوياً للنفوذ الأمريكي السياسي والعسكري والاقتصادي، ومصدراً للموارد الطاقة بالنسبة إلى الصين وسوقاً استهلاكية تستوعب المنتجات الصينية، ولأنه يشرح النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة مقابل النفوذ الاقتصادي الصيني، حيث يبين كثافة القواعد العسكرية في المنطقة مقابل كفاءة الشركات والاستثمارات الصينية فيها، ويشير إلى مدى استعداد الصين والقوى

المنافسة لتعزيز حضورها في المنطقة وموازنة الضغوط الأمريكية، وأهم التحديات الخيارات أمام دول المنطقة لمواجهة المنافسة الأمريكية- الصينية.

٤- سري الدين، عايدة العلي. (١٩٩٩). الحرب الباردة في الخليج الساخن. مطابع بيسان للنشر والتوزيع. بيروت: لبنان، الطبعة الأولى. يعود سبب اختيار المؤلف كونه يكشف السياسة الأمريكية تجاه العراق بدءاً من نهاية حرب الخليج الثانية وانتهاء بالغزو الأمريكي للعراق، ويشرح تفاصيل عملية تحضيرات الغزو والتهديدات والانتهاكات الأمريكية للعراق، ويعرض موقف العراق من التهديدات الأمريكية والمواقف الدولية والإقليمية بما فيها الصين، وذلك بالاعتماد على مجموعة هامة من الوثائق القيمة للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

إلى جانب الدراسات السابقة توجد العديد من التقارير والمقالات التي ألفت الضوء على العلاقات الأمريكية- الخليجية والصينية- الخليجية والتي أغنت البحث بتفاصيل الفصل الرابع من الأطروحة.

- خلاصة الدراسات السابقة

خلصت الدراسات السابقة إلى العديد من النتائج منها ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية- الصينية ومنها ماله علاقة بقضايا منطقة الخليج العربي. فبين معظمها أن العلاقات الأمريكية- الصينية متشابكة ويغلب عليها طابع العداء، وأن منطقة الخليج العربي تمثل هدفاً رئيساً لكلا الطرفين الأمريكي والصيني اللذين يسعيان بوسائل مختلفة للحصول على مكاسب داخل المنطقة. إلا أن النتائج التي لم تتطرق لعرضها الدراسات السابقة هي توليفة الوجودين الأمريكي والصيني في منطقة الخليج العربي وبعبارة أخرى شكل التنافس الأمريكي- الصيني في المنطقة، وكيف تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بالتدخل في المنطقة وما الضمانات التي تحصل عليها واشنطن حتى تسمح لبكين غزو الأسواق الخليجية.

-منهجية البحث وأدواته

اعتمد البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ القائمَ على وصف الأحداث التاريخية خلال فترة الدراسة وتحليلها. ويحاول البحثُ التوفيقَ بين المنهجين التاريخي والسياسي، حيث يعتمد على سرد تفاصيل الوقائع التاريخية ويحلّلها، ثم يحاول استخلاص النتائج منها.

أما أدوات البحث: فتتمثل في مجموعة المصادر والمراجع العربية والأجنبية باللغتين الانكليزية والفرنسية فمنها ماله صلة مباشرة بموضوع الدراسة، ومنها ما أغنى البحث بتفاصيل عن مراحل وأحداث تاريخية تهم الباحثين. وقد تنوعت المصادر بين الكتب والمقالات والاطروحات الجامعية وتم الحصول عليها من مصادر متنوعة كالمكتبات ولاسيما مكتبة الأسد الوطنية ومن الشبكة، حيث تم الاعتماد عليها بسبب حداثة الفترة الزمنية وعدم وجود مصادر أخرى غطت بعض جوانب البحث.

-فصول البحث

يتألفُ البحثُ من مقدّمة و أربعة فصول رئيسة تشمل تمهيداً عن بدايات التّنافس الأمريكي الصّينيّ خلال الحرب الباردة ونشوءه ، ثم عرضاً لمحددات التّنافس الأمريكي الصّينيّ ومظاهره بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ وعام ٢٠١١، ثم دراسة التّنافس الأمريكي- الصّينيّ على منطقة الخليج العربيّ، ويبحثُ في انعكاسات هذا التّنافس، وتخلص الدّراسة إلى خاتمة و قوائم المصادر والمراجع. وفيما يلي عرض للفصول الأربعة الرئيسة في البحث:

الفصل الأول: يعد تمهيداً للبحث ويسلط الضّوء على بداية نشوء التّنافس الأمريكي- الصّينيّ، ويمتد بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩١ أي فترة الحرب الباردة. ويُعنى الفصلُ بدراسة أسباب نشوء التّنافس الأمريكي- الصّينيّ ومراحل تطوره، ويبين كيف مرّ بمراحل مختلفة ومتنوعة بدءاً من مرحلة العداء إلى الصّراع البارد، ثم الانفراج فالصدقة، كما يلقي الضّوء على أهم الآليات التي استخدمتها واشنطن ويكين لمواجهة هذا التّنافس المتمثلة في دبلوماسية الأحلاف والتهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويُختتم الفصلُ بمحاولة عرض التّنافس الأمريكي- الصّينيّ على منطقة الخليج العربيّ في الفترة المذكورة، ويبين عدم وجود تنافس في تلك الفترة على المنطقة، وإنما انعكس

الانفراج الأمريكي - الصيني إيجاباً على الوجود الصيني فيها، ويكتفي البحث بذكر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، والموقفين الأمريكي والصيني من حرب الخليج بتصنيفها الحدث الأكثر أهمية في تلك الفترة.

الفصل الثاني: يتمحور الفصل الثاني حول التنافس الأمريكي - الصيني بعد الحرب الباردة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. ويلقي الفصل الضوء على طبيعة التنافس في تلك المرحلة، ويبين أهم مظاهره، فيبدأ بمظاهر النزاع والخلاف في المجالات كافة، ولاسيما النزاع حول الهيمنة والنزاع العسكري، ثم يعرض مظاهر التعاون في المجال الاقتصادي، ولاسيما التبادل التجاري والتكنولوجي. ويختتم بخاتمة موجزة يعرض فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الفصل الثالث: يتفرد الفصل الثالث بعرض التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي، وينقسم مخطط البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسة؛ يختص كل منها بعرض جانب من هذا التنافس. فيبدأ الفصل بعرض طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي، ثم يبحث في العوامل المؤثرة فيه، ويبين أهمية منطقة الخليج العربي الاستراتيجية والاقتصادية من المنظورين الأمريكي والصيني، وينتهي بعرض أبرز قضيتين في التنافس وهما: قضية أمن الخليج، وقضية أمن الطاقة، ويبين المنظورين الأمريكي والصيني نحو القضيتين وأثرهما في رسم حدود التنافس بينهما وملامحه.

الفصل الرابع: أما الفصل الرابع فيبدأ بعرض انعكاسات التنافس على حربي الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) ويبين الدور الأمريكي والموقف الصيني منهما، وكيف مثلتا الأحداث الأبرز التي أظهرت طبيعة التنافس بين الطرفين، إذ بينت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار ربط منطقة الخليج العربي أمنياً وعسكرياً بها، ومنع القوى المنافسة وفي مقدمتها الصين من منازعتها في ذلك مقابل السماح لهذه الأخيرة بتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدركته الصين وعلت به كونه يتماهى مع الاستراتيجية الصينية القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الخارجية والاكتفاء بتوثيق العلاقات الاقتصادية. ثم يبين تطور الوجود العسكري الأمريكي مقابل تطور الوجود الاقتصادي الصيني فيها.

الفصل الأول

التنافس الدولي والتنافس الأمريكي - الصيني

بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١

مقدمة

أولاً: مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

١- التنافس لغةً و اصطلاحاً

٢- التنافس الدولي لغةً و اصطلاحاً

٣- القوة وعلاقتها بالتنافس

٤- النزاع وعلاقته بالتنافس

٥- الصراع وعلاقته بالتنافس

٦- الحرب وعلاقتها بالتنافس

ثانياً: التنافس الأمريكي - الصيني حتى عام ١٩٩١

١- نشأة التنافس الأمريكي- الصيني عام ١٩٤٩

٢- مراحل التنافس الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١

١-٢- المرحلة الأولى: مرحلة العداء والمواجهة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠

٢-٢- المرحلة الثانية: مرحلة النزاع البارد بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١

٢-٣- المرحلة الثالثة: مرحلة التقارب الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٩

ثالثاً: التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي حتى عام ١٩٩١

١- الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠

٢- حرب الخليج الأولى والموقف الأمريكي والصيني منها (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

١-١- الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

٢-١- الموقف الصيني من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

مقدمة

اعتقدَ العالمُ بعدَ نهايةِ الحربِ العالمية الثانية أنَّه سيعيش فترة من الهدوء والاستقرار بعد إزالة مصادر التوتر المتمثلة في اليابان وألمانيا، لكنَّ الواقع كان غير ذلك. في الوقت الذي وقَّع فيه الحلفاء معاهداتٍ مع إيطاليا وهولندا كان الخلاف السوفييتي- الأمريكي على وشك الظهور من جديد. فالتَّحالفُ الهشُّ الذي جمع القوى الرأسمالية والاتحادَ السوفييتي بدأ يتصدَّعُ بفعل الخلافات حول تسوية أوضاع ألمانيا بسرعة، وحول مسألة استسلام اليابان والاحتلال الأمريكي لها، ثم تحوَّل الخلافُ إلى صراعٍ أيديولوجي بين قوتين عظميين متناقضتين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على استراتيجيتين، الأولى سياسة الاستقطاب وتشكيل الأحلاف، والثانية التهديد باستخدام الأسلحة النووية والتقليدية. وقد أدَّت سياسة الاستقطاب دوراً رئيساً بالنسبة للقوتين العظميين. فمن خلالها استطاع كل منهما الحفاظ على مصالحها، وتحجيم المعسكر المعادي وحصره في مناطق محددة، ومنعه من مدِّ نفوذه إلى مناطق أخرى، كما أنها حولت دول العالم إلى قواعد عسكرية تستطيع مشاركة حليفها السوفييتية أو الأمريكية عبء الدفاع عن مصالحها. وفي حين اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، اتجه الاتحاد السوفييتي إلى دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية.

مثَّلت الصَّين إحدى أبرز الدَّول التي أرادت كلُّ من القوتين العظميين الفوز بتحالفها. فبالإضافة لكونها أكبر الدول الآسيوية من حيث المساحة وعدد السكان، تتمتع الصَّين بموقعٍ استراتيجيٍّ على بحري الصَّين الشرقي والجنوبي، وتتحكم بمضيق تايوان الذي يربط بين بحري الصَّين الجنوبي والشرقي، وتمرُّ خلاله الخطوط الملاحية البحرية المؤدية إلى اليابان وكوريا الجنوبية.

أدى نجاح الاتحاد السوفييتي بضم الصَّين إلى معسكره عام ١٩٤٩ بعد إعلان ماوتسي تونغ مؤسس جمهورية الصين الشعبية انضمام بلاده إلى المعسكر الاشتراكي والانتواء تحت لواء الاتحاد السوفييتي إلى ولادة

التنافس الأمريكي- الصيني بسبب تحول بكين لأداة بيد الاتحاد السوفييتي لمواجهة القوى الرأسمالية وتثبيت أقدامه في منطقة جنوب شرق آسيا بحسب الرؤية الأمريكية.

يسلط هذا الفصل الضوء على بداية نشوء التنافس الأمريكي- الصيني ويمتد بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩١ أي فترة الحرب الباردة، ويقدم صورة مفصلة عن بدايات التنافس الأمريكي- الصيني، ويبين أبرز المراحل التي مر بها. فيلقي الضوء على المرحلة الأولى التي بدأت مع توقيع معاهدة التحالف والصداقة السوفييتية- الصينية عام ١٩٥٠ وانتهت بانشقاق الحليفين عام ١٩٦٠، ويبين كيفية بدايات المرحلة الثانية التي بدت فيها الصين أشد معاداة للولايات المتحدة الأمريكية وانتهت بداية السبعينيات بعدما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية والصين ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية وتبادلات تجارية بما يخدم مصالح الطرفين، ويشرح المرحلة الثالثة التي بدأت بزيارة الرئيس نيكسون إلى الصين عام ١٩٧٢ وانتهت عام ١٩٨٩، حيث تدهورت العلاقات الأمريكية- الصينية مجدداً واتخذت طابع العداء بعد أحداث ساحة تيان آن مين.

إضافة إلى مراحل التنافس الأمريكي- الصيني يبين الفصل أهم القضايا التي واجهت التنافس خلال المراحل فيلقي الضوء على الحربين الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) والفيتنامية (١٩٥٤-١٩٧١) ودورهما في تنامي حدة التنافس.

ومن الجدير بالذكر أن التنافس الأمريكي- الصيني خلال الحرب الباردة انحصر في منطقة جنوب شرق آسيا؛ لأن هذه الأخيرة تمثل المجال الإقليمي للصين، ولم يتعد ليشمل مناطق أخرى كالمنطقة العربية أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية التي أصبحت مناطق رئيسة للتنافس الأمريكي- الصيني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو الأمر الذي جعل الفصل يتمحور حول تلك المنطقة فقط، ويكتفي بعرض موقف الولايات المتحدة الأمريكية والصين من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨).

أولاً: مفهوم التَّنَافُس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

١ - التَّنَافُس لغةً واصطلاحاً:

يرجع الباحثون معنى التَّنَافُس إلى المصطلح اللاتيني Curn-ludere ويعني اللعب معاً، وأما في اللغة العربية فيعرف التَّنَافُس بالنزعة الفطرية التي تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق. كما يُعرّف التَّنَافُس أيضاً بالتسابق والتزاحم لبلوغ القيمة المطلوبة. ومن جانب آخر يعود معنى التَّنَافُس إلى الشيء ذي القيمة النفسية الذي يدفع طرفاً من الأطراف إلى التسابق لبلوغ الهدف. بينما يعرف بعض المفكرين مصطلح التَّنَافُس بأنه حالة تجمع طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا ينعكس فيه سلباً على طبيعة العلاقات الدوليّة لتحقيق المكاسب والمصالح^١.

٢ - التَّنَافُس الدوليّ لغةً واصطلاحاً.

ينطلق عددٌ من الباحثين في شرحهم مفهوم التَّنَافُس الدوليّ من الجانب الاقتصاديّ على أساس أنّ هذا المصطلح ذو أصولٍ اقتصاديةٍ راسخةٍ على غرار المفاهيم المشتقة، كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتَّنَافُس الدوليّة وغيرها من المفاهيم الأخرى. ونتيجة التغيرات التي مسّت عالم ما بعد الحرب الباردة وما أسفرت عنه من تزايدٍ مضطرد لأهمية العامل الاقتصادي، فكان لها الأثر البالغ في تزايد أهمية التَّنَافُس، حيث أصبح الاقتصاد المحدّد والمحرك الرئيس للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جوّاً من التَّنَافُس بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة^[٢].

^١ زيغم، جميلة. (٢٠١٧). التَّنَافُس الدولي دراسة في المفهوم. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم. الجزائر: العدد ٦. ص ٤٦١.

^٢ نذير، حمدي محمد. ظاهرة التَّنَافُس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤، تاريخ الاسترجاع ٢-٢-٢٠١٩. على الرابط الآتي:

أما مصطلح دولي فمشتق من اسم الدولة ويُستعمل لتأكيد دور الدولة فاعلاً أساسياً على الساحة الدولية. ويدل مصطلح الدولي على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها دولاً أو كيانات سياسية في المرتبة الأولى أو منظمات ومؤسسات دولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي. ويعود أصل استخدام هذا المصطلح إلى المفكر والفيلسوف الانكليزي جيرمي بنتام الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر، وتحديداً عام ١٧٨٠^[٣].

ومصطلح التنافس الدولي هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه. ويتفاوت التنافس كماً وكيفاً من مجتمع إلى آخر وفي داخل المجتمع الواحد^[٤]. ففي الوقت الذي يسعى فيه التنافس الدولي إلى تحقيق أهداف محددة لأحد الأطراف، يسعى جاهداً في الوقت نفسه إلى تقليل مكاسب الآخرين والتفوق عليهم واكتساب المنافع تجاه من يشكلون تحدياً أو تهديداً للمصالح المتنازع عليها كالسلطة والأمن والثروة^[٥].

يبدو التعريف السابق مثالياً، فهو يستبعد أن يحمل التنافس العنف أو أن يؤدي إلى النزاع أو الصراع، إلا أن التنافس يمكن أن يؤدي إلى التصادم والحرب. فكلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بالمصالح والاحتفاظ بها ومنع الآخرين من الوصول إليها خلق ذلك جواً من التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع فنزاع عنيف.

بناءً على ماسبق يُعد التنافس حالة تجمع طرفين دوليين أو أكثر يقرران تحقيق الفوائد والمصالح وفقاً لحسابات عقلانية دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ومع ذلك فقد يتخذ التنافس الدولي منحى أخطر، وقد

^٣ نذير (٢٠١٤).

^٤ زيعم (٢٠١٧)، ص: ٤٦٢.

^٥ نذير (٢٠١٤).

يتطور إلى توتر أو نزاع وتصادم. ويهدف التنافس إلى تحقيق درجة عالية من الكفاءة بأقل التكاليف، وهو بذلك يدفع القوى المتنافسة إلى تطوير أدائها وتحسينه من خلال التركيز على الإبداعات التكنولوجية والابتكارات^[٦].

٣- القوة وعلاقتها بالتنافس:

يمثل مفهوم القوة نقطة انطلاق أساسية في العلاقات الدولية. فالقوة هي الأداة الرئيسة التي تمتلكها الفواعل الدولية لتحقيق أهدافها بغض النظر عن العلاقات التي تجمع بينها سواء أكانت متحالفة أم متنافسة أم متصارعة. ويربط بعض المفكرين مفهوم القوة بمفهوم القدرة، فيقول هانس مورغنثو عضو الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم وأستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو: "إنَّ القوة هي القدرة على التحكم في تفكير الآخرين وأفعالهم، ومن ثم فالقوة تتحكم في سلوك الدول بالكيفية التي تخدم الدولة المالكة للقوة الأكبر"^[٧]، ومن خلال هذه القدرة يستطيع طرف من الأطراف فرض إرادته على الأطراف الأخرى وإجبارهم على القيام بأعمال ماكانوا ليقوموا بها على حدّ تعبير روبرت دال أستاذ العلوم السياسية في جامعة يال^[٨].

إلا أنَّ بعض المفكرين أمثال جيمس روزنو يرفض الرّبط بين مفهومي القوة والقدرة، مؤكداً ضرورة التفريق بين هذين المفهومين، فاقترح استخدام مصطلح القدرة ليشير إلى عناصر القوة، واستخدام اصطلاح التأثير ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين^[٩].

تصنف القوة حسب مواردها إلى قوة صلبة وقوة ناعمة. تعتمد القوة الصلبة الوسائل العسكرية وعمليات الرّدع وسباق التسلح، وتمثل هذه الوسائل الموارد الرئيسة للقوة عند الواقعيين. أمّا القوة الناعمة فتعتمد على

^٦ نذير (٢٠١٤).

^٧ نجيم، حفاني. (٢٠١١). العلاقات الصينية- الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.

الجزائر: الجزائر. عدد الصفحات ١٨٢. ص ١٥.

^٨ شرباتي، صهيب سيف الدين (٢٠٠٦). التحول في العلاقات الأمريكية-الصينية من المواجهة إلى الوفاق، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

فلسطين. عدد الصفحات ٢٣٢. ص ١.

^٩ نذير (٢٠١٤)

الوسائل الاقتصادية؛ كالقروض والاستثمارات والموارد، والوسائل التكنولوجية والثقافية كالبعثات العلمية والمراكز الثقافية^[١٠].

ويعد جوزيف ناي^(١١) أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة، ويشير هذا المصطلح إلى قدرة الدولة على الحصول على المنافع وتحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى، فضلاً عن أنه برنامجٌ سياسيٌ يتضمن القدرة على تحديد أولويات الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب والثقافة والقيم السياسية^[١٢]. ويمكن من خلال القوة الناعمة لطرف ما التغلب على الأطراف الأخرى، وهي بحسب تعبير ناي أشد من تأثير القوة العسكرية، فهي لا تُخضع الأطراف الأخرى لسيطرة طرفٍ ما فحسب، بل تجبرهم على الإذعان لرغباته أيضاً من خلال جذبهم بأدوات خاصة لتبني نماذج الطرف الأقوى وقيمه^[١٣].

^{١٠} عبد الحي، سماح عبد الصبور. (٢٠١٤). القوة الذكية في السياسة الخارجية، تقديم: نادية محمود مصطفى دار البشير للثقافة والعلوم.

مصر، ط١. ص ٢٤.

^{١١} جوزيف ناي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، تقلد عدة مناصب في الولايات المتحدة الأمريكية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بيل كلينتون ورئيس مركز الاستخبارات الوطني، له العديد من المؤلفات أبرزها كتاب " القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية. للمزيد حول جوزيف ناي انظر:

مراجعة لكتاب القوة الناعمة - جوزيف ناي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الاسترجاع ١٨-٥-٢٠٢٠. على الرابط

الآتي

[Http://www.politics-dz. com](http://www.politics-dz.com)

^{١٢} أحمد، فراس محمد. (د.ت). الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية. وزارة التعليم العالي. جامعة الموصل. الموصل: العراق. ص ٤.

^{١٣} ناي، -س- جوزيف. (٢٠٠٧). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. تقديم: عبد العزيز عبد

الرحمن الثنيان. مكتبة العبيكان. المملكة العربية السعودية، ط١. ص ٢٣.

٤-النِّزاع وعلاقته بالتَّنَافس:

يُعرّف النِّزاعُ بأنه حالةُ تفاعلٍ قائمة على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، وهو حالة التناقض وعدم التطابق والانسجام في المصالح والأهداف والمواقف، وتكون مصادرُ النِّزاع مادية كالموارد الطبيعية والرقعة الجغرافية، أو معنوية كالقيم الأيدلوجية أو الهوية، ويشير جون غالتونغ إلى أن النِّزاع مثلثٌ متساوي الأضلاع، يشكل التناقض والإدراك والسلوك زواياه الرئيسية. فعدم التوافق في الأهداف بين الأطراف يرافقه تصوّر خاصٌّ للأطراف، ويتبلور هذان المفهومان على شكل سلوك يجسده عادة التهديد أو القهر أو استخدام العنف^[١٤].

ويشير توماس آي شليخ في كتابه "استراتيجية النِّزاع" إلى أن النِّزاع بين طرفين ليس مقصوراً على مجرد التصادم، بل على الاعتماد المتبادل بينهما، وأنَّ النصرَ بالنِّزاع لا يعود بالفائدة دائماً على أحد طرفي النِّزاع ولا يكون على حساب الطرف الآخر. كما يبين شليخ أنَّ مواقفَ النِّزاع هي مواقف مساومة؛ لأنها تحتوي على مصالح متضاربة بالإضافة إلى مصالح مشتركة قوية مضمونها تجنب الحرب، وهو بذلك يدرج النِّزاع في إطار التَّنَافس المعتمد على التبادل والتضارب في آن معاً^[١٥].

٥-الصِّراع وعلاقته بالتَّنَافس

يُعرّف الصِّراعُ بأنه التعبيرُ عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات التي تتخذ أشكالاً جديدة. كما يعرف بتصعيد موقفٍ بين طرفين أو أكثر من الأطراف والفواعل الدَّولية، حيث يحاول كلُّ طرف تحقيق أهدافه بمختلف الوسائل المباشرة كالحرب، أو غير مباشرة كالتَّنَافس السلمي^[١٦].

^{١٤} بولماكحل، إبراهيم. (د.ت). سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية. جامعة قسنطينة. قسنطينة: الجزائر. ص ١، ٢.

^{١٥} فرانكل، جوزيف. (١٩٨٤). العلاقات الدولية. ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي. تهامة للنشر، المملكة العربية السعودية، ط ٢. ص

يُعدُّ الصِّراعُ سمةً من سمات التَّنَافُسِ الدَّولِيِّ الذي يَتميز بالتشابه والتعقيد، ويحاول المفكرون الدِّمج والجمع بين الصِّراع والتَّنَافُس في حقل العلاقات الدَّولِيَّة، وعلى الرِّغم من وجود أهداف متناقضة للأفراد أو الجماعات الأطراف لا تتصادم مع بعضها ببعض مباشرة، بل تتداخل وربما تتصادم لتحقيق أهدافها^{١٧}. وفي هذا السياق يشير لويس كوسر إلى أنَّ الصِّراع ما هو إلا تنافسٌ على القيم والموارد هدفه إيذاء وتصفية أو تحييد الخصوم^{١٨}. إذًا فالتنافس يندرج ضمن المفهوم الأوسع وهو الصِّراع، إذ يبدأ التنافس سلمياً، وقد يتطور تدريجياً إلى توتر فإزمة فصراع مع احتمال وقوع الحرب.

٦- الحرب وعلاقتها بالتنافس

تعرف الموسوعة السِّياسيَّة الحرب بأنها قتال بين دولتين أو عدة دول، ويعرف ميكافيلي الحرب بأنها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الحكم، فالسَّلام عنده فكرة خيالية. أما غاستون بوتول فيعرِّف الحرب على أنها نضال مسلح ودائم بين جماعات منظمة، في حين يرى آرون ريمون أنَّ الحربَ هي استخدامُ العنف والقوة بطريقة منظمة بين الجماعات الإنسانية^[١٩].

تعرف الحرب أيضاً بأنها الحالة القانونية التي تسمح لعدوين أو أكثر بالاستمرار في الصِّراع واستخدام القوة المسلحة، كما تعرف بأنها أعمالُ العنف المستخدمة ضد طرف أو أكثر. وتعد الحرب النتيجة النهائية للصِّراع والتَّنَافُس فهي تعكس الطبيعة المتصارعة والمتنافسة للعلاقة بين الأطراف، وهي انعكاس صريح لفشل الوسائل السلمية في التوصل إلى تسوية^[٢٠].

^{١٧} كعبور، محمد. (د.ت). الصِّراعُ أسبابه ونتائجه مع التطبيق على قطاع الصناعة الليبي. (د.م)، ص ٥٥٨.

^{١٨} زيغم (٢٠١٧)، ص: ٤٦٧

^{١٩} فرانكل (١٩٨٤)، ص: ٩٩.

^{٢٠} كعبور (د.ت)، ص: ٥٥٩.

ثانياً: التنافس الأمريكي - الصيني حتى عام ١٩٩١

١ - نشأة التنافس الأمريكي-الصيني عام ١٩٤٩.

بدأ التنافس الأمريكي - الصيني بعد نهاية الحرب الأهلية وإعلان جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وقد تأرجحت العلاقات الأمريكية- الصينية خلال الحرب الباردة بين العداء الذي وصل إلى حدّ المواجهة العسكرية خلال الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)^(٢١)، والتعاون الذي بلغ ذروته بزيارة الرئيس نيكسون إلى الصين في شباط ١٩٧٢ الأمر الذي جعل التنافس الصفة الأبرز التي حكمت العلاقات بين الجانبين الأمريكي والصيني خلال مرحلة الحرب الباردة.

لم تكن الصين في البداية منافساً صريحاً للولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس من ذلك، كانت الإدارة الأمريكية تخطط لبناء دولة صينية صديقة تعمل على تعزيز قوة المعسكر الرأسمالي بنقلها البشري وامتدادها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي، وتسهم في استقرار منطقة الشرق الأقصى وكبح جماح القوة اليابانية ومنعها من تهديد المنطقة كما فعلت قبل الحرب العالمية الثانية^(٢٢)، لكن عودة الحرب الأهلية (١٩٢٧-١٩٤٥)

^{٢١} الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣): بدأت الحرب الكورية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ عندما عبر مئة ألف جندي من كوريا الشمالية مزودين بأكثر من ١٢٦ دبابة خط العرض ٣٨ باتجاه كوريا الجنوبية. وبينما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية دعمت الصين كوريا الشمالية. وتلقت بكين مساعدة من الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي ساهم بتحويل الصين إلى منافس وعدو للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. انتهت الحرب الكورية بعد قرار مجلس الأمن الدولي بإيقاف العمليات العسكرية وعد الخط ٣٨ فاصلاً بين جزئي شبه الجزيرة الكورية. للمزيد حول الحرب الكورية انظر:

SCHNABEL, J. & WATSON, R. 1950-1951 The Korean War Part One Office of Joint, **History Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff** . Volume III F. Washington, DC. 1998. P.1.

^{٢٢} افترضت الإدارة الأمريكية أن ترحب الصين بالهدف الأمريكي، واعتمدت في افتراضها على العلاقات الأمريكية- الصينية طويلة الأمد والدعم الذي قدمته للصين خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى الأعمال التي قامت بها الإدارة الأمريكية كبناء الكليات، وتمويل مؤسسة روكفيلر لبرامج إعادة الإعمار الريفي، وبناء كلية بكين الطبية الاتحادية التي تدرّب فيها معظم الأطباء الصينيين، وعلى الدعم الذي قدمته خلال الحرب العالمية الثانية والوعود التي قطعتها في مؤتمر القاهرة عام ١٩٤٣ على إعادة جميع المناطق التي احتلتها اليابان من الصين مثل منشوريا وتايوان وبسكادور واعترف الرئيس الأمريكي روزفلت خلال محادثاته مع تشانغ كاي شيك بأن الصين تشكل إحدى القوى التي من شأنها المساعدة في

بين الحزبين الوطني المسيطر على البلاد والموالي للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تشانغ كاي شيك والحزب الشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ^(٢٣) حال دون تحقيق الهدف الأمريكي. فعلى الرغم من محاولات إدارة واشنطن إيقاف الحرب الأهلية، وتقديمها المساعدات لتشانغ كاي شيك، وإرسال الجنرال مارشال للتوسط بين المتخاصمين، وإنشاء حكومة مؤقتة يشترك فيها الحزبان بإدارة البلاد، إلا أن المحاولات الأمريكية فشلت بسبب الخلافات المتأصلة بين الحزبين الوطني والشيوعي، إذ لم يكن أحدهما مستعداً لتقاسم السلطة مع الطرف الآخر^[٢٤].

أدى فشل الوساطة الأمريكية إلى عودة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تشانغ كاي شيك من جديد، فقدمت له مساعدات ضخمة وصلت إلى ٢,٨ مليار دولار، ومع ذلك بدأت حكومة كاي شيك بالتراجع نتيجة الضغط الشيوعي من الداخل والاحتلال الياباني من الخارج، وفقدان التأييد الشعبي بسبب سياسة الاحتكار وانتشار الفساد والرشوة والفقر، ولاسيما بين صفوف الفلاحين^{٢٥}. في الوقت نفسه كان ماوتسي تونغ قد نجح في إقناع الاتحاد السوفييتي بتقديم المساعدات للحزب الشيوعي؛ حيث قدم ستالين مساعدات لتسهيل التوغل الصيني في المناطق الريفية، وتمكن الشيوعيون بمساعدة السوفييت من قطع الإمدادات والتمويل عن القوات الوطنية من

الحفاظ على السلام بعد الحرب، ووعده بمنح الصين مقعداً دائماً في مجلس الأمن إلى جانب الدول الأربع الكبرى. للمزيد انظر: درويش، فوزي. (١٩٩٧). الشرق الأقصى الصين واليابان (١٨٥٣-١٩٧٢). مطابع غباشي. القاهرة: مصر. ط ٣. ص ١٩٢.

^{٢٣} ماوتسي تونغ: زعيم الحركة الشيوعية الصينية، ومؤسس جمهورية الصين الشعبية. ولد في ٢٦ كانون الأول ١٨٩٣ في قرية شاوشان. تقلد عدة مناصب قبل تأسيس الجمهورية. فكان رئيس اللجنة العسكرية التي تقود جيش التحرير الشعبي، ورئيس الحزب الشيوعي الصيني. نجح في قيادة الحزب الشيوعي خلال الحرب الأهلية، واستطاع تحقيق النصر وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩. قاد القفزة الكبرى إلى الأمام (١٩٦٢-١٩٥٨) والثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦). توفي عام ١٩٧٦. للمزيد حول حياة ماوتسي تونغ انظر: مديك، جورج. (١٩٩٢). السياسي والمفكر والزعيم الصيني ماوتسي تونغ. سلسلة عالم المشاهير. دار الراتب الجامعية. ص ٤٠، ٤١، ٤٤، ٥٠.

^{٢٤} ماكمان، روبرت جيه. (٢٠١٤). الحرب الباردة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر. مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة. مصر. ص ٥٠.

^{٢٥} سبانير، جون. (د.ت). السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سامي حسن يسرى. مراجعة: حسين الحوت. الدار القومية للطباعة والنشر. مصر. ص ٤٦.

منشوريا وإلحاق هزيمة ساحقة بالحزب الوطني، وإجبار كاي شيك على الهرب إلى تايوان وإعلان تأسيس جمهورية الصّين الشعبية عام ١٩٤٩^[٢٦].

تباينت ردود الفعل الأمريكيّة بعد انتصار ماوتسي تونغ في الحرب الأهلية ففي حين عدّ عددٌ من صانعي السّياسة الأمريكيين أنّ سقوط الصّين بقبضة الشيوعيين يعني انضمامها الحتمي إلى المعسكر الاشتراكي، ومن ثمّ تغيير موازين القوى لصالح الاتحاد السوفييتي الذي سيحول الصّين إلى أداة محاصرة النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا من جهة، ووسيلة لمدّ النفوذ الشيوعي إلى باقي دول المنطقة من جهة أخرى، ذهب قائدُ القوة الأمريكيّة الصغيرة الجنرال ألبرت وبيدماير إلى أبعد من ذلك حين حذر من أنه : >>إذا صارت الصّين دولة تابعة للسوفييت وهو ما يعنيه انتصار الشيوعيين في الصّين عندئذ ستتحكم روسيا السوفييتية بقارتي آسيا وأوروبا^{٢٧}<.

أما الإدارة الأمريكيّة وفي مقدمتها الرئيس ترومان^(٢٨) ووزير خارجيته اتشيسون^(٢٩) فعدت انتصار الشيوعيين في الصّين إخفاقاً للولايات المتحدة الأمريكيّة وليس كارثة استراتيجية، فانتصار الماويين لا يعني بالضرورة قيام تحالفٍ صيني-سوفييتي، وقد اعتمدت الإدارة الأمريكيّة في رؤيتها تلك على الخلافات الأيديولوجية بين الطرفين، واحتلال الاتحاد السوفييتي بعض مناطق من الصّين ومنشوريا ومنغوليا؛ ولذلك فإنّ الصّين بحسب رؤيتهما لن تتحالف مع الاتحاد السوفييتي، بل ستتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة للحصول على المساعدات

^{٢٦} فرانكل (١٩٨٤). ص: ٤٦-٤٧.

^{٢٧} ماكمان (٢٠١٤)، ص: ٥٠.

^{٢٨} هاري ترومان (١٨٨٤ - ١٩٧٢): الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكيّة، أصبح نائباً في مجلس الشيوخ عام ١٩٣٤، اختاره روزفلت لمنصب الرئاسة الأمريكيّة عام ١٩٤٤. أطلق ترومان خطة مارشال ومبدأ ترومان اللذين تمحورا حول تقديم مساعدات لتركيا واليونان بلغت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار. أقحم ترومان الولايات المتحدة الأمريكيّة في الحرب الكورية، وأقصى الجنرال ماك آرثر كقائد عام للشرق الأقصى عام ١٩٥١، وأدى دوراً في تأييد الحركة الصهيونية. للمزيد حول الرئيس الأمريكي انظر: الكيالي، عبد الوهاب. (د.ت). موسوعة السّياسة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر. بيروت: لبنان. ج ١. ص ٧٢٤.

^{٢٩} دين اتشيسون: دبلوماسي أمريكي، شغل منصب مساعد وزير المال عام ١٩٣٣. ترأس منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس ترومان عام ١٩٤٩. يعد اتشيسون أحد الشخصيات البارزة التي أرست الدبلوماسية الأمريكيّة، حيث أسهم في إقناع الرئيس ترومان بتوقيع معاهدة السلام مع اليابان، وقبول المفاوضات في كوريا، و إيجاد حل للهند الصينية، وإعادة تسليح ألمانيا. للمزيد حول دين اتشيسون انظر: المرجع نفسه، ص ٥٨.

الاقتصادية. واستدلَّ الرئيسُ ترومان على ذلك من إعلان ماوتسي تونغ عن قبوله المساعدات الأمريكية واستقبالها <<بالشكر في أي وقت الآن وفي المستقبل^{٣٠}>>.

انطلاقاً من قناعة الرئيس ترومان ووزيره اتشيسون حاولت الإدارة الأمريكية استمالة ماوتسي تونغ وتقديم عروضٍ مغريةٍ له، فأبدت استعدادها للاعتراف بحكومة الصّين الشعبية ممثلاً شرعياً وحيداً للصّين، وقطع الإمدادات العسكرية والاقتصادية لحكومة كاي شيك في تايوان، وأصدرت كتاباً أبيض جاء فيه: <<إن الصّينيين الوطنيين فقدوا السيطرة على الصّين الأم على الرّغم من المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، وهذا يعني أنّ كاي شيك لم يعد يستحق تأييداً أمريكياً له، ولهذا فإنّ اعتراف أمريكا بحكومة كاي شيك يجب أن يسحب^{٣١}>>، كما لم تمنع إدارة واشنطن من تحرك الصّين لضم تايوان عام ١٩٥٠، بل على العكس من ذلك، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بتلك الخطوة وعدّتها تصبُّ في مصلحتها؛ لأنها تُسهم في خلق صينٍ موحدة قادرة على مواجهة الاتحاد السوفييتي^[٣٢].

لكنّ خطة ترومان باستخدام الصّين ضد الاتحاد السوفييتي تلاشت سريعاً بسبب إجراءات الحكومة الصّينية وتصرفاتها: من توقيع معاهدة التحالف والصداقة السوفييتية-الصّينية، وإعلان ما وتسي تونغ حملة عدائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام قواته بمضايقة القوات الأمريكية في الصّين، وتعرض دبلوماسيٍّ أمريكيٍّ للضرب على أيدي شرطة شنغهاي، وفرض الإقامة الجبرية لمدة عامٍ على القنصل العام الأمريكي في موكدين^[٣٣].

وتعدُّ مشاركة الصّين في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) من أخطر ما قامت به حكومة الصّين الشعبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أظهرت تلك الحرب تصميم ماوتسي تونغ على مواجهة النفوذ

^{٣٠} درويش. (١٩٩٧)، ص: ١٩٤.

^{٣١} سبانير (د.ت)، ص: ٤٨.

^{٣٢} كوهن، وارين أي. وآخرون . (٢٠٠٦). أحداث بارزة في العلاقات الخارجية الأمريكية ١٩٠٠-٢٠٠١، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب

برامج الإعلام الخارجي. ص ٣٣.

^{٣٣} كوهن (٢٠٠٦)، ص: ٢٨.

الأمريكي ومنعِهِ من مدّ أقدامه إلى منطقة جنوب شرق آسيا. ومع قيام التحالف السوفييتي-الصينيّ تكون قد فتحت صفحة التّنافس الأمريكي-الصينيّ التي بقيت مستمرة إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة.

غني عن القول: إنّ التّنافس الأمريكي-الصينيّ في مرحلة الحرب الباردة لم يسر على وتيرة واحدة، بل انقسم تبعاً للتطورات التاريخية إلى ثلاث مراحل. تمتد المرحلة الأولى وهي مرحلة العدائية والتوتر منه بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦١، وتمتد المرحلة الثانية: مرحلة الصّراع البارد بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١، وتمتد المرحلة الثالثة: مرحلة التقارب والانفراج بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩١. وتختلف المراحل الثلاث من حيث الدبلوماسية المستخدمة خلالها، والقضايا التي دار حولها التّنافس الأمريكي-الصينيّ. وستبدأ الصفحات الآتية باستعراض المراحل الثلاث وتفصيل محاورها ودورها في تطور التّنافس الأمريكي-الصينيّ، ودراسة تأثيره في المستويين الإقليمي والدوليّ على حد سواء.

٢- مراحل التّنافس الأمريكي-الصيني بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١

٢-١- المرحلة الأولى: مرحلة العداء والمواجهة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠.

تعدّ المرحلة الأولى من التّنافس الأمريكي-الصينيّ أكثر المراحل توتراً وعدائية بين الجانبين. فعلى الرّغم من أنّ الإدارة الأمريكيّة نظرت إلى العلاقة مع الصّين في البداية جزءاً من الصّراع السوفييتي-الأمريكي، وعدّت حكومة بكين أداةً لتنفيذ الأهداف السوفييتية، وترسيخ الأقدام الشيوعية في الشرق الأقصى، حولت الحرب الكورية وجهة النظر الأمريكيّة، ودفعت إدارة واشنطن إلى تصنيف الصّين منافساً الأول في منطقة جنوب شرق آسيا، كما أجبرت الصّين على النظر بعين العداء إلى لولايات المتحدة الأمريكيّة وعدّتها أيضاً >> الخطر الأكبر الذي يهدد الصّين^{٣٤}.

^{٣٤} شرياتي (٢٠٠٦)، ص: ٣٠.

بدأت المرحلة الأولى من التنافس الأمريكي -الصيني بعد قرار ماوتسي تونغ الانضمام إلى المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وتختلف المصادر في تحديد الأسباب التي دفعت ماو لرفض العروض الأمريكية واللجوء إلى الاتحاد السوفياتي على الرغم من التوتر في العلاقات الصينية-السوفياتية طوال فترة العشرينات والثلاثينات، واحتلال الاتحاد السوفياتي بعض المناطق الشمالية الصينية، وصمته أثناء الحرب الأهلية الصينية بل تعدى الأمر إلى مطالبة ماو بتقديم تنازلات لحكومة الكومنتانج، وتحذيره من عبور نهر اليانغتسي وإثارة المواجهة الأمريكية - السوفياتية [٣٥].

تشير بعض المصادر إلى أن ماو رغب في البداية في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه قام في سبيل ذلك بزيارة لمقابلة الرئيس الأمريكي روزفلت، لكن الأخير رفض استقباله، ووصفه وأعضاء حزبه بمجموعة المتمردين الذين يتلقون أوامرهم من الاتحاد السوفياتي، وبسبب تلك الإهانة قرر ماو اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي [٣٦]. في حين نفت مصادر أخرى رغبة ماو في إقامة أي علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت أنه اختار منذ البداية طلب الدعم السوفياتي، وتستند تلك المصادر على تصريحات ماو التي أظهرت العداء للولايات المتحدة الأمريكية، كتصريحه الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي قال فيه: >> بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية استعدت الامبريالية الأمريكية التي حلت محل ألمانيا الفاشية وإيطاليا واليابان ... لحرب عالمية... يجب توحيد جميع القوى الثورية ... يجب تكوين جبهة موحدة برئاسة الاتحاد السوفياتي ومتابعة

³⁵JAIN, Ch. (1992). The Sino- Soviet Alliance And Chin's Entery Into The Korean War . Cold War International History Project Woodrow Wilson International Center Fir Scholar. University Of New York.. Washington. No .6. P.8

³⁶ ZHIHAR, Z & yufan, H . (1990). chin's decision to enter the Korean war, history revisited Cambridge university press school of oriental and African studies and collaborating with SSTOR, no 12 1. p.97.

سياسته الصحيحة^{٣٧}>>، وتصريحه الصادر عام ١٩٤٩ الذي عبر خلاله عن قلقه المتزايد من احتلال القوات الأمريكية باحتلال بعض المناطق الصينية، ولاسيما الساحلية وحرمان الصين منها^[٣٨].

لحسم الجدل الحاصل بين المصادر وتحديد الأسباب الدافعة لتحالف ماوتسي تونغ مع الاتحاد السوفييتي ورفضه إقامة أية علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لابد من إلقاء نظرة سريعة على فكر الزعيم الصيني وأيديولوجيته الخاصة من جهة، وعلى التطورات الإقليمية والدولية من جهة أخرى. في يوم إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول ١٩٤٩ أطلق ماو عبارته الشهيرة: >> الشعب الصيني الذي يضم ربع البشرية قد نهض اليوم^{٣٩}<<. لم تكن عبارة ماو مجرد شعار جذاب للقوى الثورية، بل مثلت رسالة واضحة مفادها بدء عملية النهوض بالصين وإعادة أيجاد الامبراطورية الصينية، ويمكن القول: إن جميع تحركات ماوتسي تونغ كانت موجهة لتحقيق هذا الهدف بما فيها التحالف مع الاتحاد السوفييتي.

أدرك ماو أن عملية النهوض بالصين يجب أن تبدأ ببناء قوة ذاتية، فإقليمية فدولية، وبما أن الصين دولة حديثة النشأة مازالت تعاني من آثار الحرب الأهلية والاحتلال الياباني، وتحتاج إلى مساعدات اقتصادية وعسكرية، وهي محاطة بقوى رأسمالية تقودها اليابان التي بدأت بدورها تستعيد مكانتها وقوتها بفضل تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت إلى قاعدة متقدمة للحفاظ على المصالح الأمريكية واحتواء القوى الشيوعية، وبما أن ظهور الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متضادين قد فرض على دول العالم بما فيها الصين الانضمام إلى أحد المعسكرين، فقد قرر ماو اللجوء إلى المعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفييتي.

علم ماو أن التحالف مع دولة رأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية سيفشل مخططاته، وسيمنعه من تحقيق أهدافه؛ إذ سيؤدي ذلك إلى تهديد أمن الصين واستقرارها؛ لأنه سيضعف الديناميكية الداخلية للثورة

³⁷ BECKER, S. (2010). Cold War In Asia : China's Involvement In The Korean And Vietnam War. University Of Kansas , 2015, P. 14

³⁸ BRESLIN, Sh. (2010). Handbook of China's International Relations. London. Routledge. First edition. P.13.

الصينية، وسيُظهر التحالفُ الثورةَ بوجهين متناقضين. فالشعارات الأيدلوجية تتناقض مع التطبيق الفعلي، ومن ثم ستفقد الثورة الصينية مصداقيتها، والتأييد الشعبي لها، ولربما تقع الصينُ في فوضى الحرب الأهلية من جديد^[٤٠]. إضافة إلى ذلك، فالتحالفُ مع الولايات المتحدة الأمريكية سيسهم في عزلة الصين واحتوائها ومنعها من بناء قوتها الدولية والإقليمية، وسيجبرها على الانطواء تحت لواء اليابان القوة الرأسمالية الأولى في منطقة جنوب شرق آسيا. فالتحالفُ الأمريكي-الياباني الموجهُ لاحتواء الحركات الشيوعية لن يستثني الصين ولو تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس من ذلك سيكون أداةً لفرض الهيمنة الأمريكية عليها بأيدٍ يابانية، وهو الأمر الذي ترفضه بكين التي عانت من الاحتلال الياباني لسنوات طويلة^[٤١].

رأى ماو في الوقت نفسه أنَّ الحياد أمرٌ مستحيلٌ في عالمٍ يدور في فلك قوتين متناقضتين ومتنافستين، وبما أنَّ الاتحاد السوفييتي والصين تشتركان بنقاطٍ متعدّدة وجد ماو أنَّ السبيلَ الأمثلَ للنهوض بالصين والحفاظ على سيادتها يتمثل في الانضمام إلى المعسكر الاشتراكي؛ فكلا الجارين الآسيويين يتبعُ العقيدة اللينينية^(٤٢)، ويتقاسمُ العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الرأسمالية، وإنَّ وجودَ تحالفٍ سوفييتي-صيني سيسهم في تحقيق أهداف الصين على جميع المستويات، حيث سيعمل على تزويد الحكومة الصينية بالمساعدات اللازمة لإعادة بناء الصين اقتصادياً وعسكرياً، وعلى إعادة المكانة الإقليمية والدولية للصين بحيث تظهر قوةً مكافئة لليابان في المنطقة، وسيؤمن التحالفُ اعترافاً دولياً للصين، ومن ثم سيسهم في كسر عزلة الصين التي فرضتها

⁴⁰ JAIN (1992), P:7

^{٤١} بدأ الاحتلال الياباني للصين عام ١٩٣٧ عندما غزا الجيش الياباني الأجزاء الشرقية من الصين بهدف التوسع. استمرت الحرب اليابانية-الصينية ثمانية أعوام، وانتهت بهزيمة اليابان بعد انضمام الصين إلى صفوف الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. للمزيد حول الاحتلال الياباني انظر:

David , G . (January -2006). the china – japan war 1931-1944. the journal of military history, volume 70, number 1. pp137-182.

^{٤٢} العقيدة اللينينية: تيار ايدلوجي شيوعي برز كاتجاه سائد بين الأحزاب الشيوعية في عشرينيات القرن العشرين، وتم تبنيها كأساس ايدلوجي للدول الشيوعية وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي. استخدم مصطلح الماركسية اللينينية من قبل لينين في كتابه " اسئلة حول اللينينية" وتم تطوير العقيدة على يد ماوتسي تونغ وتم تبنيها كأساس ايدلوجي للصين الشعبية. للمزيد حول العقيدة اللينينية انظر:

Lüthi, L. M. (2008). The Sino-Soviet Split: Cold War in the Communist World. p. 4.

الإدارة الأمريكية بعد اعترافها بحكومة تايوان ممثلاً شرعياً للصين، ومنحها مقعداً دائماً في مجلس الأمن إلى جانب الدول الأربع الكبرى^[٤٣].

من جانبه، وجد الاتحاد السوفييتي في الصين أداة فعالة لتقليص النفوذ الأمريكي وتحجيمه في منطقة حيوية كجنوب شرق آسيا ونشر الشيوعية فيها، وسداً منيعاً يقف في وجه اليابان، وعاملاً رئيساً في حماية الأمن القومي السوفييتي بسبب الحدود المشتركة مع الصين^[٤٤]. كل تلك الأسباب دفعت ماوتسي تونغ وستالين إلى بناء تحالفٍ صينيٍّ -سوفييتيٍّ وتخطي المشكلات التي وصفها ماو بأنها << مجرد مناوشات بين الإخوة >>.

من الجدير بالذكر أنَّ الاتحاد السوفييتي لم يكن يرغب في إقامة تحالفٍ مع ماو لولا انتصار الأخير خلال الحرب الأهلية. وبدلاً فشل محاولات ماو في كسب ود الاتحاد السوفييتي على ذلك، إذ لم يكتب لتلك المحاولات النجاح إلا قبيل انتهاء الحرب الأهلية الصينية حين قرر ستالين إرسال مساعداتٍ عسكرية للقوات الشيوعية، وسمح باستقبال عددٍ من وفود صينية للتباحث حول المساعدات الاقتصادية وإنشاء التحالف، حيث تم توقيع معاهدة "الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة" في الحادي عشر من نيسان ١٩٥٠. وتضمنت المعاهدة عدداً من الاتفاقات؛ تمثل أولها في إقامة حلف وصداقة ومعاونة متبادلة لمدة ٣٠ سنة مشابهة للمعاهدات الموقعة بين الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وموجهة ضد أي عدوان من جانب اليابان أو أحد حلفائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتمثل ثانيها باتفاق خاص حول سكة حديد تشانغ تشون ومينائي بورت آرثر ودايرين. وينص على قيام الحكومة السوفييتية بتسليم حقوق السكك والميناءين إلى الصين بعد توقيع معاهدة السلام مع اليابان. فيما تمثل ثالثها في اتفاقٍ ماليٍّ ينص على منح الحكومة الصينية قرضاً مالياً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات، وإنشاء شركة صينية -سوفييتية مشتركة في إقليم سينكيانغ لاستثمار النفط والمعادن. وبعد إصرار ماو على مطالبة الاتحاد السوفييتي بالتزام عسكري تجاه الصين وافق ستالين على إضافة

^{٤٣} شرياتي (٢٠٠٦)، ص: ٢٩.

^{٤٤} حسن، حيدر عبد الرضا. ومحمد. عائدة سامي. (٢٠١٥). الاعتراف السوفييتي بجمهورية الصين الشعبية وأثره على العلاقات السوفييتية-

الصينية 1949-1950، مجلة الأبحاث الجغرافية والبيئية. ص: ٤، ٦.

بند عسكري إلى المعاهدة تضمن تعهد الطرفين بعدم الانضمام إلى أي تحالف معادٍ موجه ضد الآخر، وتقديم كلّ المساعدات اللازمة العسكرية في حال تعرض أحدهما إلى اعتداء خارجي، وأضيف بند أخير يتضمن اعتراف الصّين باستقلال منغوليا ونقل الممتلكات اليابانية في منشوريا إلى الصّين^[٤٦].

مثّلت الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) المنعطفَ الأوّل للتنافس الأمريكي. وكانت سبباً رئيساً في اتخاذ العلاقات الأمريكيّة-الصّينيّة نهج العداء طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧١. وهنا لابد من التساؤل عن الأسباب التي منحت الحرب الكورية تلك الأهمية لترسم مسار التنافس الأمريكي-الصّيني لعقدين من الزمن. للإجابة عن هذا السؤال لابد من البحث في النتائج التي عكستها الحرب الكورية. تتلخص أولى النتائج في ظهور الصّين قوة إقليمية داخل المعسكر الاشتراكي ومنافساً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكيّة، إذ استطاعت بكين إحباط مشروع اتشيسون الرامي إلى عزل الصّين وكوريا الشمالية ومحاصرتها وإبقائهما تحت النفوذ الياباني^[٤٧] وتتلخص النتيجة الثانية في توجيه الولايات المتحدة الأمريكيّة سياسة الاحتواء نحو الصّين وتكريس عزلتها ومنعها من تصدير الثورة الصّينية إلى دول منطقة شرق آسيا، وذلك من خلال فرض حظرٍ على التجارة الصّينية، والإبقاء على الأسطول السّابع في مضيق تايوان، وإقامة سلسلة من الأحلاف العسكرية أدّت دوراً مهماً في احتواء القوة الصّينية ومنعها من مدّ نفوذها إلى دول جنوب شرق آسيا، لكنّ دبلوماسية الأحلاف الأمريكيّة لم تكن موجهة نحو تحقيق تلك الغاية فحسب، بل جعلت الإدارة الأمريكيّة من الخطر الصّيني-السوفييتي مدخلاً لتحقيق عددٍ من الأهداف تمثّلت في ربط قرار دول جنوب شرق آسيا بالإرادة الأمريكيّة، ومن ثمّ منع ظهور أي ثورة داخلية في تلك البلدان يمكنها الإضرار بالمصالح الأمريكيّة كما حدث في لاوس وكمبوديا، وضمان فرض الهيمنة الأمريكيّة على دول منطقة جنوب شرق آسيا، ولاسيما اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، واستغلال حاجة

^{٤٦} حسن ومحمد (٢٠١٥)، ص: ٤١٠.

^{٤٧} هوغان، مايكل جي. (١٩٩٨). نهاية الحرب الباردة مدلولاتها وملاساتها. دراسة وترجمة: محمد أسامة القوتلي. منشورات وزارة الثقافة.

تلك الدول للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لتحويلها إلى تابعٍ مخلص، ومركزٍ دائمٍ لنشر القوات الأمريكية وشريكٍ يستطيع مقاسمتها أعباءَ الدفاع عن مصالحها في المنطقة^[٤٨].

يُمثل التحالف الأمريكي- الياباني أحد أهم الأحلاف العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية. بدأ بتوقيع الطرفين الأمريكي والياباني معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ التي طالبت خلالها الإدارة الأمريكية الحكومة اليابانية بخلق قوةٍ عسكريةٍ يابانيةٍ قادرةٍ على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية عبء الدفاع عن منطقة جنوب شرق آسيا، وتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية المتمركزة في اليابان، وتهيئة الجزر والمرافئ اليابانية لاستقبال قوات الأمم المتحدة التي تقرر إرسالها إلى الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)^[٤٩].

إضافة إلى التحالف الأمريكي- الياباني أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الأنزوس ANZUS في ١ أيلول ١٩٥١، وحلف جنوب شرق آسيا أ المانيلا كما يسميه بعض الباحثين في الثامن من أيلول ١٩٥٤. وفي حين ضم حلف الأنزوس الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وأستراليا^[٥٠] فقد ضم حلف جنوب شرق آسيا ضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كلا من استراليا والفلبين وإيرلندا ونيوزيلندا وباكستان وفيتنام الجنوبية بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا^[٥١]. وفي كلا الحلفين تُعدُّ المادةُ الرابعة حجرَ أساس، حيث تجبر الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في حال تعرض أحدها لأيِّ هجومٍ مسلح، ويعد أعضاء التحالف الهجوم على أحد أعضائه هجوماً على الحلف كله وسيعمل الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير لصدِّ الهجوم ورفع تقرير فوري إلى مجلس

^{٤٨} هوغان (١٩٩٨)، ص: ٤٧.

^{٤٩} ISHIMARU, Y. (2007) . The Korean War And Japanese Ports Support For Un Forces And It's Influences, Nids Security Reports, N0 8.Pp. 59, 60.

^{٥٠} The Anzus Treaty, Australian Treaty Series 1952, (1956). Translated For CWIHP By Jame. Department Of External Affairs. Commonwealth Of Australia. No 251.

Pp. 108, 109, 110,

^{٥١} - نصار، ممدوح. ووهيان، احمد. (د.ت). التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥-١٩٩١، جامعة الاسكندرية.

الاسكندرية: مصر. ص ٢٥٦.

الأمن، وتنتهي التدابير عند اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات المناسبة. وتلزم المادة السابعة أعضاء الحلفين على التشاور وإنشاء مجلس للتشاور بين الأعضاء ومع المنظمات الدولية التي يمكن تعزيز أهداف التحالف وتسهم في حفظ أمن المنطقة^[٥٢].

انتهت المرحلة الأولى من التنافس الأمريكي-الصيني في بداية الستينيات مع ظهور بوادر الانشقاق الصيني-السوفييتي، حيث دخل التنافس في المرحلة الثانية طوراً جديداً سمته الأساسية أن الصين أصبحت أحد أكبر الأخطار تهديداً للمصالح الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا.

٢-٢- المرحلة الثانية: مرحلة النزاع البارد بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١

تزامنت المرحلة الثانية من مراحل التنافس الأمريكي-الصيني مع بداية الانشقاق السوفييتي-الصيني^[٥٣]. وشهد التنافس الأمريكي-الصيني تطوراً كبيراً، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين على أنها أبرز تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. إن خلاف بكين مع الاتحاد السوفييتي وجه رسالة واضحة إلى الإدارة الأمريكية مفادها الانتقال إلى مرحلة بناء قوة إقليمية من خلال تكوين كتلة شيوعية بزعامتها، والعمل على استغلال القوى الشيوعية في كل من لاوس وكمبوديا وتايلاند والهند واليابان والفلبين وأستراليا ونيوزيلندا وتقديم الدعم لها لإعلان الثورة وضمها إلى معسكرها الجديد^[٥٤]، بالإضافة إلى نجاح بكين في امتلاك أسلحة نووية بدءاً من عام ١٩٦٤.

⁵² - GERVAIS, J. (n.d). how the japan protest movement from 1964 to 1968 changed the japan-united states bilateral relationship purring the Vietnam war, department social inquiry .P:110

^{٥٣} بدأت الخلافات السوفييتية-الصينية باتهام كل منهما الآخر باغتصاب قيادة الحركة الشيوعية، وردت الصين على الاتهام السوفييتي بالقول: <<هل يوجد في الحركة الشيوعية العالمية شيء يسمى قيادة؟ إن الحركة الشيوعية العالمية ليست كتلة إقطاعية، فجميع الأحزاب الشيوعية مستقلة ومتساوية>>. انتهت الخلافات السوفييتية-الصينية بانشقاق الحلفين عام ١٩٦١. للمزيد عن الانشقاق السوفييتي-الصيني انظر: طرابيشي، جورج. (١٩٦٨). النزاع السوفييتي-الصيني دراسة أيولوجية نقدية، منشورات دار الآداب، بيروت: لبنان. ط١. ص ١١.

⁵⁴ CANTU, A. & CANTU, s. (2013). the Vietnam war: a national dilemma, national center for history in the schools. UCLA. p. 8.

برزت المخاوفُ الأمريكيَّة مع بداية ظهور أزمة الهند الصِّينيَّة أو الحرب الفيتنامية الثانية (١٩٥٤-١٩٧٣)^(٥٥) إن صح التعبير. فبعد تقسيم الأخيرة إلى قسمين شمالي وجنوبي في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ اندفعت الصِّين إلى تقديم المساعدات إلى حكومة هانوي الشمالية، بينما اندفعت الولايات المتحدة الأمريكيَّة إلى ضمَّ حكومة سايجون الجنوبية إلى قائمة حلفائها في حلف المانيلا. وهدفت الإدارة الأمريكيَّة من خلال ذلك إلى إبعاد فيتنام الجنوبية عن قبضة الشيوعية؛ لأن خسارتها سيمثل بدايةً سلسلةً طويلةً من الخسائر المتلاحقة في جنوب شرق آسيا كما افترضت واشنطن، إذ سيعمل على تشجيع عدد من الدول الآسيوية على قيام الثورات والانضمام إلى المعسكر الاشتراكي، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى تغيير موازين القوى في الشرق الأقصى لصالح الشيوعيين. وقد صاغت الإدارة الأمريكيَّة افتراضاتها تلك فيما أطلقت عليه اسم نظرية " سقوط الدومينو"^(٥٦) التي أشار الرئيس آيزنهاور وإلى عواقبها خلال رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء البريطاني عام ١٩٥٤ قال فيها: >>

^{٥٥} وقعت الحرب الفيتنامية الأولى بين فيتنام والفرنسيين وتسمى حرب الهند الصينية، وتسمى أيضاً الحرب الفيتنامية- الفرنسية. بدأت عام ١٩٤٦، شملت كامل البلاد وامتدت إلى لبلدان الهندية الصينية المجاورة مثل لاوس وكمبوديا. انتهت عام ١٩٥٤ بعد قرار الأمم المتحدة انسحاب الفرنسيين من فيتنام وتقسيمها عند خط العرض ١٧ إلى جزئين شمالي عاصمته هانوي، وجنوبي عاصمته سايجون. أما الحرب الفيتنامية الثانية فبدأت عام ١٩٥٤ بين جزئي فيتنام. دعمت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية فيتنام الجنوبية وأرسلت قوات عسكرية دعماً لحكومة سايجون. بينما دعمت الصين فيتنام الشمالية لكنها لم ترسل قوات عسكرية بل اكتفت بتقديم الدعم المادي وإرسال الخبراء والمستشارين. انتهت الحرب الفيتنامية الثانية عام ١٩٧٣-١٩٧٢ بعد الانفراج الصيني- الأمريكي. وقد كان لهذا الأخير دور كبير في ذلك، إذ نجحت بكين بإقناع حكومة هانوي الشمالية بإيقاف العمليات العسكرية. للمزيد انظر:

PRADOS, J. (2009). **Vitnam: The History Of Unwinnable War 1945-1975**, University Press Of Kansas.

P.55

^{٥٦} تقوم نظرية الدومينو على سقوط دولة تحت سيطرة الشيوعية، وتفترض النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة الاستقرار القائم في إحدى الكيانات وبعد نجاح تلك القوة في ذلك فسينتقل عدم الاستقرار إلى الكيانات الأخرى، ومن ثم سقوط الكيانات بيد تلك القوة الواحدة تلو الأخرى. ظهرت فكرة سقوط ظهرت نظرية الدومينو خلال الحرب الباردة وتحديداً خلال حرب فيتنام. عبر عنها الرئيس دوايت أيزنهاور دون أن يسميها صراحةً في ٧ نيسان ١٩٥٤ حيث بدأ باستخدام نظرية الدومينو كتعبير صريح على أهمية فيتنام الجنوبية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيَّة. استخدمها ليندون جونسون لتبرير تقرير الوجود العسكري في فيتنام وأن النفوذ الشيوعي في الهند الصِّينيَّة سيسقط إذ انقذنا فيتنام الجنوبية من الغزو الشيوعي. للمزيد حول نظرية سقوط الدومينو انظر:

Domino theory . (2018). history competitions, November 2009, updated 2 yangnst. On sit: www. History .com.

إذا انتقلت الهندُ الصِّينيةُ إلى أيدي الشيوعيين فسيكون ذلك في نهاية الأمر خطراً مميتاً بالنسبة لمواقفنا الاستراتيجية العالمية مع كل ما يترتب على ذلك من تبديل في القوى في قارة آسيا والمحيط الهادئ^{٥٧}.

مثّلت نظرية سقوط الدومينو محدداً رئيساً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الثانية من التنافس الأمريكي- الصيني، إذ دفعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ تدابير عدة من شأنها تعزيز الوجود العسكري في المنطقة، فعقدت معاهدة التحالف والأمن المشترك مع اليابان عام ١٩٦٠ حصلت بموجب بنودها على قواعد عسكرية دائمة داخل الأراضي اليابانية، وعلى دعم غير مشروطٍ للعمليات العسكرية الأمريكية، وأُلزمت الحكومة اليابانية من خلالها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها بلغ عددها ١٦٠ قاعدة ومركزاً للتجسس الإلكتروني، كما أُجبرت على مقاسمة الولايات المتحدة الأمريكية أعباء الدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تعهدت الحكومة اليابانية بدفع نفقات القوات الأمريكية المتواجدة على أراضيها، وتقديم كافة التسهيلات للقوات الأمريكية، وبالمقابل فقد ألزمت الإدارة الأمريكية نفسها بالدفاع عن الأراضي اليابانية وتعهدت بإعلام الحكومة اليابانية بما ستقوم به على الأراضي اليابانية^{٥٨}.

إضافة إلى ذلك، ألزمت أعضاء حلف المانيلا بتقديم الدعم للقوات الأمريكية خلال الحرب الفيتنامية. وبالفعل قدمت كمبوديا ١٢٠٠٠ جندي وطيارٍ وعناصر مدفعية، كما قدمت لاوس خدمات لوجستية على الرغم من أن مذكرة مدير وكالة الاستخبارات المركزية هيلمز المقدمة إلى الرئيس جونسون والمعنونة بـ "ردود الفعل

^{٥٧} صالح، محمد حبيب. وبوفا، محمد. (٢٠١٠). قضايا عالمية معاصرة (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة). منشورات جامعة دمشق، كلية

الآداب. ص: ١١٤.

^{٥٨} -بناءً على معاهدة الدفاع والأمن المشترك توزعت القوات الأمريكية على القواعد اليابانية، فخصصت قاعدة زاما للقوات البرية، في حين تموضعت القوات البحرية قاعدة يوكوساكا وكانت مهمتها تقديم تسهيلات للطائرات، وتواجدت القوات الجوية في قاعدة اوкинаوا، واستقرت حاملات الطائرات العملاقة في قاعدة يوكو، وتولى إدارة هذه القوات قيادة القوة الجوية الخامسة المتواجدة في قاعدة يوكوتا الجوية في طوكيو، وأُديرت بالتنسيق مع قيادة القوات البرية الجوية. انظر أيضاً: الحكمي، نسرين (١٩٩٤). اليابان واستراتيجية القوة. ترجمة: كمال السيد. دار الحق. بيروت. ط١. ص: ٩٩.

المحتملة للدول الآسيوية غير الشيوعية على خيارات سياسية فيتنام" بينت أن معظم الدول الآسيوية كانت ترغب في إنهاء الحرب الفيتنامية^[٥٩].

في السياق نفسه، عملت الإدارة الأمريكية على إشراك حلفائها الفرنسيين والبريطانيين في مواجهة الخطر الصيني، واقترحت تشكيل ائتلاف ثلاثي لإنقاذ الهند الصينية من الشيوعيين الفيتناميين^[٦٠].

بالنسبة إلى الصين بدأت الحكومة باتباع سياسة داخلية وخارجية لإكمال مسيرة بناء قوة إقليمية كبرى. فبدأت بحل المشكلات الناجمة عن فشل مشروع القفزة الكبرى إلى الأمام عام ١٩٥٨^(٦١)، واستطاعت تسديد كامل ديونها إلى الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٦، وعملت على رفع قدرتها العسكرية، ونجحت في اختبار سلسلة تجارب نووية منذ عام ١٩٦٤، حيث اختبرت بنجاح أول قنبلة نووية مصنوعة من اليورانيوم فوق برج يبلغ طوله ١٠٢ كم في شمال منطقة لوب-نور بمقاطعة سينكيانغ، ووصلت طاقة الانفجار إلى ٢٠ كيلو طن من مادة "تي ان تي"^[٦٢]. وفي عام ١٩٦٥ فجرت الصين قنبلة نووية ثانية، واتبعتها عام ١٩٦٦ بتجربة ثالثة ووصلت طاقة القنبلة التدميرية إلى ٢٠٠ كيلوطن، وألحقها بتجربة رابعة في أيلول من العام نفسه من خلال رأس نووي محمول على صاروخ بالستي^[٦٣]. وفي ١٧ حزيران ١٩٦٧ فجرت قنبلة هيدروجينية على ارتفاع ٢٩٦٠م، وبعد نجاح

⁵⁹ CANTU (2013), p:8.

^{٦٠} كسنجر، هنري. (١٩٩٥). الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. ترجمة: مالك فاضل البديري. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

ط١. ص ٢٦٧.

^{٦١} بدأ مشروع القفزة الكبرى إلى الأمام عام ١٩٥٨ وهدف إلى تحرير طاقة الجماهير والعقول والقضاء على البيروقراطية، وطرح شعار "اللاحق ببريطانيا خلال خمسة عشر عاما"، لكن المشروع فشل في تحقيق أهدافه، وبالعكس فقد أدى إلى مجاعة ذهب ضحيتها بين ١٠-١٥ مليون صيني بسبب انخفاض معدلات إنتاج الحبوب بنسبة ٣٠% وتراجع الزراعة، وانهيار الإنتاج الصناعي الذي لم يستعد عافيته حتى عام ١٩٦٥. انظر:

CANTU (2013), p:8.

^{٦٢} روبرت، براد. (١٩٩٤). الصين القوة النووية المنسية. ترجمة: سمير إبراهيم. مجلة السياسة الدولية. العدد ١١٨. ص: ٢٤٩.

^{٦٣} شرياتي (٢٠٠٦)، ص: ٥١.

قنبلتها الهيدروجينية سارعت الصين إلى تسريع برنامجها النووي فطورت أنظمة الاستهداف والتوصيل بعيد المدى، وزادت قوة وعدد صواريخها الباليستية^[٦٤].

إضافة إلى ذلك، قامت الصين بتوثيق علاقاتها مع البلدان الشيوعية في جنوب شرق آسيا، فنجحت باستغلال مشكلة الهند الصينية لإثبات خطأ نظرية خروتشوف بالتعايش السلمي بين العالمين الرأسمالي والشيوعي، ولتأكيد أحقيتها بزعامة العالم الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا، فهددت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت المساعدات للثوار الشيوعيين في لاوس وكمبوديا وفيتنام^[٦٥].

أسهمت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيع علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في نهاية المرحلة الثانية بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتعدّ زيارة هنري كسنجر إلى الصين عام ١٩٧١ بداية المرحلة الثالثة من التناقص الأمريكي- الصيني التي امتدت إلى قيام أحداث ساحة تيان آن مين عام ١٩٨٩.

٢-٣- المرحلة الثالثة: التقارب الأمريكي- الصيني بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٩.

بدأت المرحلة الثالثة قبيل نهاية الحرب الفيتنامية وتحديداً في بداية السبعينيات، وتمثلت بتغير ماهية التناقص الأمريكي- الصيني وتحوله من العداء إلى الصداقة والتعاون خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٩، حيث شهد ذلك العام أحداث ميدان تيان آن مين التي أعادت التناقص الأمريكي- الصيني إلى مرحلة العداء من جديد.

تعود أسباب الانفراج الأمريكي- الصيني كما يسميه عدد من الباحثين إلى مجموعة عوامل كانت وراء رغبة الطرفين في الإقدام على هذه الخطوة. بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مثل التقارب ضرورة لإعادة توازن القوى مع الاتحاد السوفييتي الذي استغل بدوره فرصة انشغال الإدارة الأمريكية في الحرب الفيتنامية ليمد

⁶⁴ FOGG. E. (2006). The Chines Nuclear Weapons Program And It's Theater To The United States And Her Allies. P: 3.

⁶⁵ SCARLETT, Z. (2013). China After The Sino -Soviet Split, Maoist Politics, Global Narratives And The Imagination Of The World, Northeastern University Boston. p.85.

نفوذه على مناطق أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. وعلى الرغم من انفراج العلاقات الأمريكية- السوفييتية وقيام عدد من اللقاءات وتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية المشتركة بينهما، بقيت الرغبة المتبادلة في تحديد القوة المضادة وحصرها مستمرة حتى نهاية الحرب الباردة، في الوقت نفسه كانت الصين تبرز أكثر فأكثر قوة إقليمية قادرة على تغيير موازين القوى لصالحها وتهديد المصالح الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا بعد الانتصار الذي حققته في الحرب الفيتنامية^[٦٦].

بناء على ذلك وجدت الإدارة الأمريكية في التقارب مع الصين فرصة لتخفيف حدة التهديدات السوفييتية والصينية من خلال ضرب القوتين معاً، ومن ثم منعهما من السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا، وإعادة الهيمنة الأمريكية على المنطقة بأقل تكاليف ممكنة، حيث ستصبح واشنطن حليفة القوتين الرئيسيين فيها اليابان والصين اللتين ستقومان بدورهما بمهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية^[٦٧]، وتأكيداً على ذلك علّق الرئيس نيكسون قائلاً>> لقد شكلت علاقتنا مع الصين عنصراً رئيساً في استراتيجيتنا لمواجهة الاتحاد السوفييتي. فقد أسهمت مصالحنا المتبادلة في ردع التهديد السوفييتي^{٦٨} <<.

في السياق نفسه، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية فاعلية استخدام الورقة الصينية للخروج من مستنقع فيتنام وكمبوديا. فالتقارب مع دولة شيوعية كبرى كالصين سيكون له تأثير كبير في إقناع الثوار الفيتناميين والكمبوديين بإنهاء العمليات الحربية التي بلغت تكلفتها ٣٠ مليار دولار، وأدّت إلى انقسام الداخل الأمريكي ووقوع اشتباكات في شيكاغو في آب ١٩٦٨^[٦٩]، وقد أكد كيسنجر أهمية دور الصين في اغلاق ملف فيتنام حيث قال: >> إنهاء حرب فيتنام متوقف على زيارة الصين^{٧٠} <<.

⁶⁶ – SCARLETT(2013), p:88.

⁶⁷ OZCELIK. A. O. (2017). RAPPROCHEMENT BETWEEN AMERICA AND CHINA DURING THE NIXON ERA: A PRODUCT OF TIMING OR THE LEADERSHIP?. **bilge strategy calisaya**. bahar., p.137

⁶⁸ OZCELIK (2017), p:137

⁶⁹ SCARLETT(2013),p: 86

⁷⁰ OZCELIK (2017), p:135

بالنسبة إلى الجانب الصيني وجدت الحكومة الصينية في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية لإكمال بناء القوة الصينية. فالتعاون مع قوة عظمى سيظهر ثقل الصين الإقليمي وأهميتها كقوة مكافئة لليابان قادرة على تغيير موازين القوى في منطقة جنوب شرق آسيا، كما سيعمل على تأمين استقرار الصين وحفظ أمنها واستقلالها من خلال وضع حدٍّ للتهديدات السوفييتية التي بلغت ذروتها بعد قيام الاتحاد السوفييتي بغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وإحباط خطة موسكو الرامية إلى إقامة نظام أمني آسيوي بقيادة اليابان، ولاسيما أن هدف موسكو كان واضحاً بالنسبة إلى حكومة بكين وهو احتواء الصين وتحييدها وتكريس عزلتها^[٧١].

إضافة إلى ذلك، سيمنح التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية الصين فرصة كبيرة لكسر العزلة المفروضة عليها غربياً، فالانفراج سيرغم الإدارة الأمريكية على الاعتراف بالصين ممثلاً شرعياً، ويمنحها مقعداً دائماً في مجلس الأمن، كما سيعمل على تنشيط التجارة الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سيعمل على تطوير الاقتصاد بعد الحصول على التكنولوجيات الغربية المتطورة، وهو الأمر الذي عدته الحكومة الصينية أحد أولويات سياستها الخارجية. وهنا لابد من الإشارة إلى تأثير الثورة الثقافية الصينية^(٧٢) في السياسة الخارجية الصينية التي دفعت الحكومة الصينية إلى تبني موقف أكثر ليونة وإعطاء فرصة لتأسيس علاقات جديدة بهدف تطوير الصين وتعزيز قوتها^[٧٣].

بدأت الإشارة الأولى للانفراج الأمريكي - الصيني في تشرين الأول ١٩٦٧ عندما صرح الرئيس نيكسون عن نيته في إعادة تقييم التهديد الصيني، وتحذير الاتحاد السوفييتي من توجيه ضربة وقائية إلى الصين حيث

⁷¹ OZCELIK (2017), p:137

^{٧٢} بدأت الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦ واستمرت حتى وفاة ماوتسي تونغ. أعادت الثورة تنظيم الدولة، وسعت إلى إصلاح التعليم.

وأكدت الحياد الأيديولوجي، وإصلاح الجيش والقوات المسلحة والنهوض بالاقتصاد الصيني. للمزيد حول الثورة الثقافية انظر: كراوس، كيرت.

(٢٠١٤). الثورة الثقافية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة شيماء طه الريدي، مراجعة: محمد إبراهيم الجندي. مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة.

مصر. ط ١. ص: ١٩، ٢٠.

⁷³ OZCELIK (2017), p:139.

أعلن الرئيس نيكسون أنه: << لن يسمح بتحطيم الصّين^{٧٤} >>، وسحب مدمرتين تابعتين للأسطول السابع من مضيق تايوان. وقد رحبت الحكومة الصّينية بالتصريحات والإجراءات الأمريكية، وعدّتها رسالة واضحة تعكس رغبة الأمريكيين الحقيقية في بدء مرحلة جديدة بينهما^[٧٥].

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لتطبيع علاقاتها مع الصّين الشعبية، فأصدر الرئيس نيكسون أوامره إلى السفير الأمريكي في باريس ارتور واتسون بتبليغ السفير الصّيني هوانغ شين باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لعقد محادثات مع الصّين، وأعلن خلال مقابلة أجرتها صحيفة نيويورك تايمز في أيلول ١٩٦٧ نيته زيارة الصّين. رحبت الحكومة الصّينية على لسان شو ان لاي بزيارة الرئيس نيكسون، ووجه ماو دعوة رسمية إلى فريق كرة تنس الطاولة الأمريكي لزيارة الصّين. رداً على ذلك اتخذ الرئيس نيكسون تدابير عديدة من شأنها إعادة العلاقات مع الصّين؛ فبدأ بإعادة التصدير المباشر إلى الصّين، وتخفيف القيود المفروضة على البين الصّيني والسماح باستخدام الدولار، والسماح للمواطنين الصّينين بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأتبع الرئيس إجراءاته تلك بإرسال نائبه هنري كسنجر إلى الصّين في أيار ١٩٧١ وقد جاء الردّ الصّيني سريعاً، إذ وجه شو ان لاي في حزيران ١٩٧١ دعوة رسمية إلى مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية لزيارة الصّين لمناقشة مسألة تايوان والنّزاع الصّيني-السوفييتي^[٧٦].

توجت المبادرات الأمريكية-الصّينية بزيارة الرئيس نيكسون بين ٢١ - ٢٨ شباط ١٩٧٢ برفقة وزير الخارجية وليام روجرز وهنري كسنجر وعددٍ من المسؤولين للقاء ماوتسي تونغ و شو ان لاي في العاصمة بكين، وقد أشار الرئيس الأمريكي خلال الزيارة إلى ضرورة تطبيع العلاقات بين الجانبين الصّيني والأمريكي، وبين أنّ تلك الخطوة تتدرج في إطار جهود الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام في منطقة جنوب شرق آسيا والعالم، وأن

^{٧٤} كراوس، كيرت. (٢٠١٤). ص: ٢٢.

^{٧٥} OZCELIK (2017), p:141.

^{٧٦} OZCELIK (2017), p:142.-146.

تحقيق السلام يتعزز بإقامة علاقات مع دول ذات أيولوجيات مختلفة كالصين على أساس الاحترام المتبادل والتنافس السلمي^[٧٧].

استعرض الطرفان الأمريكي والصيني خلال لقائهما التطورات الدولية، ولاسيما في فيتنام وكمبوديا وباكستان والهند وشبه الجزيرة الكورية. وأكد الجانب الصيني وحدة الأهداف الصينية- الأمريكية المتعلقة بتحقيق السلام والأمن العالميين، وأشار ماو إلى أن الصين تدعم كفاح جميع الشعوب والأمم المضطهدة من أجل الحرية والاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، وأشار إلى معارضة بلاده العدوان الأجنبي والتدخل والسيطرة والتخريب، وأكد وقوفه إلى جانب كمبوديا ولاوس فيتنام، وبين ضرورة سحب جميع القوى الأجنبية من الدول المستعمرة. وفي الوقت نفسه طمأن ماو الرئيس الأمريكي بعدم سعي الصين لتصبح قوة عظمى لكنها تعارض بشدة إعادة احياء القوة العسكرية اليابانية واحترامها لرغبة الشعب الياباني في بناء دولة محايدة وديمقراطية وسلمية^[٧٨].

اختتمت الزيارة بتوقيع الجانبين بيان شنغهاي في ٢٧ شباط ١٩٧٢ الذي تمحور حول احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم الاعتداء والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وحل النزاعات الدولية دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتقدم نحو تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة؛ لأنه يمثل ضرورة لجميع دول العالم، ومعارضة سعي أي طرف للهيمنة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ^[٧٩].

استكمالاً لعملية تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية اقترح هنري كسنجر خلال زيارته الثانية لبكين في شباط ١٩٧٣ افتتاح مكتب للاتصال في بكين، ووافقت الحكومة الصينية على الاقتراح شريطة افتتاح مكتب لها في واشنطن. بناءً على ذلك افتتح مكتب الولايات المتحدة الأمريكية في بكين في ٨ أيار ١٩٧٣ بحضور شو إن لاي وعدد من المسؤولين، في حين فُتِحَ مكتب للصين في واشنطن في ٢٩ أيار من العام نفسه، وعُيِّنَ هوانغ

⁷⁷ **U.S.-China Joint Communiqués: 1972, 1979, 1982 China on the World Stage: Weighing the U.S.**

Response Supplementary Documents, (n.d). Watson Institute for International Studies, Brown University

Choices for the 21st Century Education Program. p. 1.

⁷⁸ **THE JOINT U.S.-CHINA COMMUNIQUE, SHANGHAI, February 27, 1972, on;** <https://photos.state.gov>.

⁷⁹ U.S.-China Joint Communiqués: 1972, 1979, 1982. (n.d). pp. 1.2 3

شين سفيراً لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسهم مكتب الاتصال في دفع عملية تطبيع العلاقات، وجرّت عدة لقاءات أمريكية- صينية من خلاله، وتمحورت اللقاءات حول مناقشة الأوضاع في لاوس وكمبوديا وفيتنام، وطالب كسنجر خلالها الحكومة الصينية بوقف دعمها للفيتناميين والكمبوديين^[٨٠]، كما تحورت اللقاءات أيضاً حول التبادل الثقافي والمعلوماتي والتجاري بين الجانبين، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تزويد الصين بمعدات عسكرية كالمطائرات الحربية، وبمواد غذائية كالحبوب وفول الصويا مقابل تخفيض الصين للرسوم الجمركية على البضائع الأمريكية^[٨١].

من جانب آخر طالبت الحكومة الصينية خلال لقاءات ممثلها مع عدد من المسؤولين الأمريكيين توضيحاً حول الاتفاق النووي السوفييتي- الأمريكي، وأعربت على لسان سفيرها هوانغ شين عن رفضها لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية^(٨٢) الذي وجدت فيها محاولة أمريكية- سوفيتية لاحتكار الأسلحة النووية وحرمان الصين منها، ولكن كسنجر بين أن تمسك حكومة بلاده بالاتفاق النووي يأتي لحفظ الأمن والسلام العالميين، وأكد أن بلاده لن تدخل في مشاورات تضر الصين ولن تسمح بأي هجوم سوفيتي ضدها^[٨٣].

^{٨٠} أرسل الرئيس نيكسون في ٤ حزيران ١٩٧٣ دعوة رسمية إلى شو ان لاي لعرض المسألة الكمبودية والفيتنامية، وأكد الرئيس الأمريكي أهمية استقلال كمبوديا وفيتنام، وأشار إلى تخوفه من سيطرة الفيتناميين الشماليين على فيتنام. في السياق نفسه التقى كسنجر بوزير الخارجية جي بينغ في منزل السفير في باريس هوانغ شين وأبدى رغبة حكومته في الحصول على الوساطة الصينية لحل النزاع الكمبودي. للمزيد حول دور مكنتي الاتصال انظر: عبد الكريم، ازدهار. (د.ت). مكنتي الاتصال ودورها في التقارب الأمريكي الصيني أيار -كانون الأول ١٩٧٣. مجلة أبحاث البصرة العلوم الإنسانية. بغداد: العراق. المجلد ٢٧، العدد ٣، السنة: ٢٠٢. ص. ٢٤٣ - ٢٧١.

^{٨١} عبد الكريم (د.ت)، ص: ٢٤٦.

^{٨٢} وقعت معاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية: NPT ; Non- Proliferation Of Nuclear " خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والعشرين عام ١٩٦٨. وصادق على المعاهدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، و ٥٠ دولة أخرى. وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٥ آذار ١٩٧٠. وتتضمن المعاهدة تعهد الدول بالحد من انتشار الأسلحة النووية والتعهد بعدم امتلاك هذا النوع من الأسلحة. انظر:

Treaty On The Non- Proliferation Nuclear Weapon – Article, United ation Audiovisual Library Of

International Law, 2012, sit of; [http:// www. un. Or](http://www.un.org)

^{٨٣} عبد الكريم (د.ت) ص: ٢٤٦. ٢٤٧.

أثارت عملية تطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية مخاوف الاتحاد السوفييتي وتايوان على حد سواء. فقد وجدت تايوان في مكتبي الاتصال تهديدًا للعلاقات الأمريكية-التايوانية، ونقل السفير التايواني جيمس شين خلال لقائه كسنجر في ٢٦ آب ١٩٧٣ قلقَ الحكومة التايوانية من تطور العلاقات الأمريكية-الصينية، لكن كسنجر طمأن شين بأن بلاده لا تنوي الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ما لم تعترف الأخيرة باستقلال تايوان^[٨٤]. أما الاتحاد السوفييتي فقد عبّر أيضاً عن قلقه من عملية تطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية ورأى أنها محاولة لحصر نفوذه، وأعرب عن مخاوفه من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهجوم عسكري ضده بالتعاون مع الصين^[٨٥].

على الرغم من العوائق التي اعترضت عملية تطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية سار التقارب الأمريكي-الصيني قداماً، وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً في الأول من كانون الثاني ١٩٧٩ يدعو إلى إنشاء علاقات دبلوماسية رسمية بينهما. وتضمن البيان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً شرعياً للصين والمحافظة في الوقت نفسه على علاقاتها مع تايوان، و التمسك بمبادئ بيان شنغهاي والتأكيد من جديد على معارضة سعي أي طرف للهيمنة على آسيا والمحيط الهادي، والتعهد بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد أي اتفاقات تضر بمصلحة الطرف الآخر، والعمل على افتتاح سفارات وتبادل السفراء في آذار من العام نفسه^[٨٦].

استكمالاً لبيان شنغهاي وقع الجانبان الأمريكي والصيني بياناً جديداً تركز حول العلاقات الأمريكية-التايوانية ١٧ آب ١٩٨٢. وقد تضمن البيان مسألة تسوية مبيعات الأسلحة إلى تايوان، وصرح رئيس مجلس الدولة تشاو بينغ خلال لقائه الرئيس ريغان بأن تلك القضية ستعيق تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إعاقة خطيرة، وأن مسألة تايوان شأن داخلي وتخص الصين فقط، وقدم الجانب الصيني عدداً من المقترحات

⁸⁴ The Joint U.S.-China Communique. (n.d).

⁸⁵ CELERMAN, H.(n.d). **The Rise And Fall Of Defent Cuses And Consequences**, Soviet International

Behavior – Center For The Study Rand– Uclac. P. 14

⁸⁶ U.S.-China Joint Communiqués: 1972, 1979, 1982, (n.d), PP:3-4.

للتوصل إلى حل سلمي لتايوان، وأكد الجانب الأمريكي أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية للصين، وأنها تعزم خفض مبيعات الأسلحة إلى تايوان. من جانب آخر أعاد الجانبان تأكيدهما مبادئ بيان شنغهاي في احترام سيادة بعضهم بعضاً والمحافظة على السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية^[٨٧].

استمرت العلاقات الأمريكية-الصينية بالتطور إلى حين اندلاع أحداث ميدان تيان آن مين في حزيران ١٩٨٩ حيث كان للحادثة تأثير فوري في العلاقات الصينية-الأمريكية، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية على الصين. اقتصادياً: أوقفت الإدارة الأمريكية المساعدات الإنمائية الرسمية وعمليات التصدير، وحظرت بيع الأسلحة، ووضعت قيوداً على تبادل التكنولوجيا. إضافة إلى ذلك ضغطت واشنطن على الدول الأوروبية واليابان لإعادة النظر في التبادل التجاري مع الصين، ودفعت البنك الدولي وبنك التنمية لإيقاف القروض إلى الصين.

على مستوى العلاقات الدبلوماسية انخفض تبادل المعلومات الاستخباراتية ومناقشة القضايا الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك قررت حكومة بكين إعادة أولويات سياستها الخارجية وتوجيه تلك العلاقات بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية والتركيز على دول العالم الثالث والدول الشيوعية^(٨٨).

⁸⁷ U.S.-China Joint Communiqués: 1972, 1979, 1982, (n.d), PP:3-4.

^{٨٨} سمحت التغييرات التي طرأت على السياسة الصينية في أعقاب حادثة تيان آن مين بظهور عدة تيارات سياسية في الصين. فظهر التيار المتشدد الذي دعا إلى تخفيف التبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من إدخال الأفكار الغربية، واقترح نائب رئيس مجلس الدولة ياو ييلين تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي لموازنة تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن اقتراحه لم ينفذ بسبب الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف والتي كشفت مدى التهديد السوفييتي للصين، الأمر الذي دعا المتشددين إلى الرغبة في إقامة علاقات مع دول العال الثالث. إلى جانب تيار المتشددين ظهر تيار المصلحين مؤيدي الإصلاح الاقتصادي والسياسي بعيد المدى أمثال تسه مين ولي روى هوان. وقد رأى تيار المصلحين أنَّ على الصين الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والأسواق الخارجية، وأن النفوذ الدولي للصين يعتمد إلى حد كبير على التنافس بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وأنَّ الصين أدت دور الورقة الراحلة بيد القوتين العظميين. للمزيد انظر:

ثالثاً: التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩١

لم تمثل المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي مكاناً للتنافس الأمريكي - الصيني خلال فترة الحرب الباردة كما هو حال منطقة جنوب شرق آسيا؛ ذلك أنَّ علاقات الصين مع المنطقة العربية كانت محدودة ولم تتعدَّ الاتفاقيات التجارية وبعض التصريحات المشتركة المناهضة للدول الغربية التي لا تمثل من وجهة نظر البيت الأبيض خطراً على النفوذ الأمريكي في المنطقة، كما أنَّ الاستراتيجية الصينية لم تكن واضحة في تلك الفترة تجاه المنطقة، بل كانت متغيرة بتغير المراحل والظروف التي مرت بها الاستراتيجية الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين إلى نهاية الحرب الباردة، ومن ثم لم تكن بكيُن مؤهلة لتأدية دور المنافس للنفوذ الأمريكي الحاضر بقوة في المنطقة، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من التوجه الصيني للمنطقة بل كان إبعاد الخطر السوفييتي عن دول المنطقة الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، ولذلك لم تعترض الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات التجارية العربية - الصينية، ولم تردَّ على التصريحات المشتركة الصينية - العربية.

بناءً على ذلك، سيكتفي البحث بعرض لمحة عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي على أنها القوة الأبرز، وسيبرز موقف واشنطن ويكين من حرب الخليج الأولى؛ لأنه الحدث الأهم في منطقة الخليج العربي خلال مرحلة الحرب الباردة.

١ - الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين استراتيجية متكاملة تجاه منطقة الخليج العربي، إنما كان لها مجموعة من السياسات تتعامل بها مع دول المنطقة منفردة نابعة من ضرورة تأمين مصالحها النفطية؛ كالحصول على امتيازات التنقيب والاستثمار. بينما شهدت فترة السبعينيات التوجه الفعلي الأمريكي للخليج العربي حيث بدأت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية في التحضير لمرحلة مابعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح استراتيجية تجاه المنطقة نظراً لما تتمتع به هذه الأخيرة من أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية واقتصادية متميزة، فضلاً عن كونها ركيزة من ركائز

التوازن الدولي^[٨٩]، وجاء ذلك على لسان الادميرال الأمريكي المومولت Almo Zumwalt اذ قال: >>إنّ مصالحنا في المحيط الهندي والخليج العربيّ مرتبطة ارتباطاً واسعاً باهتمامنا الأساس بالمحافظة على توازن مستقر للقوى في العالم المعتمد بعضه على بعضه الآخر، ولا يمكن النظر الى أحداث المحيط الهندي والخليج العربيّ بشكل منفرد، بل يجب أن تُقيّم على أساس آثارها على المناطق الأخرى ذات الأهمية الرئيسية للولايات المتحدة، وإنّ هاتين المنطقتين أصبحتا ذات إمكانية للتأثير في التحولات الرئيسة في التوازن الدوليّ للقوى العالمية^{٩٠}<<.

عملت الولايات المتحدة على إقامة نظامٍ للدفاع عن الأمن، وتحقيق التنمية، وتوفير منفذٍ دائم الى نفط الخليج وبأسعار معتدلة وبكميات تكفي حاجة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والاسيويين المتزايدة، وفي سبيل ذلك أكدت الادارة الأمريكية ضرورة فصل النفط عن السياسة وعدم ربط القضايا السياسية، ولاسيما القضية الفلسطينية بموضوع احتكارات النفط واستمرار تدفقه الى المصانع الأمريكية والأوربية، وأشار ألبرت ريتشارد سمسون مساعد وزير الدفاع الأمريكي في بداية عام ١٩٧٤ إلى أهمية النفط الخليجي بقوله: >>إنّ استمرار الوصول إلى هذا الاحتياطي من جميع الدول المشترية هو حقيقة ذات مصلحة مهمة بالنسبة لنا... إنّ الوصول إلى المواد الأولية وتجارة ما وراء البحار والاستثمارات هي قضايا أساسية لمقومات الاقتصاد الأمريكي ولأمن الولايات المتحدة وحلفائها^{٩١}<<

من الناحية العسكرية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مدّ دول الخليج العربيّ بالأسلحة، وقدمت اليها الخدمات العسكرية، اذ تزايد عدد طلبات شراء الاسلحة والمعدات الحديثة. ففي نيسان عام ١٩٧٤ جرت مباحثات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، حول الشؤون العسكرية، شملت إمكانية شراء السعودية أنظمة أسلحة متطورة، فضلاً عن الحصول على دبابات (٦٠) M-لوضعها في خدمة الحرس الوطني السعودي،

^{٨٩} الجشعبي، أحمد يونس زويد. (٢٠١٦). الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي(١٩٧١ - ١٩٨٠)، مجلة مركز بابل للدراسات

الإنسانية. السنة :، المجلد : ٦، العدد : ٣. العراق. ص ٩٩، ١٠٠.

^{٩٠} الداود، محمود علي. (١٩٨٠). الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد. بغداد: العراق. ص ٢٣٠-٢٣١.

^{٩١} الجشعبي (٢٠١٦)، ص: ١٠٥

وأبرمت بين الطرفين اتفاقيات وعقود عسكرية عدة، واتفق الطرفان على بيانٍ مشترك أعلن فيه رسمياً عن موافقة المملكة العربية السعودية على إقامة علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى حدّ الحلف العسكري غير الرسمي، فضلاً عن تشكيل لجان مشتركة خاصة بالعلاقات العسكرية، وأبرمت الكويت اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه تمحورت حول شراء طائرات سكا ي هوك-Sky Hawks. M كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه ببيع صفقة أسلحة إلى سلطنة عمان شملت كمية صغيرة من المعدات العسكرية، ولاسيما بعض الطائرات العمودية. وقد بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى دول الخليج العربي نحو ١٣٥ مليون دولاراً للأعوام ما بين ١٩٧٠-١٩٧٤^[٩٢].

وهكذا تتضح أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بتأمين مخزونات النفط وتدفعه منها، ونقله إليها وإلى حلفائها الغرب والشرق الأقصى الياباني، واحتوائها للصراع العربي - الإسرائيلي، وفرض الحصار البحري على الاتحاد السوفييتي عن طريق السيطرة البحرية على جميع المعابر والمضائق والمنافذ الاستراتيجية، ودعمها للنظم السياسية المرتبطة بالغرب الأمريكي والأوروبي و التركيز على هدفها الأهم في منع الوجود السوفييتي في المنطقة.

٢- حرب الخليج الأولى والموقف الأمريكي والصيني منها (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

٢-١- الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨) (الحرب العراقية - الإيرانية)

يُعدّ الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى إكمالاً للنهج الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج المتمثل في ترسيخ الوجود الأمريكي في المنطقة وإبعاد الاتحاد السوفييتي عنها. فعلى الرغم من اندلاع الحرب في فترة اقتراب نهاية الحرب الباردة ظلّ الصراع بين القوتين العظميين على أشده، ولاسيما حول منطقة الخليج العربي، حيث نجح الاتحاد السوفييتي في إقامة قواعد له على شواطئ البحر الأحمر واليمن والحبشة، وبدأ يبني علاقات مع إيران مستفيداً من انهيار النفوذ الأمريكي فيها بعد سقوط محمد رضا

^{٩٢} الكونغرس الأمريكي. (١٩٨١). المنافسة البرلمانية الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة إلى إقطار الخليج العربي. ترجمة : وديع ميخائيل حنا.

المؤتمر الرابع والتسعون، الدورة الاولى عام ١٩٧٥. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ص ١٣٠، ١٣١، ١٣٢.

بهلوي ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩^[٩٣]. دفعت تلك التطورات صنّاع السياسة الأمريكية إلى الاستمرار في عملية تطوير الاتحاد السوفييتي ومنعه من ترسيخ أقدامه في منطقة الخليج العربي، وجاءت الحرب العراقية- الإيرانية لتحقيق الأهداف الأمريكية^[٩٤].

ولذا مثلت حرب الخليج الأولى فرصة ذهبية أحسنت الولايات المتحدة الأمريكية استغلالها، لا لإبعاد الاتحاد السوفييتي عن منطقة الخليج العربي نهائياً فحسب، بل لتوجيه ضربة كبرى له تعمل على خسارته مناطق نفوذه الواحدة تلو الأخرى وتقكيكه وتحييده وإسقاطه، بالإضافة إلى ربط دول منطقة الخليج العربي بالنفوذ الأمريكي، وهي خطوة أولى لتحطيم العراق، وإخراجه من دائرة القوى الإقليمية، والاستيلاء على نفطه، وإخضاعه للإرادة الأمريكية، الأمر الذي ستكتمل حلقاته خلال حرب الخليج الثالثة أو الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١١).

ومما ساعد الإدارة الأمريكية على تحقيق أهدافها التوقيئ والمكان الذي وقعت خلالهما الحرب. إذ اندلعت حرب مدمرة دامت ثماني سنوات بين قوتين إقليميتين تتحاز كل منهما الى الاتحاد السوفييتي، وتحتلان موقعاً استراتيجياً يشكل حلقة وصل بين أوروبا وآسيا ومنطقة الخليج العربي، وتمتلكان مخزوناً نفطياً كبيراً، وإن قيام حرب بينهما يؤدي الى تحطيمهما معاً، وإنهاك حليفهما السوفييتي الذي يمرُّ بمرحلة صعبة من الضغوط الخارجية والداخلية. فبالإضافة إلى عدائه المستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدائه مع الصين الساعية بقوة لانتزاع قيادة العالم الشيوعي، كان الاتحاد السوفييتي يواجه نتائج فشله في أفغانستان، وخسارته مناطق نفوذه في مصر بعد تولي أنور السادات، وبدء عملية تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٩٥)، كل ذلك منح

^{٩٣} الحسيني، سليم. (د.ت)، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**. دار الإسلام للدراسات والنشر. بريطانيا. ص: ١٢١.

^{٩٤} تلحمي، شبلي. (٢٠٠٥). **المخاطر أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة وخيار السلام**. ترجمة: ثائر علي ديب. مكتبة العبيكان. ط١. ص

٢٠٢.

^{٩٥} انتهج الرئيس أنور السادات سياسة مختلفة عن سلفه جمال عبد الناصر، حيث قرر التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٤. في الوقت نفسه ساءت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي على الرغم من معاهدة الصداقة المصرية- السوفييتية، وطالب السادات الخبراء السوفييت مغادرة مصر، في حين منح الولايات المتحدة الأمريكية حق الاستثمار الاقتصادي في مصر . للمزيد حول سياسة السادات تجاه الولايات المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لدق المسامير الأخيرة في نعش عدوها السوفييتي، وإبراز نفسها قوةً وحيدة قادرة على حماية طرق الملاحة العالمية، وجديرًا بثقة حلفائها الغربيين واليابان، وقادرة على ضمان أمن المنطقة الأكثر أهمية في العالم وهي الخليج العربي واستقرارها^[٩٦].

تحقيقاً للأهداف الأمريكية اتبعت واشنطن مساراتٍ مختلفةً خلال الحرب. فادعت الحياد خلال السنوات الأولى من بدء النزاع في الوقت الذي كانت تصدر للعراق أسلحة متطورة، وكانت أجهزة المخابرات التابعة لها تعمل على تزويد العراق بمعلومات ضد إيران خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، وعقدت عدة لقاءات بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز وجورج شوتتر في آذار ١٩٨٣، وأرسل الرئيس ريغان (١٩٨٠ - ١٩٨٩) (٩٧) دونالد رامسفيلد مبعوثاً خاصاً إلى العراق، والتقى رامسفيلد الرئيس العراقي صدام حسين في كانون الأول ١٩٨٤. وفي العام نفسه عينت وزارة الخارجية ديفيد ج. نيوتن رئيس بعثة إلى بغداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وسمحت لحليفها إسرائيل بأن تقوم بالدور نفسه مع إيران، وهو ما أطلق عليه اسم فضيحة إيران كونترا^[٩٨].

من جهة أخرى، بدأت واشنطن بتوجيه الاتهامات إلى الاتحاد السوفييتي، وصرحت خلال خطاباتها بأنه المسؤول عن إشعال الحرب، وأنه يريد السيطرة على المنطقة، ويستخدم دولها لخلق الغرب ومنع تدفق إمدادات

= الأمريكية انظر: (د.ن). (٢٠١٩). مصر منذ ثورة ١٩١٩: مائة عام من التحولات الاستراتيجية. مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، تقرير ربع سنوي، القاهرة: مصر. العدد ١٥. ص ٩١.

^{٩٦} تلحمي (٢٠٠٥)، ص: ٢٠٢.

^{٩٧} رونالد ريغان: الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٠-١٩٨٩. تولى قبل رئاسته منصب حاكم ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٩ وأعيد انتخابه مرة ثانية عام ١٩٧٠، عرف ريغن بالقيم التقليدية وتشديده على السياسة الخارجية خاصة تجاه الكتلة الشيوعية وبدعمه للكيان الصهيوني وتبينه سياسة خلفه كارتر فيما يخص منطقة الخليج العربي. للمزيد حول الرئيس ريغان يمكن النظر إلى: الكيالي (د.ت)، ج ٢. ص ٨٧٣.

^{٩٨} عادت العلاقات العراقية- الأمريكية خلال حرب الخليج الأولى، وجرت عدة لقاءات بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز وجورج شوتتر في آذار ١٩٨٣، وأرسل الرئيس ريغان^{٩٨} دونالد رامسفيلد مبعوثاً خاص إلى العراق، والتقى رامسفيلد الرئيس العراقي صدام حسين في كانون الأول ١٩٨٤. وفي العام نفسه عينت وزارة الخارجية ديفيد ج. نيوتن كرئيس بعثة إلى بغداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. للمزيد حول عودة العلاقات العراقية- الأمريكية انظر:

النفط اليه سواء عن طريق مضيق هرمز أم عن طريق المحيط الهندي^[٩٩]، وأنَّ عليها التحركَ السريعَ للحفاظ على أمن منطقة الخليج العربيّ واستقراره ، وتبنى مبدأ كارتر^(١٠٠)، وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتكثيفه، وذلك بإقامة عدد من القواعد العسكرية في سلطنة عمان والبحرين والمملكة العربية السعودية، وإنشاء قوات التدخل السريع وزيادة كفاءتها القتالية لتستطيع التدخل المباشر في أي أزمة تنشب في المنطقة، وزيادة الدعم لدول المنطقة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية^[١٠١]

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المناسبة للتدخل في الحرب باسم حماية طرق الملاحة وناقلات النفط. ذلك أنَّ حصول العراق على طائرات انتزاد البالغ مداها ٣٦٠ - ٣٨٠ ميلاً، وحصول إيران على أسلحة صينية بما فيها قاذفة صواريخ سيلك وورم دفع الطرفين الى توسيع نطاق الحرب وبدأ حرب "ناقلات النفط" حيث قام العراق بمهاجمة ناقلات نفط إيرانية في جزيرة خرج الإيرانية، وأعلن حظر دخول أي سفينة أجنبية للمياه الإقليمية الإيرانية التي كانت تصدر منها إيران ٢ مليون برميل يومياً، وهدد بضرب أي سفينة تدخل ميناء خورم شهر. وبالفعل فقد أصابت العراق سفينة هندية وناقلة تركية وسفينة يونانية في ٢٧ آذار ١٩٨٤^[١٠٢].

توسعت حرب ناقلات النفط بعدما ردت إيران باستهداف ناقلات نفط تابعة للملكة العربية السعودية في ٧ أيار ١٩٨٤ وناقلة نفط كويتية في ١٣ أيار من العام نفسه، وردت العراق بضرب ناقلات نفط تركية قرب جزيرة خرج. ردًا على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال مجموعة حاملة طائرات بما فيها حاملة الطائرات كيتي هول، وإحدى عشرة قطعة مرافقة وحماية إلى المحيط الهندي، لكن ذلك لم يردع إيران التي أقامت بدورها مضاد صواريخ في مضيق هرمز، وبدأت بزرع ألغام مضادة للسفن، وعملت على تطوير الألغام الصوتية والمغناطيسية بنظام تحكم عن بعد، وأنشأت ملاجئ لأجهزة الرادار، ودعمت قواتها في جزر أبو موسى وطنب

⁹⁹ BOUTZ, WILLIAMS (2015), p:56.

^{١٠٠} يقوم مبدأ كارتر على ضرورة التحرك السياسي والعسكري للحفاظ على الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وضمان تدفق الطاقة إليها وإلى حلفائها من دول أوروبا الغربية واليابان بأسعار مناسبة، والعمل على الحد من النفوذ السوفييتي وتطويقه، والسعي لاستعادة السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي خسرتها في الخليج العربي. للمزيد انظر: البديوي، عادل. (٢٠١٥). الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبولتيكية. دار الجنان للنشر والتوزيع. ص ٢٥٥.

^{١٠١} تلحمي. مرجع سابق، ص ٢٠٤.

^{١٠٢} أ أبو غزالة، عبد الحليم. (١٩٩٣). الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (د.م). ص ١٤٤

الكبرى وطنب الصغرى^[١٠٣]. إضافة إلى ذلك، قبلت الإدارة الأمريكية طلب الكويت برفع العلم الأمريكي على إحدى عشرة ناقلة كويتية في ٧ آذار ١٩٨٧ وذلك لحرمان الاتحاد السوفييتي القيام بذلك، ولتأكيد النفوذ الأمريكي في المنطقة، وعدم مهاجمة إيران للناقلات التي ترفع أعلام القوى الكبرى^[١٠٤]، كما قامت بإرسال مدمرة كوينجهام لإنقاذ سفينة باتريوت التجارية بعدما حاولت المدمرة الإيرانية اعتراضها، وأرسلت أربع فرقاطات وثلاث طرادات ومدمرة واحدة إلى مضيق هرمز، كما أرسلت البارجة ميسوري وحاملة طائرات هيلوكوبتر وطائرات من طراز F-1 و A-6 ومقاتلات من طراز F-14 وطائرة الأوكس لتوفير الإنذار والتوجيه. وقد زودت المقاتلات الأمريكية برادارات وشبكات معلومات ومدافع مضادة للصواريخ^[١٠٥].

بناء على ماسبق يتبين أنَّ الموقف الأمريكي خلال حرب الخليج الأولى كان موجَّهاً لإضعاف الاتحاد السوفييتي، وتدمير القوتين العراقية والإيرانية، وليس موجَّهاً لاحتواء القوة الصينية أو منافستها، وهو الأمر الذي يفسر عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية قيام الصين بتوثيق علاقاتها مع كلا الطرفين المتنازعين، وتزويدهما بالأسلحة المتطورة، وعقد صفقات وصلت إلى ملايين الدولارات. وسيتم تفصيل الموقف الصيني وبيان ردة الفعل الأمريكية في الفقرة الآتية.

٢-٢- الموقف الصيني من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)

كان موقف الصين من حرب الخليج الأولى متماشياً مع المصالح الصينية في تلك المرحلة كحال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تزامنت الحرب العراقية - الإيرانية مع نهاية مرحلة عزلة الصين بعد حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن، وانفراج العلاقات الأمريكية - الصينية منذ بداية السبعينيات، في الوقت نفسه كانت السلطة تنتقل من الطابع الثوري إلى البراغماتي^(١٠٦)، وبدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي برئاسة تشاو

^{١٠٣} أبو غزالة (١٩٩٣)، ص: ٢٠٥، ٢١٢.

^{١٠٤} تلحمي (٢٠٠٥)، ص: ٢١٠.

^{١٠٥} أبو غزالة (١٩٩٣) ص: ٢١٩.

^{١٠٦} تعد البراغماتية النفعية نظرية فلسفية أمريكية تعني إدارة نظم الحياة من خلال تحويل الأفكار لواقع عملي. ويعرف بعض الباحثين البراغماتية بأنها فلسفة الثورة على الهروب من الحياة الواقعية. دخلت البراغماتية النفعية الصين بداية الإصلاحات عن طريق دينغ شياو بينغ الذي حمل رايح

شياو بينغ بوضع أجندة جديدة للسياسة الصينية تهدف إلى نقل الصين للمسرح العالمي وتطوير الداخل الصيني بالاعتماد على التحديث الاقتصادي وتحديث وسائل الدفاع، والاعتماد على الموارد البشرية الضخمة للصين بدلاً من التفوق التكنولوجي (١٠٧).

ولأنّ الحرب تزامنت مع مجموعة التغيرات تلك فقد شهد الموقف الصيني تطوراً ملحوظاً ويمكن وصفه بالبراغماتي؛ إذ قام على أساس تطويع النزاع العراقي - الإيراني لتحقيق المصالح الصينية المتمثلة بالدرجة الأولى في توسيع حضور الصين على المستوى العالمي بعد ما كان لسنوات طويلة مقتصر على حدودها الإقليمية، وتوثيق العلاقات مع دول الشرق الأوسط، ولاسيما إيران ودول الخليج العربي، والحفاظ على المصالح الاقتصادية للصين، والاستفادة من النزاع العراقي - الإيراني في تحديث الجيش، وتطوير الاقتصاد الصيني بالاعتماد على صفقات بيع أسلحة للطرفين المتنازعين.

اتخذ الموقف الصيني خلال الحرب العراقية - الإيرانية ثلاثة مسارات، أولها: الحفاظ على الصورة العامة للصين المتمسكة بالحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى واحترام سيادتها والدعوة إلى حل الأزمات سلمياً و هو ما عرف بالمبادئ الخمسة، فتبنت دور الوسيط الهادف إلى حلّ النزاع، وأكدت في خطاباتها الرسمية دعوة طرفي النزاع إلى حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات وعدم السماح للقوتين العظميين بالتدخل؛ لأنّ ذلك سيؤدي إلى تهديد استقرار منطقة الشرق الأوسط كله على حدّ تعبير رئيس مجلس الدولة شياوبينغ الذي أعلن في اليوم التالي من بدء الحرب قلق بلاده من تطور النزاع العراقي - الإيراني وخشيتها من امتداده إلى مناطق أخرى، وأكد ضرورة حل النزاع سلمياً وداخلياً، وأيدت الصين قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ القاضي بوقف القتال بين إيران

التغيير إلى عمق الداخل الصيني منذ عام ١٩٧٩. للمزيد انظر: عدنان، عدنان حميد. السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوتسي تونغ ودينغ شياو بنغ: دراسة مقارنة. (٢٠١٥). *مجلة تكريت*، المجلد ٢، السنة ٢، العدد ٤. العراق. ص: ٧٠.

^{١٠٧} وضع دينغ شياو بينغ خلال الجلسة الثالثة لاجتماع اللجنة المركزية الحادي عشر في أيلول ١٩٧٨ عدداً من المبادئ لتطوير الاقتصاد تتمثل في جعل الصين دولة اقتصادية عظمى بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، والعمل على تحديث الجيش والأسلحة، ورصد جزء كبير من الدخل القومي الإجمالي لتطوير الوضع العسكري. للمزيد حول التحديث في الصين انظر:

GIRFFO, p. (2016). **rising tide in the culf: the first gulf war and it's impact upon chinese strategy**. ballamine university- scholar works, p.3.

والعراق^(١٠٨)، وطالبت الأمم المتحدة بإرسال مبعوث إلى إيران، وأرسلت وزير خارجيتها ومبعوثاً خاصاً هو تشو هوي يوان إلى طهران وبغداد للقاء عددٍ من المسؤولين الإيرانيين والعراقيين، وحثهم على وقف القتال والسعي للمفاوضات^[١٠٩].

تمثلت الاتجاه الثاني في استغلال النزاع لجذب دول المنطقة، ولاسيما إيران، فأعلنت رفضها لقرارات الأمم المتحدة القاضية بفرض عقوبات على طهران^[١١٠]، وسعت لإبعاد إيران عن الاتحاد السوفييتي الذي عمل بدوره على تزويد إيران بالأسلحة بداية الحرب العراقية- الإيرانية، وتنظيم خدمات المخابرات الإيرانية^[١١١]، وحاولت في سبيل ذلك إظهار الاتحاد السوفييتي عدواً لإيران، واتهمته بأنه المحرض الرئيس لإشعال الحرب، وهو المستفيد الأول من الحرب العراقية- الإيرانية، وأشارت إلى رغبته في استمرار الحرب شريطة ألا تؤدي إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية^[١١٢]. وتعليقاً على ذلك نقلت الصحيفة الرسمية ريمين ريهو على لسان الحكومة قولها: >> إنَّ الحرب بين العراق وإيران هي حرب ذبح متبادل بين الإخوة ... إذا تم تدويل هذه القضية فسينتشر النزاع إلى مناطق أخرى، وسيتم جذب المنطقة إلى دوامة الخلافات بين القوى العظمى... إذا تطور الوضع سيتحول كل من العراق وإيران إلى لعبة شطرنج بيد الاتحاد السوفييتي^{١١٣} <<.

تمثل الاتجاه الثالث باستغلال النزاع لعقد صفقات أسلحة مع طرفي النزاع بهدف تطوير قواها العسكرية وتحديثها وتجريب أسلحتها عملياً، واستخدام عائدات بيع الأسلحة لتطوير اقتصادها وبناء مشاريع البنى التحتية. وقد كشفت تقارير صادرة عن معهد جورج واشنطن للأمن القومي عن بيع أسلحة صينية للعراق وإيران طيلة فترة

^{١٠٨} تضمن القرار ٥٩٨ الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٨٧ دعوة العراق وإيران إلى وقف فوري للقتال، وإعادة أسرى الحرب، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية، وإفاد فريق من المراقبين لرصد وقف إطلاق النار، بينما يتم تسوية النزاع تسوية نهائية. للمزيد حول القرار ٥٩٨ انظر:

UN Security Council Resolution 598, Iran / Iraq , Published July 20, 1987, sit of: <http://www.cfr.org>.

¹⁰⁹ BINHWAIDI (2012), P: 168.

¹¹⁰ LIU, Z. (2016)_Historical Evolution Of Relationship Between China And The Gulf Region. **Journal Of Middle Eastern And Islamic Studies** , Vol 10, No1.p.5.

¹¹¹ BINHWAIDI (2012), P: 171.

¹¹² LIU (2016)_ p.1.

¹¹³ BINHWAIDI (2012) p: 170.

النِّزاع، وأكدت ذلك تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة^[١١٤]. وقد بلغ إجمالي ما باعتها الصين لدول الخليج العربي بما فيها العراق ٧٠% من إجمالي الصادرات الصينية بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦، لتبلغ النسبة ٧٧% بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١. ووصلت قيمة صفقات الأسلحة الصينية مع العراق ٣,٣٠٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦، و ١,٧٠٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١^[١١٥]. وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI فقد تضمنت صفات الأسلحة مع العراق ٢٥٠٠ دبابة و ١٣٠ طائرة مقاتلة، و ٦٥٠ مدرعة، وناقلات أفراد، وقاذفات صواريخ متعددة^[١١٦]، بينما زودت الصين إيران بصواريخ أرض جو، ومقاتلات من طراز F-6 ودبابات من طراز ٥٩، وقاذفات صواريخ متعددة، وصواريخ أرض جو ومقاتلات F-7، ودبابات ٥٩ وصواريخ من طراز HAI- YING-2 مقابل ١,٥ مليون دولار، وصواريخ بالسنتية متوسطة المدى من طراز DONG-FENG-3، وقاذفات مدفعية وعربات مدرعة^[١١٧].

وعلى الرغم من أن معظم الأسلحة الصينية بيعت للعراق في بداية الحرب، إلا أن فرض الإدارة الأمريكية حظراً على إيران منح الصين فرصة ذهبية للاتجاه نحو إيران بعد ما قام وفد إيراني بزيارة سرية إلى بكين، ونجح في توقيع صفقة نقل أسلحة بقيمة ١,٣ مليار دولار. وفي عام ١٩٨٥ أرسلت الصين مبعوثها الخاص تشانغ جينغ فو للاجتماع برئيس الأركان إسماعيل سهرابي في طهران، حيث اتفق الجانبان خلال لقائهما على تقديم الصين طائرات وقاذفات وصواريخ أرض جو. وبلغت قيمة الصفقة مليار دولار. وفي العام نفسه وقعت الصين وإيران صفقة ثانية بقيمة ١,١٦ مليار دولار، ووقعت اتفاقية أخيرة بين الجانبين عام ١٩٨٦ زودت الصين خلالها إيران بصواريخ كروز HY-2 التي استخدمتها إيران في ضرب ناقلات النفط في الخليج العربي^[١١٨].

¹¹⁴ GIRRFO (2010), p: 8.

¹¹⁵ BINHWAIDI (2012), P:173.

¹¹⁶ GIRRFO (2010), p: 8.

¹¹⁷ BINHWAIDIN., op.cit, p.173

¹¹⁸ LEE, S. (2013). from Beijing to Baghdad: stability and decision- making in Sino -Iraq relation 1956-

ومن الجدير بالذكر أنَّ صفقات الأسلحة التي زودت بها الصَّين كلاً من العراق وإيران لم تتم مباشرة، بل تمت عبر وسطاء من مصر والأردن وكوريا الشمالية بهدف تجنب إثارة غضب الدول العربيَّة المعادية لإيران من جهة، وللحفاظ على مصداقية الموقف الصَّينيِّ أمام المجتمع الدَّوليِّ المتمثِّل في الحياد وإيجاد حل سلمي للصراع العراقي - الإيراني من جهةٍ ثانية. فطالما أنكرت الحكومةُ الصَّينيَّةُ اتهاماتِ الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وشددت على لسان وزير خارجيتها شوي تشيان على عدم بيعها الأسلحة لأيٍّ من الطرفين المتنازعين، وتذرعت بأن: >> سوق الأسلحة معقد... لا نعلم الطريقة التي يحصل عليها الطرفان المتنازعان على الأسلحة^{١١٩} <<، لكن المسوغات الصَّينيَّة لم تقنع الإدارة الأمريكيَّة التي قامت بدورها بفرض عقوبات على التجارة مع الصَّين، حيث حظرت تصدير التكنولوجيا إليها، ولم يتم رفع الحظر إلا بعد تعهد الحكومة الصَّينيَّة بعدم تزويد إيران بصواريخ سيليكا وورم التي هدّدت من خلالها طهران حركة الملاحة العالمية في الخليج العربي^[١٢٠].

إلا أن مسوغات الحكومة الصَّينيَّة أقنعت دول الخليج العربي ونجحت بكين من خلال دبلوماسيتها بتحقيق أهدافها، إذ حصلت على الاعتراف الدبلوماسي، وأقامت العلاقات مع باقي دول الخليج العربي بعدما اقتضرت علاقاتها مع الكويت والبحرين، حيث اعترفت بها الإمارات العربيَّة المتحدة عام ١٩٨٤، وقطر ١٩٨٨، والمملكة العربيَّة السعودية ١٩٩٠^[١٢١].

انتهت الحرب العراقيَّة - الإيرانية بعد قبول العراق وإيران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٨٩ الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٨٧، الذي دعا إلى وقف فوريٍّ لإطلاق النار بين إيران والعراق وإعادة أسرى الحرب، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدَّوليَّة. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يوفد فريقاً من المراقبين لرصد وقف إطلاق النار بينما يتم التوصل إلى تسوية دائمة لإنهاء الصَّراع. وأصبح القرار نافذاً في ٨ أغسطس ١٩٨٨، منهياً بذلك جميع العمليات القتالية بين الطرفين^{١٢٢} ومع نهاية حرب الخليج الأولى تكون انتهت المرحلة الثالثة من التناقص

¹¹⁹ LEE (2013). P: 52. .

¹²⁰ LEE (2013) p.: 56.

¹²¹ سيتم تفصيل العلاقات الصَّينيَّة - الخليجية خلال الفصل الرابع من هذا البحث.

¹²² UN Security Council Resolution 598, op.cit.

الأمريكي - الصيني الذي عاد ليتخذ طابع العداء من جديد بعد أحداث ساحة تيان آن مين، ليدخل التنافس طوراً جديداً مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في العالم.

خاتمة

من خلال دراسة التّنافس الأمريكي - الصّينيّ بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٩١ نخلص إلى نتائج متعدّدة

يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: أظهر التّنافس الأمريكي- الصّينيّ خلال مرحلة الحرب الباردة قوة الصّين وعزمها على إعادة أمجاد امبراطوريّتها القديمة، وبين كيف بدأت بكين بتحقيق أهدافها بهدوء وثبات. لقد أحسنت الصّين إذ استغلّت ظروف الحرب الباردة لبدء مسيرتها في التحول إلى قوة عالمية موازيةً للولايات المتحدة الأمريكيّة. فحين أنهكتها الحرب الأهلية والاحتلال اليابانيّ ألقت بثقلها على الاتحاد السوفييتي لبناء قوة ذاتية تستطيع من خلالها بناء قوة إقليمية ففوة عالمية، ولمّا تحقق للصين ما أرادت انتقلت إلى المرحلة الثانية، فتخلت عن الاعتراف بسيادة الاتحاد السوفييتي، وبدأت بإظهار عيوبه بهدف إقناع الدول الآسيوية بأحقّيتها في قيادة الكتلة الشيوعية، في الوقت نفسه بدأت بتقديم المساعدات للدول الشيوعية والحركات الثورية وفي مقدمتها فيتنام، ومن خلال ذلك تكون قد نجحت في إظهار نفسها قوةً إقليمية قادرة على تغيير موازين القوى في منطقة جنوب شرق آسيا، وما ظهور نظرية الدومينو إلا تأكيدٌ لذلك. فما القوة التي بلغتها الصّين حتى تتدخل الولايات المتحدة الأمريكيّة بكل قوتها في الحرب الفيتنامية رغم معاناة بكين من آثار القفزة الكبرى إلى الأمام، وعزلتها عالمياً، ومعاداتها للقوتين العظيمين؟

ثانياً: أدّت المتغيّرات الدّوليّة والإقليمية دوراً كبيراً في رسم معالم التّنافس الأمريكي- الصّينيّ وتطوره. وإنّ حسن استغلال الصّين لتلك المتغيّرات وتطويعها بما يتناسب مع أهداف الحكومة الصّينيّة هو ما أجبر الولايات المتحدة الأمريكيّة على عدّها منافساً قوياً لا بدّ من تحجيمه ووضع الحد له سواء عن طريق المواجهة أم الاحتواء أو الصداقة والتّعاون. ومن ثمّ إن تحركات الصّين هي من رسمت حدود التّنافس الأمريكي- الصّينيّ وليس العكس، إذ كانت ردة الفعل الأمريكيّة دائماً تتبّع التحرك الصّينيّ. فالتدخل الأمريكي في الحرب الكورية جاء ردة فعل على معاهدة التّحالف السوفييتية- الصّينيّة، وجاء التدخل في الحرب الفيتنامية خوفاً من تحركات

الصّين لضمّ الدول الآسيوية إلى معسكرها الجديد، وقد مثّل انفراج العلاقات الأمريكيّة - الصّينيّة أحدَ الحلول التي لجأت إليها الإدارة الأمريكيّة لإعادة توازن القوى في منطقة جنوب شرق آسيا.

ثالثاً: أبرزَ التّنافسُ الأمريكي- الصّينيّ أهمية منطقة المحيط الهادئ بالنسبة إلى الجانبين الأمريكي والصّينيّ. وإن كانت الصّين تعد سيادة المنطقة من أحقيّتها بفعل الروابط التاريخية والجغرافية فالولايات المتحدة الأمريكيّة تعدّها منطقة نفوذ حيوية لن تسمح لأيّ قوة بالهيمنة عليها. وهذا الأمر قد أسهم في تعميق حدة التّنافس الأمريكي- الصّينيّ وإذكاء العداوة بين بكين وواشنطن.

رابعاً: عكس التّنافسُ الأمريكي- الصّينيّ تطور الدبلوماسية الصّينيّة خلال مراحلها الثلاث. ففي حين مثّل العاملُ الأيديولوجي الموجّه الرئيس في سياسة الصّين خلال المرحلتين الأولى والثانية، أصبحت المصالحُ الوطنية والعواملُ الاقتصادية المحدّدَ الأبرز في سياسة الصّين خلال المرحلة الثالثة، وما موقف الصّين من حرب الخليج إلا ترجمة واقعية لتلك الحقيقة، إذ ألقت الصّين خلافاتها الأيديولوجية مع العراق، وعقدت معه صفقات أسلحة واتفاقيات تجارية بلغت قيمتها مليارات الدولارات.

خامساً: عكس التّنافسُ الأمريكي- الصّينيّ مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكيّة على قوتها العسكرية في حل المشكلات التي تعترضها، وكبح جماح أيّ قوة من شأنها المساس بالمصالح الأمريكيّة سواء أكانت حليفة أم معادية. فمن إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي، مروراً بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية ورفع ميزانية الدفاع وزيادة عدد الصواريخ والطائرات لاحتواء الصّين، وانتهاءً بإنشاء قوات التدخل السريع وإقامة قواعد عسكرية لحماية منطقة الخليج العربيّ.

سادساً: تعدّ حربُ الخليج الأولى بداية الوجود الفعلي للصّين في منطقة الشرق الأوسط وإقامة العلاقات، ولاسيما مع إيران التي مازالت إلى الآن بنفس التصور، الأمر الذي يدفع إلى القول: إنّ تلك الحرب تعد سبباً رئيساً في التطورات التي يشهدها التّنافس الأمريكي- الصّينيّ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بما حملته من متغيرات في خارطة القوى المؤثرة في منطقة الخليج العربيّ. نجحت الصّين في تطويع الحرب العراقية- الإيرانية

لخدمة مصالحها إذ نجحت من خلالها في الخروج من حدودها الإقليمية إلى منطقة استراتيجية كمطقة الشرق الأوسط وحصلت على اعتراف دول الخليج العربي، وفي إقامة علاقات مباشرة مع دولتين مهمتين كالعراق وإيران، وفي كسب مليارات الدولارات اللازمة لعملية التحديث، كما وفرت الحرب فرصة ذهبية لاختبار التكنولوجيا العسكرية الصينية ومدى قدراتها وإظهار عيوبها وما يجب تحديثه فيها. وفي النهاية يمكن القول: إنَّ الحرب العراقية- الإيرانية مثلت الانطلاقة الأولى لسياسة صينية جديدة بدأت ترسم معالمها بعيداً عن اعتبارات الحرب الباردة والصراع الأمريكي- السوفييتي، وعن الاعتبارات الأيدلوجية التي طالما وجهت الدبلوماسية الصينية، وإلقاء نظرة سريعة على دوافع الصين للتدخل في الحرب الكورية، والحرب الفيتنامية تبين تلك الحقيقة بوضوح. ففي حين كان الخوف من ضمَّ الصين إلى المعسكر الرأسمالي الدافع الرئيس للتدخل في الحرب الكورية والفيتنامية، أصبحت المصالح الاقتصادية والتحديث الداخلي الموجة للدبلوماسية الصينية خلال الحرب العراقية- الإيرانية، وأصبح مفهوم الأمن والاستقرار مرتبطاً بمدى الحفاظ على تلك المصالح. باختصار بدأت الصين تدرك سبيل التحول إلى قوى كبرى بربط السياسة الداخلية بالخارجية، وتفضيل المصالح الوطنية على الخيارات الأيدلوجية.

خلاصة القول: يمثل التنافس الأمريكي- الصيني خلال مرحلة الحرب الباردة إحدى حالات الصراع التي حكمت الفواعل الدولية خلال تلك الفترة، ويبيّن حدة التناقضات في المصالح والأيدلوجيات بين واشنطن وبكين، وينبئ بظهور قوة جديدة قادرة على تغيير موازين القوى في العالم، تتمتع بنهج دبلوماسي مختلف، وتسير بقوة وثبات لاحتلال مكانها كقوة عظمى جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني

التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي

١٩٩١ و ٢٠١١

مقدمة

أولاً: طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

ثانياً: مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

١- مظاهر الخلاف

١-١ - التنافس حول الهيمنة

١-١-١ - التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا

١-٢ - التنافس في المجالات الأمنية

١-٣ - التنافس العسكري والتكنولوجي

١-٤ - نمو الاقتصاد الصيني

٢- مظاهر التعاون المشترك

١-٢ - في المجال الاقتصادي

١-٢-١ - التبادل التجاري

١-٢-٢ - في مجال تأمين مصادر الطاقة

مقدمة

شهدت العلاقات الأمريكية- الصينية على امتداد تاريخها حالات من التنافس والتعاون والحذر. وأصبحت بعد الحرب الباردة نموذجًا فريدًا يجمع طرفين متنافسين يتمتعان بصفات مختلفة من حيث القدرة والتأثير، لكنهما يحملان القدر نفسه من الرغبة والطموح في أن يكون لهما دور قيادي ليس على مستوى العالم فحسب؛ بل على مستوى التفرد في القيادة العالمية والهيمنة على النظام العالمي.

إنَّ اختلاف طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية - كما أسلفنا - يعود إلى أسباب مختلفة، ويخضع باستمرار لظروف المرحلة التاريخية التي يعيشها الطرفان. فالولايات المتحدة الأمريكية أكدت منذ البداية ضرورة الحفاظ على سياسية الباب المفتوح^(١٢٣) فيما يتعلق بالصين من أجل الحفاظ على استقلال الأراضي الصينية ووحدتها من جهة، وتأمين مصالحها من خلال خلق حالة من تكافؤ الفرص في الاستثمار في الصين ومعارضة أي سياسة يمكن أن تقضي إلى تدخل عسكري فيها من جهة أخرى^[١٢٤].

في الصين الحاضرة كما هو في الماضي، تعطي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا مغربيًا لجناحي الدولة الصينية؛ الشعبي والرسمي. فالمواطنون الصينيون المثقفون سياسيًا يدركون أهمية استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على ديمومة الاستقرار السياسي والاقتصادي وفعاليتها في إحداث التغيرات الإيديولوجية التي نصب دائماً في خدمة مصالح فئة عريضة من السكان الصينيين. أمّا الحكومة الصينية بمؤسساتها وإداراتها فترنو ببصرها دائماً إلى واشنطن، وهو ما يفسر زيادة أعداد المؤسسات التي تشارك في عملية رسم السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأهمية هذه المؤسسات في الحفاظ على

^{١٢٣} سياسة الباب المفتوح أسلوب سياسي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس وليام مكينلي (١٨٩٧ - ١٩٠١). يمكن للدول من خلال هذا الأسلوب ضمان عدم احتكار أي امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية في الصين من قبل دولة معينة. وقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة الباب المفتوح منع أي دول من التفرد أو السيطرة على الصين أو الحصول على امتيازات أو مزايا أكثر من غيرها، الأمر الذي يحافظ على وحدة الأراضي الصينية، ويمنع تقسيمها، إضافة إلى أنه مبدأ يحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما التجارية منها.

^{١٢٤} الشيخ، رأفت غنيمي. (٢٠٠٦). أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. الطبعة

استقرار العلاقات مع العاصمة الأمريكية من جهة أخرى، دون أن يلغي ذلك وجود شريحة من الناس وفئة من المؤسسات تعبّر باستمرار عن عدم رضاها، ومعارضتها للهيمنة التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ممارستها والحفاظ عليها^[١٢٥].

يسلط هذا الفصل الضوء على التنافس الأمريكي - الصيني ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ ويبين مجالات الخلاف فيه المتمثلة في الهيمنة والمجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، ومجالات التعاون المتمثلة في المجالات الاقتصادية والقضايا الإنسانية، فيشرحها ويبين الموقفين الأمريكي والصيني منها وكيف تتعامل كل من واشنطن وبكين فيها.

^{١٢٥} تشنج، لي. وشيه، ودونج لي شى. (٢٠٠٣). الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان. ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز،

أولاً: طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

حين الحديث عن ماهية العلاقات بين الطرفين الأمريكي المسيطر وصاحبُ القوة العظمى الوحيدة في العالم، والصين القوة الصاعدة والطامحة لممارسة دور عالمي فاعل، يختلط التاريخ بالسياسة بالمصالح، ولا يفصل بينهما سوى خيطٍ رفيع يبقى فعلاً بقدر فاعلية القيادات في البلدين وإدراكها لأهمية أن تبقى تلك العلاقات في إطار التنافس المُسيطر عليه، وألا تنتقلَ إلى مرحلة الصِّراع أو القطيعة. ومما لا شك فيه أنَّ التاريخ مهمٌ جداً من أجل فهم سيرورة العلاقات الصينية- الأمريكية، ووضع تحديد مسار هذه العلاقات ومستقبلها. فالتاريخ يخبرنا أنَّ المسار العام للعلاقات بين الطرفين لم يكن إيجابياً؛ بل هو مزيجٌ من الاختلاف والتنافس والتعاون والمواجهة. فالعقدان الأولان من فترة الحرب الباردة شهدا تصاعد ذروة الصِّراع والمواجهة في العلاقات بينهما، بينما ساد الاختلاف لعقدين آخرين من مرحلة الحرب الباردة، لتعيش العلاقات بينهما مع دخول العالم الألفية الثالثة حالة من التعاون والتنافس، وهو ما أصبح يُطلق عليها التنافس الاستراتيجي.

فبعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ انتقل التنافس الأمريكي - الصيني إلى طور جديد عَدَّت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الصينَ قوة منافسة لابد من احتوائها وضمان بقائها في وضع لايسمح لها بانتزاع السيادة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولو على المدى البعيد. وبعبارة أخرى ضمان بقائها دائماً في المرتبة الثانية وتحت السيطرة الأمريكية. لاحتواء القوة الصينية تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة اتجاهات متباينة ومتناقضة، فعملت على تحجيم النفوذ الصيني في المناطق الحيوية كم منطقة جنوب شرق آسيا المجال الإقليمي الحيوي لبكين، واستخدمت في ذلك عدة وسائل منها استمرار الاعتماد على التحالفات الدفاعية المعقودة خلال الحرب الباردة كالتحالف الياباني- الأمريكي والتعاون مع كوريا الجنوبية، وأستراليا وتايوان وغيرها، وربطُ هذه الدول بالإرادة الأمريكية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وجعلها مصدرَ تهديد وقلقٍ دائمين للصين، وتحويلها إلى أسوار دفاعية عن المصالح الأمريكية ضد الصين بدل الاتحاد السوفييتي، كما عملت على خلق أزماتٍ وتهديداتٍ دائمة لإشغال الصين وإرباكها واحتوائها كتأجيج النزاع حول بحري الصين الجنوبي والشرقي، وزيادة الدعم لتايوان وللدلاي لاما في التبت وهونغ كونغ وهو ما فسرتة الحكومة الصينية تهديداً للسلامة الإقليمية وسيادة الصين. إلا أنَّ الصين -

على الرّغم من تلك السياسة - كانت لا ترى في كل ذلك إلّا نوع من المساومة؛ فالولايات المتحدة الأمريكيّة تريد من خلال تلك الضغوط أن تجبر الصّين على التفاوض^[١٢٦].

في الوقت نفسه، استعملت واشنطن قوة الصّين ومكانتها الإقليمية لكبح جماح القوى الآسيوية ككوريا الشمالية واليابان التي تعد منافساً للولايات المتحدة الأمريكيّة على الرّغم من التحالف القائم بينها، واستغلّت مكانتها الدّوليّة لخلق نوع من التّوازن في بعض القضايا الدّوليّة، كقضية الملف النووي الإيراني والصّراع العربيّ-الاسرائيلي وقضية أمن الخليج العربيّ.

من جانبها أدركت الصين حاجتها للاعتماد على قوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها وتطويع القوة الأمريكية لصالحها، ليس لكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة وتمتلك من الوسائل العسكرية ما يؤهلها فرض هيمنتها بالسلم أو القوة على دول العالم كافة، بل لأنها تمتلك وسائل دبلوماسية قادرة من خلالها الضغط على الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية ومصدر رئيس للتكنولوجيا المتطورة والكفاءات العسكرية، إضافة لكونها سوق واسعة يمكن استثمارها وإقامة علاقات تجارية معها. وبذلك عملت بكين على اتباع سياسة أطلق عليها العديد من الباحثين اسم النفس الطويل، وقامت على أساس تحقيق الأهداف بهدوء وثبات، فسعت أولاً لإزالة آثار تيان آن مين العقبة الأولى في مسيرة الصعود الصيني من خلال التأكيد على الصعود السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وإظهار حسن النية والحرص على عدم منازعة المكانة الأمريكية، بل الانصياع للرغبات الأمريكية في القضايا العالمية كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة، كما سعت لتنمية اقتصادها من خلال فتح أسواق العالم أمام صادراتها وواراداتها، وتحويل أراضيها إلى وجهة استثمار أساسية لدول العالم، والحصول على الكفاءات الادارية والتكنولوجيا المتطورة التي تعد واشنطن مصدراً رئيساً لها^[١٢٧].

¹²⁶ SUTTER (2018):63

^{١٢٧} ابراهيم، إيمان عبد الخالق. أثر العلاقات الصينية- الأمريكية على النظام الدولي منذ ٢٠٠١، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٠، تاريخ الاسترجاع ٢٦، ٣، ٢٠٢٠، على الرابط الآتي:

خلاصة القول: تنظر كل من الصّين والولايات المتحدة الأمريكيّة إلى شكل علاقة كل منها بالأخرى وطبيعتها بصورة مختلفة، وذلك تبعاً لمصالح كل منهما. فالصّين أكبر دولة نامية في العالم بحاجة إلى مناخ سلمي يسمح لها بالوصول إلى مرحلة تحقيق التطور بنفسها وبصورة مستقلة عن أي طرف آخر؛ وهي تعلم أن بمقدور الولايات المتحدة الأمريكيّة تعطيل عجلة التنمية والنهوض الاقتصادي وتخريب البيئة السلمية التي تعمل على ترسيخها. والولايات المتحدة الأمريكيّة لها مصالح وتدخلات عميقة في الشأن الصّيني من خلال مسألة تايوان، وهي بذلك تؤثر تأثيراً مباشراً في التوحيد الوطني والأمن القومي. انطلاقاً من ذلك، يأمل الكثيرون من الأمريكيين والصّينيين على حد سواء في أن تبقى العلاقات الصّينية - الأمريكيّة محافظةً على طبيعتها التنافسية - السلمية، وهو ما يضمن للصين الاستمرار في عملية البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتغيير السياسي وتحديد الوسائل والطرق التي ستلجأ إليها الصّين من أجل الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي^[١٢٨].

ومع ذلك فإن التطور الذي تشهده العلاقات بين الطرفين، ووجود كثير من القواسم المشتركة والمصالح المتبادلة، لا يعن عدم وجود بعض القضايا التي تقود التنافس الأمريكي - الصيني إلى مربع الخلاف والعداء ولاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعد الصين نفسها مسؤولة عن ضمان استقرارها، وتعلن باستمرار نيتها الدفاع عن مصالحها الحيوية فيها بجميع الوسائل حتى العسكرية والنووية إن لزم الأمر، وكبح جماح أي قوة تريد فرض سيطرتها عليها سواء أكانت الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها. وتأتي القضية الكورية في مقدمة القضايا الخلافية بين الطرفين^[١٢٩]، إضافة إلى أحداث ساحة تيان آن مين ١٩٨٩ وما نتج عنها من تعرض الصّين لحظر مبيعات الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا الغربية المتطورة المتعلقة بها وبقطاعات أخرى متعددة. إضافة إلى الاتهامات الأمريكيّة الدائمة للصين بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق التبت وتركستان الشرقية (سينجيانغ)، واستمرار الدعم العسكري الأمريكي لتايوان مقابل الدعم الصّيني لإيران والتهرب من مسؤولياتها تجاه

^{١٢٨} محمود، صخري. قراءة في الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية - الأمريكية الراهنة. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر ١٣ - ١١ - ٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٢٠ - ٦ - ٢٠٢١ على الرابط <https://www.politics-dz.com>

^{١٢٩} الشيخ (٢٠٠٦)، ص: ١٢٠

ملفها النووي، والعمل على منعها من امتلاك أسلحة نووية، والقضايا الاقتصادية والعسكرية ولاسيما تحديث القوة العسكرية الصينية وغيرها^[١٣٠].

أصبحت قضايا حقوق الإنسان جزءاً مهماً من العلاقة الصينية - الأمريكية نتيجة أحداث ميدان تيان آن مين في عام ١٩٨٩^[١٣١]، والتي استغلته الإدارة الأمريكية فيما بعد للضغط على الصين، كما حدث عام ١٩٩٢ عندما طالب الحزب الديمقراطي الأمريكي الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على الصين بدعوى تحسين وضع حقوق الإنسان^[١٣٢].

يشير عالم الدراسات الصينية الفرنسي جين بيبير كابستان Jean Pierre Cabestan إلى أن الموضوعين المهيمنين اليوم والمؤثرين في جوهر العلاقات الصينية - الأمريكية وربما سيستمران في المستقبل هما: الموضوع الأول يتعلق بالمخاوف التي يفرزها الترابط الاقتصادي والمالي إضافة إلى التبادلات التجارية المتنامية. أما الموضوع الثاني فهو التحدي الذي يشكله التحديث والتطوير الذي يشهده جيش التحرير الشعبي؛ إذ تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموضوع الثاني على أنه تهديد مباشر لوجودها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادي بما أنها القوة العسكرية الأولى فيها^[١٣٣].

يمكن القول أخيراً: إنَّ العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بنوع من التمازج بين العداء والتعاون والتنافس. فالتنافس هو السمة الطاغية على علاقات الطرفين في فترة ما بعد الحرب الباردة. إنَّ إدراك الصين قوة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا وجنوبها التي لم تكن في يوم من الأيام مدينة محرمة بالنسبة لواشنطن، يعطي دافعاً لبكين لضرورة أن تركز على الإدارة الجيدة لعلاقاتها مع

¹³⁰ SUTTER G. .R.(2018). **US- China Relations PerilousPast, Uncertain Present**, George Washington University, United States of America, Third Edition, pp. 5 - 6

¹³¹ BRESLIN (2010), p: 132

¹³² جاسم، محمد إياد. (د . ت). محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين . مجلة الجامعة العراقية، العدد ٣٦ .

بغداد: العراق. ص: ٤٢٦

¹³³ Cabestan., op, cit, p. : 209

واشنطن بصورة تسمح لها بالحفاظ على علاقات مستقرة، والاعتماد على الاستراتيجية غير المباشرة من أجل تحقيق طموحاتها العالمية في المدى البعيد.

ثانيًا: مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

تتنوع مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني بين الخلاف والتعاون في مختلف المجالات، وتتسم العلاقات الأمريكية - الصينية بالتداخل وزيادة أهميتها الاستراتيجية لكلا طرفين. فالصين التي تعمل على تحقيق عملية انفتاح شامل على الخارج لتحقيق عملية التحديث والتطوير تترك حاجتها للأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا ومصادر المعلومات والخبرات الإدارية والتجارب التي تعد الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لها. وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الانفتاح الصيني لتحقيق هدفها في الدخول إلى المجتمع الصيني وثقافته لتحقيق أهدافها في إحداث التغيير في الصين من الداخل مع علمها بصعوبة الطابع الشمولي والعائدي الصيني المتشدد^[١٣٤].

١ - مظاهر الخلاف

١-١ - التنافس حول الهيمنة

الهيمنة Hegemony كلمة مشتقة من المصطلح اليوناني hēgemonia تشير إلى سيادة مدينة - دولة. والهيمنة تعني سيطرة مجموعة على أخرى مدعومة بأفكار ومعايير شرعية. ويستخدم مصطلح المهيمن لتحديد الفاعل أو الجماعة أو الطبقة أو الدولة التي تمارس قوة الهيمنة أو المسؤولية عن نشر أفكار الهيمنة. وترى المدرسة المادية التاريخية أن الدول أهم مكونات أنظمة الهيمنة مع ربط الهيمنة بالبنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية^[١٣٥].

^{١٣٤} بيرجنسكي، زيغنيو. (١٩٩٩). رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن. ص ٢١

¹³⁵ ROSAMOND Ben., Hegemony, Encyclopedia Britannica, view article 23 -6 - 2021. Website:

<https://www.britannica.com/topic/hegemony>

تمثل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أولوية بالنسبة للصين، فهي القوة الأولى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا في العالم، وهي القوة العظمى الوحيدة منذ نهاية الحرب الباردة. بالنسبة للكثير من الصينيين، تقدّم الولايات المتحدة الأمريكية حسب تعبير كابستان Cabestan نموذجًا ومنافسًا صريحًا في الوقت نفسه^[١٣٦].

من وجهة نظر عقلانية تدعمها الوقائع يُشير حجم التوسع الاقتصادي والقدرات العسكرية المتنامية من دون شك إلى أنّ الصين قوة صاعدة، وهي لن تتصرف بعكس ما تصرف به الدول التي عاشت الوضع الصيني، وإنّ النمو الداخلي السريع والتوسع الخارجي المتسارع للصين سوف يدفعها باتجاه التحرك نحو التصرف مثل القوى الكبرى التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة، وإنّ استمرار صعود القوة الصينية سوف يؤدي بها إلى البحث عن هيمنة تتجاوز الإقليمية إلى مساحات عالمية أوسع وأكثر تأثيرًا.

يشير بعضٌ من نظري العلاقات الدولية، ولا سيما أنصارُ نظرية توازن القوى إلى حتمية استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ويرون أنّ استمرار ذلك سيدفع قوى أخرى عديدة إلى السعي إلى تحقيق نوعٍ من التوازن معها على رأسها الاتحاد الأوروبي والصين الشعبية. في الجانب الآخر، يشير آخرون إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تمتلك ديناميكية محفزة على التجديد والتطوير، وهي ميزة لا تمتلكها أغلبية الدول التي تسعى إلى تحقيق الهيمنة العالمية. فمع تعدد القضايا العالمية التي تحتاج إلى تضافر جهودٍ عديدٍ من القوى الكبرى في ظل نظام دولي جديد، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على فرض إرادتها وتعزيز مصالحها العسكرية أو الاقتصادية أو العسكرية في أي مكان في العالم^[١٣٧]. ومع ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تركز للنظرية الأولى، بل تنظر إلى مساعي الكثير من الدول إلى منافستها نظرةً جدية تستحق المعالجة.

¹³⁶ CABESTAN (2008) p: 207

¹³⁷ خنوش، محمد. (د.ت). الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر بسكرة،

لتأكيد ذلك، يمكن الاطلاع على وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٢ بينت خلالها الإدارة الأمريكية خطط استراتيجيتها الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتتمثل في ضرورة الحيلولة دون ظهور قوى منافسة أو مهددة للمصالح الأمريكية وإن كانت من الكتلة الرأسمالية كاليابان وألمانيا، وضمان انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة العظمى من خلال بناء نظامٍ عالميٍّ تقتنع فيه الدولُ الأخرى بعدم التطلع إلى ممارسة دورٍ فعالٍ إلا بما يخدم المصالح الأمريكية. وبحسب الوثيقة يجب على الإدارة الأمريكية العملُ على تقوية دور الأمم المتحدة والعملُ على جعلها تابع للإرادة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة، وضبطُ التسلح بوصفه أحد أدوات تحقيق الأمن الأمريكي وأمن الحلفاء، وذلك بتخفيض القدرات العسكرية للدول الأخرى مقابل تعظيم القدرات الذاتية والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية ومنع نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول التي تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية، وإعادة برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية، وإعادة هيكلة توزيع الموارد، ولاسيما مصادر الطاقة منها وحرمان القوى الأخرى من الوصول إليها إلا برضا الولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة عسكرياً واقتصادياً على المناطق الحيوية وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي^[١٣٨].

في السياق نفسه، تكشف وثيقة تعود إلى العام ١٩٩٢ وُضعت بأمر من تشيني ومعاونيه زالماي زاده المبعوث الأمريكي في أفغانستان الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وتتمثل في منع أي قوة صديقة أو منافسة من بلوغ مكانة توازي المكانة الأمريكية، وأنَّ هذه المهمة بحسب الوثيقة تتطلب من واشنطن التصرف باسم الدول الصناعية الكبرى في العالم بعد إقناع تلك الدول بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على رعاية مصالحها وحمايتها. وعلى ذلك، فإن الإدارة الأمريكية مطالبة بإيجاد الآليات التي تضمن ردع أي قوة منافسة لها ورد طمعها أو طموحها إلى القيام بدور إقليمي أو عالمي، وعلى مثل هذه القوى الطامعة إلى ممارسة أدوار أكثر فاعلية كالصين وألمانيا وروسيا أن تفهم أنَّ أية محاولة من جانبها للدخول إلى مجال الأسلحة النووية

أو زيادة ترسانتها ستلقى مقاومة شديدة، وحينئذ لابد أن تفهم أن ذلك سوف يضعها على طريق صدام حسين وستتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات المناسبة لمنع ذلك سواء بطريقة جماعية أم منفردة^[١٣٩].

يختلف المفهوم الصيني للهيمنة عنه عند كثير من الدول الذي حققت تلك الهيمنة أو تسعى إليه. فالحكومة الصينية تعمل على تأسيس عالم متعدد الأقطاب يتيح لها مكاناً مناسباً في المركز وليس في القمة؛ إذ إنها تريد أن تتألق لا أن تسيطر، وأن تشارك في القيادة لا أن تكون القائد. لذلك بنت الصين استراتيجيتها العالمية على مجموعة من المبادئ التي طرحها الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintao^(١٤٠): « لا للهيمنة، لا لاستعمال القوة، لا للتكتلات، لا لسباق التسلح، قابليها نعم لبناء الثقة وتقليص الصعوبات وتنمية التعاون وتحاشي المواجهات^{١٤١}». مما لا شك فيه أن اللاتعات تلك وال (نعم) تشيران إلى إدراك القيادة الصينية لحقيقة فارق القوة بينها وبين المهيمن الأمريكي وإلى الديناميكية العالية التي تتعامل فيها لتنمية العلاقات الثنائية بينها وبين واشنطن وتعزيزها^[١٤٢].

يعود موقف الصين من موضوع الهيمنة إلى فترة الثمانينات والتسعينات حيث أعلنت أنها لا تسعى إلى الهيمنة أو القيادة في العالم؛ لأنها لا تمتلك القوة اللازمة لذلك، ولن تسمح في الوقت نفسه للدول الأخرى بالتدخل في شؤونها الداخلية. هذا الموقف جاء في الفترة التي تراجعت فيها صورة الصين ووضعها الدولي في أعقاب أحداث ساحة تيان آن مين. إلا أن الوضع تغير بعد نحو عقدين فقط من أحداث تيان آن مين، حيث أصبحت

^{١٣٩} - حسنين. محمد هيكل، (٢٠٠٤). الامبراطورية الأمريكية والاعارة على العراق، ط٣. الشرق المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة :

مصر. ص ١٥٢، ١٥٣.

^{١٤٠} هو جينتاو: رئيس جمهورية الصين الشعبية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية أعلى مركز قيادي في الدولة وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. قاد نهضة الصين الاقتصادية، وحل العديد من المشكلات، وحاول تخفيف الفجوة بين الريف والمدينة. للمزيد انظر: هو جينتاو - رئيس الصين ورئيس اللجنة المركزية. صحيفة الشعب اليومية. تاريخ النشر: ١٣-٦-٢٠٠٨. تاريخ الاسترجاع: ١٨-٥-٢٠٢١. على الرابط الآتي: <http://www. Arabic people. Com>.

^{١٤١} بولارد، مارتين. (٢٠٠٦). دبلوماسية الوضع الراهن الصين: مملكة وسط، مركز العالم. ترجمة رلى صالح أبو ناصر، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد ١٣٩. ص ٥٥

^{١٤٢} بولارد (٢٠٠٦)، ص: ٥٦

الصّين لاعتباً عالمياً قوياً في الوقت الذي اختار فيه العالم طوعية تجنب الحديث عن حملة تيان آن مين، فالصّين بدأت تعمل على تعديل سياستها العالمية ومطالبها فيما يتعلق بدورها العالمي^[١٤٣].

تتظر الصّين إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة على أنها أهمّ علاقة ثنائية يحب الحفاظ عليها. وتتطلب الصّين في تصورها هذا من عدة حسابات: أولها يتعلق بمصلحة الصّين الأساسية المتمثلة في مواصلة نموها الاقتصادي القوي، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكيّة المفتاح لتحقيق ذلك المطلب الذي يتناغم مع رغبة الحكومة الصينية الساعية للتحوّل لقوة عظمى في العالم. فالنمو الاقتصادي هو الأساس لتحقيق التقدم العسكري والتفوق السّياسي، إضافة إلى أنّ شرعية الحزب الشيوعي تعتمد في جزء كبير منها على قدرته على الحفاظ على تحقيق النمو الاقتصادي للشعب الصّيني. إضافة إلى ذلك، تترك الصّين أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تقود العالم في مجالات كثيرة: عسكرية وفضائية وطبية وزراعية ومعلوماتية والكثير من التقنيات الحيوية التي تحتاجها الصّين للحفاظ على خطط التنمية الطموحة التي تعمل على تحقيقها، والبقاء قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي^[١٤٤]، ولذلك فإنّ معارضة هذه القوة سيعرض المصالح الصينية للخطر، ولا بد من مسابقتها وخطب ودها أحياناً لاسيما في القضايا الرئيسة لواشنطن كقضية أمن الخليج العربي. وهذا الأمر يفسر ردة فعل الحكومة الصينية خلال حربي الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣-٢٠١١) إذ لم تعارض بكين العمليات العسكرية الأمريكية واكتفت بحصد نتائج تلك العمليات^[١٤٥].

إلا أن استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية وخطب ودها لا يُمثل الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعد ساحة مهمة للخلاف الأمريكي - الصّيني. في المقابل فالنمو الاقتصادي وزيادة التأثير الصّيني يمثّل تحدياً كبيراً على المستوى الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى فرض هيمنتها على المنطقة؛ إذ إنّ هذا الحضور والتأثير يمكن أن يكون بداية تحقيق هيمنة إقليمية صينية. فالصّين

¹⁴³ SHICHOR Y., «Fundamentally Unacceptable yet Occasionally Unavoidable: China's Options on External Interference in the Middle East», *China Report*, N° 49, 2013, p. 29.

¹⁴⁴ BRESLIN (2010), p : 135

^{١٤٥} سيتم تفصيل ردة الموقف الصيني من حربي الخليج الثانية والثالثة خلال الفصل الرابع من هذا البحث.

الشعبية عملت على استغلال الانشغال الأمريكي في حروبها في العراق وأفغانستان ومناطق أخرى من العالم من أجل تعزيز التأثير الاستراتيجي وتوسيع نطاقه من خلال تقديم الإغراءات الناعمة لدول جنوب شرق آسيا واستعدادها لتكون حليفًا لهذه الدول في حربها على الإرهاب^[١٤٦]. ولأن منطقة جنوب شرق آسيا تعكس الجانب الخلفي الأمريكي - الصيني كان لابد من تسليط الضوء على الاستراتيجيتين الأمريكية الصينية تجاهها، والجانب الخلفي بينهما بشيء من التفصيل.

١-١-١ - التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا.

يتفق الباحثون على أن بنية البيئة الأمنية في شرق آسيا هي ثنائي القطبية، وأن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة تمثل علاقة قوتين عظميين وليست علاقة قوى عظمى بقوة كبرى منافسة، ذلك أن القوى الإقليمية تصبح قوى عظمى في مناطقها، والعظمى الإقليمية في الأقاليم البعيدة عنها لأنها تفقد قوتها وقدراتها كما يقول وليام فوكس وكينيث بولدنج الخبيرين بالشأن الآسيوي^[١٤٧].

ليس من المبالغة القول بأن الصين هي القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا ليس لأنها قوة جيو-استراتيجية فقط، بل لأنها تمثل القوة الآسيوية الوحيدة التي تحتل مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن، إضافة لامتلاكها قوة اقتصادية وعسكرية ونفوذ استراتيجي على شرق آسيا القارية، إذ تربط اقتصاد وأمن كوريا الشمالية المتاخمة لحدودها بها، وعلى الحدود الروسية - الصينية تتمتع الصين بقوة عسكرية متفوقة، وتهيمن على بورما التي تعدها محمية لها، وتتمتع بتأثير على تايلاند وفيتنام. ويُستثنى من هيمنتها القارية كوريا الجنوبية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فبعض النقاط دفعت الطرفين لتطوير الروابط الاستراتيجية بينهما كالخوف المشترك من القوة اليابانية، وتخوف سيول من انسحاب أمريكي من

^{١٤٦} رمضان، ابتسام. وبوروي، عبد اللطيف. (٢٠١٨). التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا. المجلة

الجزائرية للأمن والتنمية. جامعة قسنطينة. الجزائر. العدد الثالث عشر. ص ١٠٨

^{١٤٧} - براون آي مايكل وآخرون. (٢٠١٠). صعود الصين. ترجمة: مصطفى قاسم، مراجعة: السيد يسين. المركز القومي للترجمة، القاهرة: مصر. ط١. ص ٣١٥.

أراضيها أو التراجع عن الالتزام نحوها، إضافة للعلاقات التجارية الوثيقة بينهما، حيث تعد الصين ثالث أكبر سوق تصدير لكوريا الجنوبية ووجهة رئيسية^[١٤٨].

في المقابل تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على شرق آسيا البحرية، وتنتشر القواعد البحرية الأمريكية في اليابان وماليزيا واندونيسيا وبرناوي، وتهيمن على طرق الملاحة المهمة التي تربط شرق آسيا بالشرق الأوسط وتتمتع بتسهيلات جوية وبحرية. وعلى الرغم من انتشار الطائرات الصينية على أطراف المناطق البحرية الشمالية والشرقية إلا أنها لا يمكنها تحدي الطائرات الأمريكية^[١٤٩].

بناءً على ذلك، تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتأكيد نفوذها في منطقة جنوب شرق آسيا وتتبعان لتحقيق ذلك دبلوماسية عديدة لمد نفوذها على حساب القوى الأخرى حتى الآسيوية منها، وبدرجة أقل للحفاظ على التوازن الاقليمي والحيلولة دون تفرد إحدى القوى بالهيمنة على المنطقة، وتندر في الوقت نفسه بإمكانية استخدام القوة العسكرية في حال تهديد مصالحها .

تنسم الاستراتيجية الأمريكية بالتغير الدائم تجاه المنطقة ومع ذلك فتلك الاستراتيجية تصب في هدف واحد هو ترسيخ وجودها في منطقة جنوب شرق آسيا. وتؤكد عدة وثائق وضعت بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٢ عُرِفَتْ باسم مبادرة استراتيجية شرق آسيا EASI إلى أن الوجود الأمريكي راسخ في المنطقة بوصفه عامل استقرار وموازنة فيها. ولذلك رفض الرئيس جورج بوش الأب المقترحات التي دعت إلى إقامة مؤسسات اقليمية آسيوية، وذلك خوفاً من استخدامها من قبل الصين لتوسيع نفوذها على حساب المصالح الأمريكية^[١٥٠].

وعلى الرغم من تغير اللهجة الأمريكية الحادة بعد الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية جيمس بيكر في العاصمة اليابانية طوكيو في تشرين الثاني ١٩٩١، وترحيب واشنطن باشتراك أطراف متعددة في المنطقة وإمكانية

^{١٤٨} - براون وآخرون (٢٠١٠). ص: ٣١٧.

^{١٤٩} - براون وآخرون (٢٠١٠). ص: ٣٢٠.

^{١٥٠} رشيد، مساعد. (٢٠١٧). الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. اشراف: بن الصغير عبد العظيم. الجزائر. عدد الصفحات: ٢٥٩. ص: ١٥٠، ١٥١.

توسيع التحالفات الثنائية لتشمل أطراف متعددة في حال ساهمت هذه التحالفات في حل قضايا النزاع فيها إلا أن ذلك لم يعن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دبلوماسية احتواء الصين وتحجيم قوتها باستنزافها والتعاون معها بدل معادتها باستخدام دبلوماسية الأطراف المتعددة. ففي الوقت الذي أكدت فيه واشنطن أهمية الصين بوصفها أحد الأطراف الرئيسة الواجب التعاون معها لتأمين استقرار منطقة شرق آسيا عينت فريقاً من المختصين في الشؤون الآسيوية أمثال بول وولفويتز نائب وزير الدفاع، وريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية، وروبرت زوليك الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا. وتمثلت مهمة الفريق الرئيسة في تحجيم القوة الصينية وتعزيز الهيمنة الأمريكية عن طريق تعزيز التحالف الأمريكي مع كل من اليابان وأستراليا وتايوان وكوريا الجنوبية، وتوجيه تلك الدول لاحتواء الصين ومنعها من السيطرة والهيمنة على المنطقة، وتأمين انتشار عسكري أمريكي واسع يحقق المهمة^[١٥١].

عند الحديث عن التحالفات الأمريكية يبرز التحالف الياباني- الأمريكي كركن رئيس في استراتيجية التعددية الأمريكية، حيث وصف نائب وزير الدفاع الأمريكي اليابان بالطيار الثاني في طائرة واحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية^[١٥٢]. فبالرغم من كون التحالف مخصص للقبض على اليابان على المسرح الآسيوي ولمنع انبعاث القوة اليابانية من جديد على حد تعبير العديد من السياسيين اليابانيين^(١٥٣)، إلا أنه مكرس بالدرجة الأولى للحفاظ على التوازن الاقليمي واحتواء القوى الآسيوية وفي مقدمتها الصين ومقاسمة الولايات المتحدة الأمريكية

^{١٥١} رشيد (٢٠١٧)، ص: ١٥٤.

^{١٥٢} كستانوف. ف. اليابان في منطقة المحيط الهادي: تشریح العلاقات السياسية والاقتصادية. ترجمة: محمد حبيب صالح. مركز الدراسات

العسكرية، دمشق. ٢٠٠٠. ص ٥٩.

^{١٥٣} يشير بريجنسكي في كتابه المعنون "رقعة الشطرنج الكبرى" إلى أن الهدف الرئيس من التحالف الأمريكي- الياباني وتعزيز التعددية الاقليمية يتمثل بضرب القوى الاقليمية بعضها ببعض بهدف منع أي دولة أو مجموعة دول إضعاف أو منازعة الهيمنة الأمريكية، وفي الوقت نفسه تجد الإدارة الأمريكية من يقاسمها أعباء لدفاع عن مصالحها مقابل تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لها، ذلك أنه من غير الممكن ولا المحتمل أن تبقى أميركا مضطلة وحدها على نحو دائم في المهمات الصعبة و المنهكة والمكلفة، فهي لن تتمكن من الاستمرار في لعبة المناورة المستمرة، وتقديم الدعم العسكري الدائم بحسب تعبيره للمزيد انظر: بريجنسكي (٢٠١٠)، ص: ٢١٣.

عبء الدفاع عن مصالحها في المنطقة^(١٥٤)، ولذلك أخذت تعلو أصوات العديد من السياسيين الأمريكيين مع نهاية الحرب الباردة لمطالبة حكومة بلادهم ممارسة ضغوط أكبر على الحكومة اليابانية لرفع ميزانية الدفاع التي لا تتجاوز ١٩,٥% لتبلغ ٤٦% عملاً بمبدأ التناسب مع حجم القوة الاقتصادية، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تستطيع تحمل نفقات الدفاع عن اليابان في الوقت الذي تفشل فيه في تقليص قيمة العجز الاقتصادي معها الذي بلغ ٥٠ مليار دولار بداية التسعينات وقفز إلى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٤^[١٥٥].

لم تختلف دبلوماسية الرئيس أوباما عن سابقيه بالنسبة للمنطقة حيث تم القيام بمراجعة شاملة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية خلصت إلى أن هناك خلل في الهيمنة الأمريكية ولاسيما بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، ولتصويبه قادت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون^(١٥٦) عام ٢٠١١ حملة لإعادة ترسيخ القوة الأمريكية في المنطقة، وتوجيه الاهتمام من الغرب والشرق الأوسط إلى شرق آسيا لوضع حد للنفوذ الصيني المتزايد في المنطقة. وبالفعل رفعت شعارات القرن الأمريكي في المحيط الهادي، والتحول الاستراتيجي نحو آسيا لتكتمل الدبلوماسية الأمريكية تحقيق أهدافها^[١٥٧].

^{١٥٤} تترك الحكومة اليابانية الأهداف الأمريكية إلا أنها وافقت على تنفيذ القرارات الأمريكية، إذ لم تكن بموقع يمكنها من التضحية بالتحالف الياباني - الأمريكي في ظل التحديات الجديدة الممثلة في نمو القوة الصينية، ومحاولات روسيا الاتحادية استرداد عافيتها، ودخول العديد من الدول النادي النووي كإندونيسيا، واستمرار كوريا الشمالية بتطوير ترسانتها النووية. كل ذلك عزز قناعة طوكيو بأهمية التحالف الأمريكي - الياباني وضرورة توسيعه ذلك أن الفراغ الذي سيترتب على الانسحاب الأمريكي من أراضيها سيضع الصين لملئ ذلك الفراغ كما فعلت في كوريا الشمالية وفيتنام بعد الانسحاب السوفييتي، ولن تكون طوكيو قادرة على الوقوف في وجه القوة الصينية، فهي لا تمتلك القوة العسكرية الكافية لذلك، وممنوعة من تنمية تلك القوة بسبب المادة التاسعة من الدستور. وبذلك يمكن القول بأن المصالح المتبادلة الأمريكية - اليابانية هي ما يفسر تأكيد الطرفين استمرار التحالف بينهما وتوجيهه لاحتواء القوة الصينية، وعلى ضوءها يمكن تفسير جميع الخطوات التي اتخذت لتوثيق هذا التحالف وتوسيعه بدءاً من تعديل معاهدة الدفاع عام ١٩٩٥ وانتهاءً بتوقيع المبادئ التوجيهية عام ٢٠٠٠. للمزيد انظر: الأفندي، نزيهة. (١٩٩٦) جدل التحالف الياباني - الأمريكي. *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٢٥. ص ١٧٨.

^{١٥٥} - صالح. يوبا (٢٠١٠)، ص: ٢٢٣.

^{١٥٦} هيلاري كلينتون: زوجة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ولدت عام ١٩٤٦. تولت منصب وزير الخارجية. عملت كعضو مجلس الشيوخ بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩. تخرجت من كلية ويسلي عام ١٩٦٩، وحصلت على الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٧٣. دعمت العملية العسكرية ضد العراق وأفغانستان. للمزيد انظر:

Hillary rodham Clinton. White house cov. website ; www. White house cov.

بالنسبة الى الاستراتيجية الصينية فارتكزت بعد نهاية الحرب الباردة على إكمال مسيرة بناء قواها بغرض مواجهة النفوذ الأمريكي والآسيوي في المنطقة والحفاظ على المصالح الصينية فيها، ويلخص الباحث في الشأن الصيني شين باي في كتابه المعنون "الصين ستقود العالم" الخطوات التي اتبعتها الحكومة الصينية لتحقيق أهدافها وتمثلت في السيطرة على نفط المنطقة والمضائق وطرق الملاحة العالمية فيها وفي مقدمتها بحري الصين الجنوبي والشرقي، وتوثيق الشراكات الاقتصادية مع الدول القوية اقتصادياً وفي مقدمتها اليابان وكوريا الجنوبية مستفيدة من الارتباط التاريخي والعرقى مقابل حالة عدم الثقة واليقين بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية، إضافة إلى تحركات عسكرية لفرض السيطرة على تايوان والمضائق^[١٥٨].

يبين الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٠ النظرة الصينية إلى البيئة الأمنية منطقة جنوب شرق آسيا، والرد الصيني عليها حيث جاء فيه: >> تتطور العوامل السلبية التي تؤثر على أمن منطقة آسيا - المحيط الهادي بصورة جديدة، بحيث تعزز الولايات المتحدة بصورة متزايدة وجود القوى العسكرية والتحالف العسكري الثنائي في المنطقة ذاتها، وتدفع بحث وتطوير النظام الدفاعي الصاروخي الميداني، كما تخطط لترتيب منطقة آسيا الشرقية كما أن اليابان قد حددت قانون الحالات المجاورة وغيره، وكل ذلك يخالف تيار العصر. إن ازدياد المناورات العسكرية المشتركة في المنطقة، لا تصلح لبناء الثقة بين الدول. وما تزال العوامل غير المحددة التي تؤثر في أمن شبه الجزيرة الكورية قائمة، والوضع في منطقة جنوب آسيا ليس مستقرًا. وتحدث بين حين وآخر مشكلة قضم حقوق ومصالح سيادة الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي، كما تحاول بعض البلدان خارج المنطقة التدخل في قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي^[١٥٩].

^{١٥٨} محمد، ضياء الدين محمد. اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر، شبكة الألوكة، تاريخ النشر ٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٨-٨-٢٠٢٠. ص ٧٣. على الرابط الآتي:

<http://www.alukah.com>.

^{١٥٩} الصين تصدر كتاباً أبيض حول الدفاع الوطني، صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر ١٠ - ١٢ - ٢٠٠٢. تاريخ الاسترجاع: ٢٥، ٦، ٢٠٢١. على الرابط: http://arabic.peopledaily.com.cn/200212/10/ara20021210_59663.html

بالنسبة للنظرة الصينية تجاه التحالف الأمريكي- الياباني فيختلف خبراء السياسة الصينيين في ذلك. بعضهم يجد ضرورة استمراره لكبح جماح القوة اليابانية ومنعها من إعادة إحياء قوتها العسكرية التي تشكل مصدر قلق لجميع القوى الآسيوية وليس الصين فقط. بينما يجد بعضهم أن التحالف وعلى الرغم من كونه وجد لتقييد حرية اليابان وتحطيم قواها إلا أن تطورات البيئة الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا والمتغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والمهام الجديدة الملقاة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية دفعت هذه الأخيرة للعمل على تحويل التحالف من أداة كبح لليابان إلى عامل توازن في المنطقة موجه بالدرجة الأولى ضد القوة الصينية.

من جانبها تدرك الحكومة الصينية صحة آراء الخبراء السياسيين القائلة بكون التحالف أداة مهمة لكبح جماح اليابان، إلا أنها تنتظر بعين القلق إلى كل خطوة تقوم بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لتوثيق تحالفهما ولاسيما ما قام به الطرفان الأمريكي والياباني عام ١٩٩٥ حين اتفقا على تعديل معاهدة الدفاع والأمن المشترك الموقعة عام ١٩٥١ بهدف توسيع مهام القوات اليابانية لتشمل المناطق المحيطة، فيما يتعاون الجانبان في صد أي هجوم يقع على اليابان أو القوات الأمريكية على الأراضي اليابانية^{١٦٠}. وهنا لابد من الإشارة إلى أن قرار تعديل معاهدة الأمن جاء رداً على إطلاق كوريا الشمالية صواريخ بالستية فوق الأراضي اليابانية عام ١٩٩٤، ومع ذلك أثار القرار قلق الصين لأنه يوسع نطاق العمليات التي ستشارك فيها قوات الدفاع الذاتي اليابانية وذلك يعني بالضرورة إعادة بعث الروح العسكرية اليابانية التي تتخوف منها بكين^[١٦١].

إضافة إلى إصدار الجانبين إعلان الدفاع المشترك عام ١٩٩٦ الذي تضمن إعادة هيكلة الترتيبات الأمنية اليابانية- الأمريكية، وتنظيم القوات الأمريكية في جزيرة أوكيناوا، والسماح للقوات الأمريكية بالوصول إلى القواعد العسكرية اليابانية في أي وقت تراه ضرورياً، والتزام اليابان بتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية، واستمرار الطرفين بدراسة برنامج الدفاع الصاروخي البالستي. وجاء الاعلان بعد شهر فقط من أزمة تايوان وقيام القوات الصينية باستعراضات عسكرية أمام سواحل تايوان، الأمر الذي وجه اشارات تحذيرية بنية الولايات

^{١٦٠} - الأفندي (١٩٩٦)، ص: ١٧٨.

^{١٦١} - بروان وآخرون (٢٠١٠)، ص: ٢٧٣.

المتحدة الأمريكية استخدام القواعد اليابانية في حال حدث أي نزاع عسكري بشأن تايوان أو بحر الصين الجنوبي^[١٦٢].

١-٢- التّنافس في المجالات الأمنية

تتعدد القضايا الأمنية التي تدخل في جوهر العلاقات الصّينية - الأمريكية وتتشابك معها. مثل قضية الأمن في مضيق تايوان، وفي منطقة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، ومنع انتشار السلاح النووي والموقف من القضايا في منطقة الشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى قضية الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية على أنّها جزء من الأمن في منطقة آسيا المحيط الهادي، إضافة إلى القضايا التي تتعلق بالاقتصاد العالمي والخلافات حول تحرير التجارة وقضية الخوف من انتشار سباق التسلح في المنطقة الآسيوية. مما لا شك فيه أنّ القضية الأخيرة تثير مخاوف مشتركة عند الطرفين الأمريكي والصّيني؛ لذلك يعمل الطرفان دوماً على ديمومة استقرار الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية وإبقاء الأوضاع تحت السيطرة، ولاسيما الأمنية منها^[١٦٣].

تعدّ قضية تايوان واحدة من أهم القضايا الخلافية الأمريكية -الصّينية مع بقائها بعيدة عن دائرة الحل في المدى المنظور. فالولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تعمل على تزويد الجزيرة الصّينية بالأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، في الوقت الذي تحرم الصّين منها، بينما تعمل الصّين على مبدأ سياسة النفس الطويل في إعادة ضم الجزيرة إلى الوطن الأم. إلا أنّ الاعتماد والتركيز على الشراكة الاستراتيجية والعلاقات الاقتصادية والمصالح التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصّين الشعبية يمكن أن يكون لهما الدور الفاعل في عملية التقارب ووضع قواسم مشتركة يعتمد عليها الطرفان فيما يتعلق بقضية عودة تايوان إلى الصّين من عدمها^[١٦٤].

قد يبدو من الصعوبة بمكان لدى الباحثين والمهتمين - عند الحديث عن مجالات التّنافس أو التّعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصّين الشعبية - إيجاد نوع من الفرز أو التمييز بينهما بصورة واضحة

^{١٦٢} - براون وآخرون (٢٠١٠)، ص: ٢٧٣.

^{١٦٣} الشيخ (٢٠٠٦) ص: ٢٥٠.

^{١٦٤} بولارد (٢٠٠٦)، ص: ١١٩.

وصريحة. فالتنافس والتعاون متشابكان لدرجة التداخل والتكامل. لذلك، جهدنا قدر ما وفرته لنا المراجع وما أسعفتنا به معرفتنا العلمية المتواضعة في محاولة إيجاد تصنيف لمظاهر التنافس وعوامل التعاون.

مما لا شك فيه أن التاريخ حاضر في سياسات القادة الصينيين، ولا يغيب عن أجدانهم. صحيح أن قرن الإذلال والمعاهدات المهينة التي وقعتها الصين مع الدول الغربية في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر قد انتهى إلى غير رجعة، إلا أنها ما تزال حاضرة في وجدان الشعب الصيني والقيادة الصينية التي تتعامل بحذر شديد مع المستجدات الإقليمية، وتعزز من طموحاتها الإقليمية من أجل منع تكرار التاريخ ومنع حدوث أي تهديدات مستقبلية. فالصين التي كانت قوة إقليمية آسيوية مهيمنة قبل وقوعها تحت هيمنة قوة غربية تسعى إلى إعادة قوتها وهيمنتها الآسيوية من جديد، والقيادة الأمريكية تدرك أن الصين تعمل عملاً حثيثاً على تعزيز النفوذ الصيني في منطقة شرق آسيا بما يؤمن لها التفوق على النفوذ الأمريكي. ولا يخفي كثير من المتابعين والمهتمين أن استمرار الصين في البحث عن إعادة المجد التاريخي من جهة، واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في منع أي نفوذ أو هيمنة لقوى أخرى تقلل من وجودها ودورها من جهة ثانية سيخلق تنافساً أمنياً شديداً مفتوحاً على مجالات تنافسية خطيرة لا يقتصر تأثيرها في المحيط الهادي بل يتعداه إلى مناطق أخرى واسعة.

كانت الصين قد وضعت لنفسها مفهوماً أمنياً جديداً ومختلفاً أشارت إليه من خلال الكتاب الأبيض الذي نشرته في كانون ثاني ٢٠٠٢ بعنوان "الدفاع الوطني للصين في عام ٢٠٠٢" قالت فيه « إن التهديدات للأمن العالمي تأتي في أشكال متعددة، وتتخذ أبعاداً عالمية، مما زاد المصالح المشتركة للدول حول قضية الأمن. وأصبح من متطلبات الاتجاه في هذه الحقبة تعزيز الثقة المتبادلة من خلال الحوار، وتعزيز الأمن المشترك من خلال التعاون، وتطوير مفهوم أمنى جديد يُرسي دعائم الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة والمساواة والتعاون... إن الصين هي دائماً قوة صلبة لصيانة السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، وستظل الصين تضع بثبات المفهوم الأمني الجديد موضع التطبيق، ووهي تعارض جميع أنواع الهيمنة وسياسات القوى، وتكافح الإرهاب بكلّ صوره وتجلياته^{١٦٥}».

^{١٦٥} الصين تصدر كتاباً أبيض حول الدفاع الوطني، (٢٠٠٢).

بعد عام ١٩٩٣ لم يعد الأمن يقتصر على الأمن الإقليمي أو الداخلي، بل أصبح الأمن الداخلي متداخلاً مع الأمن الذي يمكن أن يحققه الخارج، ونقصد به أمن الطاقة الذي فرضته زيادة الحاجة إلى النفط والغاز. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، بدأت الصين بالعمل على تطبيق سلسلة من الإجراءات، وتأمين قواعد لحماية أمنها الطاقوي الذي يُمثل أمنها القومي وسلمها الداخلي.

أبرز تلك الإجراءات استراتيجية عقد اللؤلؤ، التعبير الذي يستعمله الأمريكيون، بينما يُطلق عليه في الصين القواعد العسكرية. وقد كان لمثل هذه القواعد أو الاستراتيجية تأثيرات في كثير من الدول، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر إليها على أنها تهديدٌ أمني حقيقي^[١٦٦].

تعمل الصين غالباً على إخفاء نواياها الحقيقية التي تتعلق بالإجراءات التي تقوم بها خوفاً من تأثير تلك الانعكاسات في علاقاتها الإقليمية والدولية. فقد أعلنت أن أهدافها من عقد اللؤلؤ تجارية بحتة، لكنها في الحقيقة ليست سوى مشروع قواعد عسكرية ستلجأ بكين إلى استعمالها في حال نشوب حرب إقليمية أو صراع محلي محيط بهذه القواعد ويؤثر في مصالح الصين الحيوية^[١٦٧].

ركزت القيادة الصينية بصورة أساسية على الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي في الوقت الذي ما زالت تناور من أجل الحفاظ على علاقات اقتصادية عملية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى، مع استمرار رفضهم للمبادرات الأمريكية والغربية التي تهدف إلى انتهاك السيادة الداخلية للصين وسياستها تجاه القضايا الإقليمية وسيادتها على تايوان والتبت وهونغ كونغ. ومع كل القضايا الخلافية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية كانت الصين حريصة على تجنب المواجهة المباشرة معها التي يمكن أن تؤثر في

¹⁶⁶ AMELOT, L. (2010). La stratégie chinoise de collier de perles, Outre-Terre. N° 25-26. pp. 187 – 198

¹⁶⁷ BRUNO, Ph. (2018). La Chine tisse un ambitieux "collier de perles" portuaire autour de l'Inde, Pékin

participe activement à la construction ou modernisation de ports en Asie du Sud. Le Monde.

العلاقات الاقتصادية المهمة بين الطرفين، إلا إذا تعلق الأمر بتهديد استقرار الصّين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو تايوان^[١٦٨].

إذا كان أغلب الباحثين والمهتمين بالعلاقات الدوليّة وتطورها التاريخي والمستقبلي يجزمون بأن العلاقات الأمريكية - الصّينية هي من سترسم ملامح القرن الحالي، وأنّ النظام الدوليّ سيكون بشكل أو آخر رهينة لطبيعة تلك العلاقات وظروفها، فإنّ المهتمين بقضايا الطّاقة يؤكّدون أنّ عَصَبَ تلك العلاقات ومحركها الأساسي سيكون الطّاقة. فالنّافس والتّعاون أمران مقبولان في هذا النوع من العلاقات، وأي نوع عنيف من العلاقات كالصّراع سيؤثر من دون شك في تلك العلاقات، ومن ثم سيؤثر في أمن العالم. ولأن الطرفين يدركان جيّدًا هذه الحقيقة فهما يعملان من دون ملل على إيجاد الصيغ، وببذلان الكثير من الجهود للوصول إلى نوع من التفاهم يحقق أمن الطّاقة لكلا الطرفين، ويحافظ على مستوى معين من العلاقات لا ينزلق تحت أي طارئ إلى مستوى من الصّراع أو الخلافات الحادة.

١-٣ - النّافس العسكري والتكنولوجيا

من غير المنطقي محاولة إجراء نوع من المقارنة بين القدرات العسكرية للطرفين الأمريكي والصّيني، أو إيجاد نوع من التفاضل بينهما، فلن يسمح لنا التاريخ بذلك وستكون الأحداث الدوليّة أو القضايا العالمية أحد أهم الأدلة على إبطال مثل هذا الإجراء. فالقوة والتطور إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن لدى هذه الأخيرة العديد من الشكوك حول نوايا الصين في التحول لقوة عسكرية تستطيع مواجهة القوة الأمريكية وربما وضع الحد لها في المستقبل على الرغم من ترويج الصّين لفكرة الصّعود السلمي، وتأكيدا الدائم أنّ سعيها لامتلاك القوة العسكرية وزيادة إنفاقها العسكري مكرّس لحماية مصالحها الاقتصادية التي أصبحت تمتد إلى مناطق كبيرة وواسعة، ولتحقيق السّلم الداخلي والاستقرار الإقليمي. وهو الأمر الذي أكده رئيس الوزراء وين جياوباو خلال

¹⁶⁸ SUTTER (2018), p: 93

زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ حين قال: << الصعود الصيني هو صعود سلمي؛ لأنَّ الصينَ تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة^{١٦٩}>>.

يؤكد الباحثون على نوايا الصين في التحول لقوة عسكرية، ويرون أنه على الرغم من أنَّ الوجهة الرئيسة للاستراتيجية الصَّينية العسكرية بعد الحرب الباردة تمحورت حول التنمية الاقتصادية والصعود السلمي إلا أن المتغيرات العالمية التي رافقت نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفييتي وتغير موازين القوى وظهور تحديات جديدة، ولاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا دفعت الصَّين إلى البدء بعمليات تحديث قدراتها العسكرية على أنَّها السبيل الوحيد لدعم أركان الاستراتيجية الصَّينية وتحقيق أهدافها الإقليمية والدَّولية، ووسيلة التعامل مع التحديات المستقبلية، ولاسيما مع اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكيَّة، وكونها توفر القدرة اللازمة للتهديد واستخدام القوة للحفاظ على مصالحها في منطقة جنوب شرق آسيا، ولاسيما في تايوان الساعية إلى تحديث قواها العسكرية باستمرار من خلال شراء الأسلحة الأمريكيَّة والفرنسية المتطورة وتحسين قدراتها البحرية والبرية وفي بحري الصَّين الجنوبي والشرقي.

يعتمد الباحثون على ثلاث مؤشرات على نوايا الصين. يمثل زيادة الاتفاق العسكري أول تلك المؤشرات. إذ بدأت ميزانية الإنفاق العسكري الصيني بالارتفاع بداية عام ١٩٩٧ حيث بلغت ١٦.٨٠٠ مليار دولار. وعلى الرغم من تأكيدات الكتاب الأبيض للدفاع الوطني انخفاض مستوى نفقات الدفاع الوطني الصيني بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، حيث بلغت خلال الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ٨٦٦% و ٨٢٠% و ٨٢٩% على التوالي، وتمثل ٥% من نفقات الدفاع الوطني للولايات المتحدة، و ٣٠% من نفس النفقات لليابان، و ٤٠% لبريطانيا، و ٤٨% لفرنسا، و ٦٤% لألمانيا^[١٧٠] إلا أن ذلك لايعن تراجع نسب الاتفاق، بل على العكس من ذلك. تؤكد الاحصاءات إلى تزايد الإنفاق العسكري الصيني بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ بنسبة ١.٣٥% أي مايعادل ٤٩.٥ مليار دولار، لترتفع النسبة عام ٢٠٠٧ إلى ١.٧% وتبلغ ١.٩% عام ٢٠١٠ بما يعادل ١١٩ مليار دولار لتحل بذلك

^{١٦٩} الرشدي، حسن. الصين واستراتيجية الصعود الصيني، مجلة البيان. العدد ٣٣٨، (د.ت)، تاريخ الاسترجاع ١٥، ٤، ٢٠٢٠ على الرابط الآتي:

المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الفارق الكبير بينهما، إذ يبلغ الإنفاق العسكري الأمريكي ٦٩٨ مليار دولار^[١٧١].

بالمقارنة بين الإنفاق العسكري لكلاً الطرفين، نجد أن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية شهد منحنى متعرجاً منذ حرب فيتنام في أواخر الستينيات، حيث بلغ أقصى درجات الإنفاق بنسبة ٩.٤٢ % من الناتج المحلي، بينما قلصت هذا الإنفاق بوضوح بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥. إلا أن سياسة تقليص الإنفاق العسكري توقف مع تغير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وظهر دول أخرى تسعى إلى منافستها كالصين حيث تم إنفاق أموال إضافية وزيادة الميزانية العسكرية إذ انخفضت ٤.٦ % في عام ٢٠٠٨ وهي المرة الأولى التي يصل فيها الإنفاق إلى هذا المستوى حتى عام ٢٠١٠^[١٧٢].

قد يخضع الإنفاق العسكري للطرفين لكثير من التكهّنات ويفسح المجال أمام العديد من السيناريوهات حول مستقبل التنافس العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. أول هذه التكهّنات هو أن زيادة الإنفاق العسكري يشكل جزءاً من التوتر والتنافس بين الحلم الصيني والحلم الأمريكي في القرن الواحد والعشرين، وهو ما عبر عنه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣ حين صاغ ذلك الحلم بالطموحات المحلية والإقليمية والعالمية لبلاده^[١٧٣]. بينما يجادل بعضهم بالقول: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة العسكرية العظمى الوحيدة في النظام العالمي، الجديد وهو ما عبر عنه موقع Defense News.com إذ أشار إلى أنها المرة الأولى التي يفتقر فيها الجهاز العسكري الأمريكي ميزة واضحة على المسرح العالمي، فالتطور التكنولوجي وظهور الخصوم والمنافسين الذين يمتلكون القدرة على الابتكار والتجديد يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبتكر أكثر لتظل القوة المهيمنة^[١٧٤].

^{١٧١} - صالح، رعد قاسم. (د . ت)، الصين وإدراك الذات في المتغيرات الدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨. ص ١٣٩ - ١٤٠.

¹⁷² FLOY (2019).

¹⁷³ **Rising China in a Changing World Power Transtions and Global Leadership**, Palgrave Macmillan. Yonsei University. Soul, pp. 167 - 170

¹⁷⁴ FLOY, D. **U.S. vs. China Military Spending: Which Is Bigger?** Apr 17, 2021, investopedia . website : <https://www.investopedia.com/articles/personal-finance/043015/us-vs-china-military-budget.asp>

يمثل تحديث القوات العسكرية الصينية المؤشر الثاني على رغبة الصين في بناء قوة عسكرية. فبينما كانت الصين في التسعينيات من القرن الماضي تعتمد في عملية الردع النووي ضد الولايات المتحدة الأمريكية على صواريخ تعمل بالوقود السائل من مواقع ثابتة، وهو ما يعرضها لتلقي الضربات من المنافسين تحولت إلى الوقود الصلب وأصبح لديها صواريخ متحركة على الطرقات، ومنظومة صواريخ متطورة تطلق من الغواصات، وقوة ردع بحرية جيدة قللت من فرضية تعرضها المحتمل لضربة استباقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية^[١٧٥].

بدأ التحديث العسكري الصيني مع بداية التسعينيات على جميع الأصعدة الجوية والبحرية والبرية والنووية، حيث قامت الصين بشراء طائرات مقاتلة من طراز J6 و J7، و ٢٤ مقاتلة من طراز سو خوي -٢٧ عام ١٩٩١، و ٢٢ مقاتلة أخرى عام ١٩٩٥، ووقعت اتفاقاً لإنتاج ٢٠٠ مقاتلة من طراز M-K-30 وسو ٣٩ عام ١٩٩٦، كما حصلت من روسيا على أجهزة التشويش من نوع SORBTSIYA ECM وصواريخ جو-جو موجهة بالأشعة تحت الحمراء من نوع II-10، و ALAMO AA1-10، و II-11، ومعدات التحذير والسيطرة المحمولة جواً من نوع AWACS ونظم التزويد بالوقود أثناء الطيران، الأمر الذي مكّن القوات الجوية من القيام بعمليات في منطقة شرق آسيا كاملة^[١٧٦].

ولتحديث قواها البحرية قامت الصين مع منتصف التسعينيات بتحديث اثنتين من مدمراتها السبع عشرة من نوع LUDA وفرقاطاتها التسع والعشرين من نوع JIANGHU وإدخال مدمرتين جديدتين من نوع LUHU وخمس فرقاطات من نوع JIANGWIE. وفي عام ١٩٩٦ أعلنت عن شراء مدمرتين من SOVREMENNYI من روسيا، واستوردت أربع غواصات تقليدية طراز kilo الشبيهة بالغواصات الأمريكية من طراز لوس - أنجلوس بحسب تصريحات مكتب المخابرات البحرية الأمريكي. أنها إضافة لذلك، عملت على نشر ناقلات الوقود وسفن

¹⁷⁵ HEGINBOTHAM, E. & Others. (2015). The U.S. – China Military Scorecard Force, Geography, and the Evolving Balance of Power 1996 – 2017, RAND Corporation, California. pp. 28 – 29.

التخزين، وحسنت قدرة القوات البحرية على النقل والهبوط البرمائي بإضافة ناقلات هجومية من نوع QIONGSHA وعدد من السفن والصهاريج الحديثة من نوع YUKAN وyuting^[١٧٧].

في سياق التحديث العسكري الصيني لبدء من ذكر صفقة فالكون التي مثلت أحد أوجه التنافس العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ فالهدف الصيني من صفقة فالكون التي وقعت مع الصناعات الجوية الإسرائيلية عام ١٩٩٥ هو الحصول على أحدث ما توصلت له التكنولوجيا الدقيقة الإسرائيلية المستندة إلى التكنولوجيا الأمريكية.

أثارت الصفقة معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وأجبرت حليفتها "إسرائيل" على التخلي عن الصفقة عام ٢٠٠٠. وقد عللت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها لحصول الصين على منظومة فالكون باختلال توازن القوى بين الصين وحليفتها تايوان من جهة والخوف من استخدام هذه المنظومة من قبل الصين في حال حدوث أي مواجهة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية^[١٧٨].

والأمر نفسه ينطبق على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من صفقة طائرات هاربي كيلر التي تعمل بدون طيار والتي فرضت لأجلها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على "إسرائيل" وأوقفت العديد من المشاريع المشتركة بما فيها تعليق التعاون مع القوات الجوية الإسرائيلية لتطوير طائرة سترايك فايتر. ويمكن القول: إنَّ الموقف من الصفقات الصينية مع إسرائيل يشير إلى حقيقة النظرة الأمريكية إلى الصين. فهذه الأخيرة من وجهة النظرة الأمريكية خصمٌ ومنافسٌ، ولن تسمح لأي جهة مهما كان نوع العلاقات التي تربط بينهما بتزويد هذا المنافس بأي نوع من التكنولوجيا أو الوسائل التي يمكن أن تقلل من الفجوة التقنية بينها وبين الصين^[١٧٩].

^{١٧٧} - الشيخ (٢٠٠٦)، ص: ٦٤، ٦٥.

^{١٧٨} محارب، محمود. (٢٠١٦). العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة سياسات عربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات. بيروت: لبنان. العدد ٢٢. ص: ٦٥.

^{١٧٩} EFRON, Sh. & Others. (2019). the Evolving Israel - China Relationship, Rand Corporation, USA.

لم يكن الفضاء مجالاً بعيداً عن فرضيات التّنافس بين القوتين؛ الصّين والولايات المتحدة الأمريكيّة^{١٨٠}. فعلى الرّغم من أنّ القدرات الصّينيّة الفضائيّة كانت في فترة التسعينيات ناشئة إلا أنّ سعي الصّين المستمر إلى تطوير قدرات الفضاء المضاد في جميع المجالات والحصول على أجهزة التشويش على الترددات اللاسلكية وأسلحة الليزر منخفضة وعالية الطّاقة لها سيمثّل تهديداً على القدرات الفضائيّة الأمريكيّة في حال نشوب صراع مع صعوبة التنبؤ بالمستويات الدقيقة لهذا النوع من الهجمات على البنية التحتية الفضائيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة. وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى تطوير أنظمتها الفضائيّة وجعلها أكثر أماناً وقدرة على المواجهة في حال حدوث أي صراع مع الصّين^[١٨١].

المؤشر الثالث يتمثّل في العديد من التقارير الرسميّة الصادرة عن قادة عسكريين وصحف رسميّة تدعو الصّين إلى البدء بالتحوّل لقوة عسكريّة. من أمثال القادة العسكريين ليو بينغ الذي يبين في كتابه المعنون الحلم الصّيني الصادر عام ٢٠١٠ إلى تخلي الصّين عن تواضعها فيما يتعلق بأهدافها على الساحة الدّوليّة، والعمل على تحدي الولايات المتحدة الأمريكيّة لتصبح القوة الأولى في القرن الواحد والعشرين، وذلك من خلال بناء قواها العسكريّة والاقتصاديّة^[١٨٢].

في السياق نفسه، تشير إحدى الصّحف الرسميّة الصّينيّة إلى رغبة الصّين في بناء قدراتها العسكريّة لتتناسب مع مكانتها العالميّة، فما دامت مصالحها الاقتصاديّة والدّبلوماسيّة تمتد عبر العالم فإن ذلك يتطلب وجود دعامة عسكريّة تحمي هذه المصالح وتحافظ عليها، ولاسيما في ظل منافسة الولايات المتحدة الأمريكيّة. كما تشير العديد من التقارير الصّادرة عن جهات رسميّة صينية إلى أنّ البيئة الاستراتيجيّة الصّينيّة تغيرت بعد الحرب الباردة، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة بوصفها القوة العظمى الوحيدة تسعى إلى منع تحول الصّين إلى قوة عسكريّة، وتعمل على إبقائها

^{١٨٠} للمزيد حول تاريخ العلاقات الصّينيّة - الأمريكيّة في مجال الفضاء وتطور التّنافس بينهما، يمكن العودة إلى:

JOURNOUD, P.(2017). **L'énigme chinoise: stratégie**, puissance et influence de la Chine depuis la Guerre froide, L'Harmatta pp. 193 – 206

^{١٨١} HEGINBOTHAM (2015), pp: 250, 256 – 257

^{١٨٢} الرشدي (د.ت).

ضعيفة ومنقسمة، كما أنَّ اليابان الخصم الأول للصين تستثمر قواها الاقتصادية لتحويله الى نفوذ سياسي وعسكري، الأمر الذي يمثل تهديداً للبدء بعملية بناء القوة العسكرية الصينية ودافعاً له [١٨٣].

من الجدير بالذكر أن التنافس العسكري الأمريكي - الصيني برز بقوة في منطقة المحيط الهادي خلال فترة مابعد الحرب الباردة وما يزال مستمراً حتى اليوم، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والصين قواهما العسكرية لتحديد نفوذ القوة الأخرى وإبعادها، فعملت واشنطن على إبعاد النفوذ الصيني وتخفيض وجودها في المحيط الهندي وخليج عدن مقابل زيادته في منطقة جنوب شرق آسيا [١٨٤]. واستخدمت لذلك أدوات كثيرة لتحقيق ذلك يمكن ذكر أهمها : الانتشار الواسع للقوات الأمريكية في العالم؛ ٥٤٥٧٠٠ منشأة موزعة على ٥٤٠٠ موقع في العالم و ٧٠٠ قاعدة عسكرية واتفاقيات ثنائية وتسهيلات لوجستية مع ١٥٦ دولة، والسيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي من خلال وجود وانتشار القواعد العسكرية والتمتع بتسهيلات كبيرة في الفلبين وأستراليا واليابان وإندونيسيا وتايلاند، والوجود العسكري الكبير للقوات الأمريكية في المحيط الهادي بالقرب من جزيرة هاواي وتمركز نووي مهم وحاسم، والانتشار العسكري الأمريكي البحري والبري والجوي على طول طرق إمدادات التجارة الدولية والسلع الاستراتيجية في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي وقناة السويس. إضافة إلى التعاون الأمني والعسكري مع دول الحدود الغربية للصين؛ باكستان وأفغانستان [١٨٥].

من جانبها حاولت الصين إحداث موازنة بين مصالحها الوطنية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك تباينت السياسة الصينية بين التهديد والتعاون. ففي حين لوحت بإمكانية المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما حاولت هذه الأخيرة المساس بالسيادة الصينية في تايوان و بحر الصين الجنوبي والشرقي. حرصت في الوقت نفسه على عدم إثارة النزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل عززت علاقاتها

^{١٨٣} -نجيم (٢٠١١)، ص : ٤٤.

^{١٨٤} كشك، أشرف محمد. (٣ . نيسان. ٢٠١٦). الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ.

(تقرير) مجلة أراء الخليج، العدد ١٠٦. ص ١٧

^{١٨٥} - كشك، أشرف محمد. مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج، al Manhal platform، تاريخ الاسترجاع ٣، ٤،

٢٠٢٠. على الرابط: <https://platform.almanhal.com/Files/2/58356>

العسكرية معها، وعند التساؤل حول الأسباب التي دفعت بكين إلى محاولة التقارب وتعزيز علاقاتها العسكرية مع واشنطن تكون الإجابة في إدراك الحكومة الصينية أنّ أي توتر أو تنافس في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية سينعكس سلباً عليها في الوقت الذي لن يكون له التأثير المماثل في القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وستحرم الصين من المزايا التي تحصل عليها من جهة ثانية، إذ ستحرم بكين من الحصول على الخبرات والكفاءة القتالية والإمكانيات التي تفتقرها وتمتلكها القوات الأمريكية ومؤسساتها العسكرية، و ستعمل على تقليل فرص التنافس التي يمكن أن تؤدي إلى توتر في العلاقات بينهما، ولا سيما في مناطق المنازعات البحرية وبالتحديد في بحري الصين الجنوبي والشرقي، و ستعزز دور الصين الخارجي من خلال المشاركة في العمليات الدولية المتمثلة في مكافحة الإرهاب والقرصنة^[١٨٦]، إضافة إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية^[١٨٧].

١-٤- نمو الاقتصاد الصيني

لا يمكن فهم دور وتأثير نمو الاقتصاد الصيني في التنافس الأمريكي - الصيني قبل تسليط الضوء على هذا التطور بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١ . من المعروف أن بدايات نمو الاقتصاد الصيني تعود إلى فترة الإصلاحات خلال السبعينات، حين اتخذت بكين نهجاً اقتصادياً فريداً فهو ليس رأسمالي كالولايات المتحدة الأمريكية ولا اشتراكي بل نهج مشترك بينهما، وذلك انطلاقاً من الفكرة القائلة أن الرأسمالية والاشتراكية ليست

^{١٨٦} محمد الخطيب جهاد عمر. العلاقات الأمريكية - الصينية "آفاق الصراع والتعاون". المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ النشر ١٧ يونيو ٢٠١٧. تاريخ الاطلاع: ١٣ - ٦ - ٢٠٢١. على الرابط: <https://democraticac.de/?p=32724>

^{١٨٧} وجه الرئيس هو جينتاو هو جيش التحرير الشعبي من أجل التحضير لمهام تاريخية جديدة ترتبط أساساً بحماية المصالح الوطنية الآخذة بالاتساع والمساعدة في حفظ السلام العالمي وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وعمليات الإجلاء وحماية خطوط الاتصال البحري وعمليات حفظ السلام ومكافحة القرصنة منذ عام ٢٠٠٤، وذلك بهدف إظهار الصين قوة كبرى تتمتع بمسؤولية عالمية. وبالفعل فقد كثفت الصين أنشطتها في بعض هذه المجالات بوضوح؛ كالمشاركة في عمليات الحراسة الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٨^[١٨٧]. وفي السياق نفسه، أشار الكتاب الأبيض الذي صدر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في الحكومة الصينية في ٣١ شباط ٢٠١١ إلى أنّ الصين أرسلت ١٧٣٩٠ عسكرياً في ١٩ مهمة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وأضاف الكتاب الأبيض أنّ لدى الصين ١٩٥٥ عسكرياً برتب مختلفة يخدمون في تسع مناطق لبعثات الأمم المتحدة. وتعد الصين بذلك أكثر دولة أرسلت عدداً من أفراد حفظ السلام إذا ما قورنت بأي دولة أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. انظر: **الكتاب الأبيض: الدفاع الوطني الصيني بتعهد بحماية السيادة والسلام**. صحيفة الشعب اليومية الصينية. تاريخ النشر: ٣١ - ٣ - ٢٠١١. تاريخ الاسترجاع ٢٥ - ٦ - ٢٠٢١. على الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/31664/7336622.html>

عقائد وإنما هي صيغ وأساليب قابلة للتعديل والتطوير، إلا أن النهضة الحقيقية للاقتصاد بدأت منذ التسعينات، ليشهد مع بداية القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً استحق لقب المعجزة الاقتصادية، إذ حقق معدلات نمو سريعة، ووصل الناتج القومي الإجمالي الصيني نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨٧.٦ مليار دولار لتحل بذلك محل اليابان في المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ويتوقع بعض الخبراء احتلالها المرتبة الأولى عالمياً عام ٢٠٣٠^[١٨٨].

نمت تجارة الصين الخارجية بنحو ٣٠% منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وقدر حجمها عام ٢٠٠٨ بنحو ٢٠٥٦١ تريليون دولار منها ١٠٢٤٩ تريليون دولار كصادرات، و١٠١٣٢ كواردات. ليرتفع حجم التجارة الخارجية إلى ٢٠٩٧٣ عام ٢٠١٠ بفائض قدره ١٨٣.١ مليار دولار، ولا يختلف الأمر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، إذ قفزت منذ عام ١٩٨٣ من ٦٣٦ مليون دولار إلى ٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، و٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

يقدم العرض السريع للنمو الصيني العديد من التساؤلات أهمها: ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من صعود الاقتصاد الصيني وكيف تتعامل معه، وما دور صعود الاقتصاد الصيني في اذكاء التنافس الأمريكي-الصيني.

في الواقع، تختلف آراء الباحثين والدارسين حول إذا ما كان نمو الاقتصاد الصيني في التسعينات قد أثر على التنافس الأمريكي-الصيني أم لا. وينقسم الباحثون والمحللون في ذلك في اتجاهين مختلفين. يرى الأول منهما أن النمو الاقتصادي الصيني لن يستطيع تجاوز أو حتى موازنة نظيره الأمريكي بسبب المشكلات التي يعاني منها، فيما يرى الثاني أن معدلات النمو السريعة واختراق البضائع الصينية أسواق العالم وتزايد العجز التجاري الأمريكي مع الصين سيؤدي في النهاية إلى احتلال الصين مكانة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً ومن ثم سياسياً وعسكرياً وحتى ثقافياً. ومن مؤيدي الاتجاه الأول جوزيف ناي الذي يعترف في كتابه المعنون بـ هل انتهى القرن الأمريكي؟ بضخامة وقوة الاقتصاد الصيني حيث يبين أن إطلاق مصطلح الصعود الصيني ليس

صحيحاً وأن التعبير الصحيح لتنامي القدرات الاقتصادية هو تعافي الصين، وذلك لأن الصين كانت دائماً تمتلك أضخم اقتصاد عالمي وسوف تعيد بناء هذا الاقتصاد بثبات وهدوء ليسترد مكانته من جديد، في الوقت نفسه يجادل بأن سرعة معدلات النمو التي تحقّقها الصين التي بادر الكثير من الباحثين بتسميتها المعجزة الصينية، ويفضلها وضع العديد منهم سيناريوهات نهاية القرن الأمريكي وانتقال مركز النظام العالمي إلى الصين لتؤهل هذه الأخيرة لمنافسة القوة الأمريكية. ذلك أن دخل الفرد الصيني يعادل ٢٠% من نظيره الأمريكي، والاقتصاد الأمريكي يساوي ضعفي نظيره الصيني، وحتى إن تجاوز الناتج المحلي الصيني الناتج المحلي الأمريكي فإن الاقتصاد الأمريكي يبقى متفوقاً في التكوين والتطور، إذ لا يزال يعاني الاقتصادي الصيني من ضعف الامكانيات التكنولوجية، فضلاً عن وجود مناطق ريفية تعاني مشكلات كبيرة^[١٨٩].

في الاتجاه نفسه تبرز آراء بريجنسكي الذي يشير في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى السالف الذكر إلى عدة نقاط وهي أولاً: استحالة تمكن الصين من المحافظة على معدلات النمو الكبيرة في الأعوام القادمة لأن المحافظة على هذه المعدلات يتطلب قيادة وطنية فعالة، وهدوء سياسي، وانضباط اجتماعي داخلي، ومعدلات توفير عالية، وتدفق عال جداً ومستمر للأموال الأجنبية الموظفة في هذه البلاد، واستقرار إقليمي. وبما أنه من غير المرجح تمكن الصين جمع هذه المقومات فلا بد من توقف عجلة النمو الاقتصادي. ثانياً: إن وتيرة النمو السريعة للصين ستؤدي إلى تأثيرات جانبية سياسية يمكنها أن تحد من النمو الاقتصادي. ثالثاً: ازدياد استهلاك الصين للطاقة لن يؤدي لوضع أعباء على الموارد الاقتصادية الصينية بسبب التكاليف العالية فحسب، بل سيجعل الصين أيضاً أقل مناعة للضغوط الداخلية. رابعاً: امكانية تعرض الصين لمشكلات داخلية نتيجة عدم التساوي في النمو الاقتصادي بين مناطق الجنوب والشرق الساحليين، ومراكز المدن الرئيسية وبين مناطق الجزر الريفية^[١٩٠].

في هذا السياق يمكن النظر إلى رأي المحلل السياسي الكسندر نازاروف الذي يقدم تحليلاً وسطياً فيما يتعلق بالصعود الصيني الاقتصادي ومستقبله خلال مقالة له بعنوان حول الانهيار المرتقب للاقتصاد الصيني أو

^{١٨٩} - ناي (٢٠٠٧). ص: ٤٨.

^{١٩٠} - بريجنسكي (١٩٩٩). ص: ١٥٢-١٥٣.

لماذا ستتضرر الصين على الولايات المتحدة الأمريكية يجادل فيها حول إمكانية انهيار الاقتصاد الصيني وتوقف عجلة النمو الاقتصادي السريع، ويستند في ذلك على أمرين، اعتماد الصين على طباعة تريليونات من الأموال غير المغطاة ببضائع، ومعاناة الاقتصاد من تراكم الديون، وبما أنه من غير الممكن زيادة الديون إلى أجل غير مسمى، فستبدأ مدفوعات الفائدة في استهلاك حصة أكبر من الدخل، وينخفض الاستهلاك، ويتراجع خلفه الإنتاج، لتؤدي تلك التريلينونات المطبوعة من الأموال إلى تسريع عملية التضخم المفرط، وتوقف التجارة العالمية ومن ثم الانهيار. ولكن بحسب تحليله لدى الصين ما يمكنها من تجاوز ذلك حيث تتمتع باستقرار داخلي يمكنها من تجاوز الأزمات الاقتصادية في حال حدوثها، وتمتلك قوى انتاجية هائلة ستعتمد عليها حتى في حال الانهيار المالي وبالتالي لن تنهار عجلة النمو وإن تراجعت مستوياتها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات كبيرة في جميع المجالات وبالتالي فإن انهيار الاقتصاد الأمريكي سيقابله استغلال صيني لملي الفراغ الناجم عن ذاك الانهيار وتوسيع النفوذ الاقتصادي وحل مشكلة الديون. ويعتمد نازاروف في تحليله على المقارنات التاريخية، حيث يشبه الصين بالولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية، في حين يشبه هذه الأخيرة بالغرب المنهار من جراء المشكلات والحروب، ويرأيه كما استقادت الولايات المتحدة الأمريكية من الانهيار الغربي وأصبحت القوى العظمى فستبادر الصين إلى العملية نفسها، وستنتزع مكانة واشنطن، ويخلص نازاروف إلى نتيجة مفادها: >> الولايات المتحدة الأمريكية محكوم عليها بالسقوط، والصين محكوم عليها بأن تصبح زعيمة العالم لبعض الوقت^{١٩١}<< .

يحمل تحليل نازاروف الكثير من المعطيات اللافتة والتي يمكن الاعتماد عليها للقول بأن نمو الاقتصاد الصيني سيشكل عقبة وتهديد لقوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وستحاول الإدارة الأمريكية احتواءه وتحجيمه سواء عن طريق خلق المشكلات والتحديات أو فرض العقوبات على الصين أو شركائها وبذلك يكون نمو الاقتصاد عامل رئيس لتوجيه التنافس الأمريكي- الصيني. ويمكن تأكيد ذلك من خلال بالاستناد على اعترافات

^{١٩١} - نازاروف، الكسندر. الانهيار المرتقب للاقتصاد الصيني أو لماذا ستتضرر الصين على الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا اليوم RT ،

تاريخ النشر ١٢-٣-٢٠٢١، تاريخ الاسترجاع ٢٥-٦-٢٠٢١. على الرابط الآتي:

العديد من الخبراء الأمريكيون القائلين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أكبر منافس لها وهي الصين، إذ يتصاعد نمو الاقتصاد الصيني على حساب نظيره الأمريكي، ولاسيما في ظل العجز التجاري الذي يعانيه الاقتصاد الأمريكي مع الصين البالغ ٢٢٦.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ . وتنتقد الولايات المتحدة الأمريكية اخفاء الصين القيم الحقيقية لعملتها والتي تجعلها اقل ب ٤٠% لأنه يؤدي إلى انخفاض أسعار البضائع الصينية مقابل ارتفاع أسعار الأمريكية^{١٩٢} .

سواء أتحققت نبوءة الاتجاه الأول المؤمن بعدم جدوى صعود الاقتصاد الصيني وعدم تمكنه من موازاة القوة الاقتصادية الأمريكية أو الثاني المؤمن بتفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأمريكي واحتلال الصين مرتبة القوة العظمى الأولى عالمياً خلال السنوات المقبلة فلا خلاف حول نقطة رئيسة وهي أن الاقتصاد الصيني يشهد ثورة حقيقة على جميع الأصعدة سواء أكان في نسب النمو أو الناتج القومي أو التبادل التجاري، وهو الأمر الذي سينقل الصين إلى مصاف القوى العظمى اقتصادياً، وأنه وفي حال نجحت بكين في المحافظة على تطورها ونموها واستثمار اقتصادها لبناء قواها الأخرى فلاشك أنها ستوازي القوة الأمريكية ولاسيما إن استمرت المشكلات والتحديات التي تواجه هذه الأخيرة، ولربما ستجبح بكين في انتزاع مكانة الدولة الأولى عالمياً ولو بعد مدة زمنية طويلة.

وفي حال تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي من حيث الحجم وليس التطور، فإن العلاقات الصينية - الأمريكية لن تخرج من نفق الغموض الذي دخلته منذ سنوات طويلة. فعلى الرغم من أن آخر ما يرغب فيه الطرفان هو الصراع والاستمرار في الحفاظ على مستوى مُسيطرٍ عليه من التنافس، يُعدّ انعدام الثقة واختلاف ميزان القوى عوامل مؤثرة في طبيعة العلاقات بينهما^[١٩٣].

^{١٩٢} - حذفاني (٢٠١١). ص: ٦٢.

^{١٩٣} غودمو، فرانسوا. العلاقات الصينية-الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، ترجمة محمود العابد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧

تشرين أول ٢٠١٣. تاريخ الاسترجاع ١٨ - ٦ - ٢٠٢١. على الرابط: studies.aljazeera.net

وحول التساؤل عن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع النمو الاقتصادي الصيني وحماية مصالحها، فيمكن الإشارة إلى طريقتين، تتمثل الأولى منهما في التوازن الجماعي، وحجتها في ذلك هو عدم القدرة على وقف أو منع النمو الصيني؛ فالصين مستمرة في الصعود كقوة دولية مع تغير في ميزان القوى المقابل. انطلاقاً من ذلك وبدلاً من المواجهة يمكن الحفاظ على التحول الإيجابي من خلال القوة الجماعية لتحالف الدول ذات التفكير المماثل. هؤلاء الشركاء ملثمون استراتيجياً ويمكن أن يكونوا - بتشجيع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - قادرين على تكوين نظامٍ يتمتع بدرجة عالية من التعاون والتنسيق^[١٩٤].

أما الطريقة الثانية فتتمثل في الضغوط الشاملة من خلال تكثيف المبادرات العسكرية والدبلوماسية والجيو اقتصادية؛ إذ تهدف هذه الضغوط إلى تحقيق النفوذ والسيطرة في مناطق كثيرة من العالم، ولاسيما في المحيطين الهندي والهادي^[١٩٥].

٢ - مظاهر التعاون المشترك

يشير كتاب "الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان" إلى أنّ الاتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هي الأكثر عمقاً والأكثر اتساعاً على الرغم من التناقضات الواضحة بين البلدين. ويدلل على ذلك بقوله: إنّ التناقضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والهند وإندونيسيا وغيرها من الدول الكبرى ليست بارزة كحال التناقضات الأمريكية - الصينية، إلا أنّ اتصالات الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول لم تصل إلى مستوى الاتصالات التي تقيمها مع الصين عمقاً وشمولاً. وقد انعكست تلك الاتصالات إيجاباً على دفع تطوير العلاقات الثنائية نحو الأمام، ومنعت حدوث تناقض بين البلدين. وقد أكدت حكومة واشنطن أنها تجري اتصالات شاملة مع الصين في الوقت الذي تحرص فيه الحكومة الصينية على إقامة اتصالات شاملة مع أوساط المجتمع الأمريكي كافة على الرغم من أنّ الأهداف الاستراتيجية للطرفين مختلفة اختلافاً واسعاً^[١٩٦].

¹⁹⁴ BRESLIN (2010), p :134

^{١٩٥} - حكيم (٢٠١٦)، ص: ٤٤.

^{١٩٦} تشنغ. دونغ (٢٠٠٣)، ص: ١٩ - ٢٠.

٢-١ - في المجال الاقتصادي

٢-١-١ - التبادل التجاري

تعود العلاقات التجارية بين الصّين والولايات المتحدة الأمريكية إلى زمن المستعمرات البريطانية الأمريكية في القرن السابع عشر. استمرت التجارة بالتطور، حيث مثلت مادة الأفيون السلعة الأساسية التي روجتها الولايات المتحدة لمعادلة الميزان التجاري مع الصّين وتعويض الفاقد الفضي المدفوع ثمنًا للمشتريات الأمريكية، وذلك في عشرينيات القرن التاسع عشر. ومع توسع التجارة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر مع أوروبا بقيت التجارة الصّينية ثابتة، وكانت نسبتها أقلّ من إجمالي التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي الربع الأخير من القرن العشرين، استفاد التجار الأمريكيون من إعادة الصّين فتح تجارتها ومن السوق الصّينية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة. إلا أنّ عاملي السكان الذين لا يتمتعون بدخل عالي ووجود حكومة صينية تعمل بقوة على حماية صناعاتها الوطنية وتنمية اقتصادها أدى إلى اختلال جديد في التوازن التجاري، وأعاد طرح الكثير من التساؤلات حول الكيفية التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع القضية^[١٩٧].

الأمن والاقتصاد والتجارة في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا ثلاث ركائز للعلاقات الأمريكية - الصّينية، وهما مرتبطان ببعضهما بعضًا. انطلاقًا من هذه المعادلة تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الأمور الثلاثة بصورة متكاملة حيث تسعى باستمرار إلى تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المناطق والحفاظ عليهما. فمناطق شرق آسيا والمحيط الهادي تتلقى ثلث الصادرات الأمريكية، وكثير من مناطق في جنوب الصّين وهونغ كونغ وتايوان تتمتع بنشاط تجاري وحركة اقتصادية كبيرة وتحتل المرتبة الثالثة في تزويدها بالمواد الخام والمصنعة^[١٩٨].

الاعتمادية المتبادلة بين الطرفين لها فوائدها ومساوئها. الفوائد من تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية متبادلة بين الطرفين؛ الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تمويل العجز الذي تعاني منه، والصّين لتحفيز النمو

¹⁹⁷ Early American Trade with China, teacher Background, 2006. Wibesite :

<http://teachingresources.atlas.illinois.edu/chinatrade/introduction04.html>

^{١٩٨} تشنغ. دونغ (٢٠٠٣)، ص: ٢٠

الاقتصادي الذي يعتمد على الأسواق الأمريكية في استيعاب منتجاته، إضافة إلى تحقيق النهضة التكنولوجية. انطلاقاً من تلك الحقيقة وصف الكثير من المهتمين العلاقة الاعتمادية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بأنه تشبه الرهينة المتبادلة^[١٩٩]: الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين والوجهة الأولى للصادرات، والعلاقة التكافلية بين رأس المال الأمريكي والمعرفة والتكنولوجيا والمستهلكين وبين تعطش الصين لهذه العوامل الأربعة^[٢٠٠].

أما المساوئ أو الأخطار التي يمكن أن تنتج عن هذا النوع من العلاقات بالنسبة للصين فسيكون إغلاق المصانع الصينية نتيجة فقدان الأسواق الأمريكية الذي سيؤدي بدوره إلى ركود اقتصادي وتزايد نسب البطالة. أما في حالة النزاع أو الصراع فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تغلق أكثر من ثلث منافذ التجارة الصينية^[٢٠١]. الوضع الدولي عمومًا، وأوضاع وظروف الولايات المتحدة الأمريكية والصين أوجدت حالة متشابكة من العلاقات بينهما. ففي الوقت الذي توظف فيه الولايات المتحدة الأمريكية قدراتها من أجل التحكم والسيطرة على الصعود الصيني بحيث لا يهدد المصالح الأمريكية ويضر بها، تعارض الصين دورها الهيمنة الأمريكية قولاً وفعلاً بهدف الحفاظ على مصالحها. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إضعاف الصين ومنعها من أن تصبح قوة كبرى منافسة لها، فإنها في الوقت نفسه لا تريد رؤية الصين تتهاور؛ فمصالحهم التجارية والاقتصادية تغطي على الخلافات الكبيرة بينهما، وتجبر الطرفين على العمل من أجل الحفاظ عليها. وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ختام جولتها الآسيوية في شباط من عام ٢٠٠٩ عن هذه الحالة حين تحدثت عن أن الاقتصاد الصيني والأمريكي إما أن يخرجاً معاً أو أن يسقطاً معاً، وأن تعافي الاقتصاد العالمي مرهون بالتعاون الصيني - الأمريكي^[٢٠٢].

¹⁹⁹ CLEGG, J.(2009). **China's Global Strategy Towards a Multipolar World**, Pluto Press, New York. pp. 26

²⁰⁰ BRESLIN (2010), p :133

²⁰¹ CLEGG (2009), pp: 26 – 29.

²⁰² LEGG(2009), pp: 29

غالبًا كانت تتعرض العلاقات بين واشنطن وبكين إلى الكثير من المشكلات على خلفية أحداث متعددة، إلا أنَّ أهمية العلاقات وحجمها وتأثيرها كانت أكبر وأقوى؛ بحيث تُجبر الطرفين على العودة إلى سكة التفاوض. فبعد حادثة التصادم بين طائرة التجسس الأمريكية وبين مقاتلة صينية بالقرب من جزيرة هاينان، عادت العلاقات وتحسنت بفعل أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وإطلاق الحوار الاستراتيجي الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ والنظر إليه على أنه منصة دائمة لمناقشة المواضيع الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك^[٢٠٣].

تُعَدُّ الصَّينُ أكبرَ شريكٍ تجاريٍّ للولايات المتحدة الأمريكية، وهي في الوقت عينه ثالثُ أكبر سوقٍ يُمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تصريف منتجاتها بعد أسواق المكسيك وكندا. وفي عام ١٩٥١، علّقت الولايات المتحدة الأمريكية تجارتها مع الصَّين قبل أن تعود بعد ثلاثة عقود من إعادة العلاقات التجارية المشروطة بينهما؛ إذ شهدت العلاقات التجارية بينهما في العقود الثلاثة الأخيرة استقرارًا ملحوظًا تعززت فيها التجارة والاستثمارات وذلك ابتداءً من عام ٢٠١١.

كما شهدت الاستثمارات المباشرة للشركات الصَّينية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نموًا كبيرًا. فالصَّين تعد أكبر مستثمر أجنبي في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من رفض الحكومة الأمريكية كثيرًا من محاولات الشركات الصَّينية شراء شركات أمريكية تعمل في مجال الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة. وقد استفادت الشركات الصَّينية من الفرص الكبيرة التي توفرها السوق الأمريكية ومن التقدم التكنولوجي والإداري^[٢٠٤].

^{٢٠٣} باكير، علي حسين محمود، (٢٠١٦). مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، (أطروحة دكتوراه)،

جامعة بيروت العربية. بيروت. لبنان. ص: ١٧٤

^{٢٠٤} منكاش، زينب عبد الله. (٢٠١٥). العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة. اطروحة دكتوراه. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة النهدين. كلية العلوم السياسية. اشراف: رفاة شهاب أحمد الحمداني. بغداد: العراق. عدد الصفحات: ٣٨٢. ص ٢٠٥

٢-١-٢ - في مجال تأمين مصادر الطاقة

لا يختلف أحدٌ على أنَّ مصادر الطاقة بمختلف أشكالها تعد أحد المقومات الأساسية لديمومة المجتمعات الإنسانية وبقائها، إضافة إلى أنها المحرك الرئيس في عمليات النمو الاقتصادي. تتنوع أشكال مصادر الطاقة وتعدد، ويبقى الوقود الأحفوري؛ النفط والغاز الطبيعي والفحم أهم مصادر الطاقة وأكثر استخدامًا. إضافة إلى هذا النوع من مصادر الطاقة، هناك الطاقة البديلة المتمثلة في الطاقة الشمسية، والطاقة الجوفية وطاقة الرياح والطاقة النووية. ولكل نوع من هذه المصادر مشكلاته ومخاطره على المجتمعات البشرية. فالوقود الأحفوري قابلٌ للنضوب، والطاقة البديلة تحتاج إلى تقنيات معينة إضافة إلى كلفتها العالية، أما الطاقة النووية فتعد الأخطر بسبب النفايات المشعة التي يمكن أن تنتج عنها إضافة إلى مشكلة التخلص منها على الرغم من انتشار استخداماتها السلمية. ويرتبط بالطاقة مفهوم أمن الطاقة.

تشكل قضية تأمين الطاقة ومصادرها أحد أهم القضايا في سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية. فقضية تأمين مصادر الطاقة ليس بالأمر الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قورنت بالصين. إضافة إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت مهتمة بتأمين مصادر الطاقة لأسباب تنموية واقتصادية بالدرجة الأولى، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فالحسابات أوسع وأكثر اتساعًا من التقديرات الداخلية أو التنموية، بل هي مرتبطة بالاعتبارات العسكرية ومفهوم الهيمنة السياسية^[٢٠٥].

على الرغم من أنَّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بأمن الطاقة قد خضع إلى حد كبير لسياسة التنبؤات، ولاسيما تلك التي كانت تنذر بقرب نفاذ الاحتياطيات. كانت هذه التنبؤات وراء رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الموارد الخارجية من النفط والغاز، وهو ما يمكن أن يحقق لها أمن الطاقة من جهة، ويعكس إدراكها الكبير للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط والغاز، وقدرته على التأثير في مكانتها

^{٢٠٥} محمد، خديجة عرفة. (٢٠١٤). أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

الدَّولِيَّة وتعزيز قدراتها القومية من جهة ثانية؛ ومن هنا بدأت القوى الكبرى في بدايات القرن الماضي بالتركيز على ضرورة السيطرة على مصادر الطَّاقة مباشرة من مصادره^[٢٠٦].

أصبح تأمينُ الحصول على الإمدادات من موارد الطَّاقة وضمان الحصول عليها يمثلُّ أكثر التحديات أهمية لدى الدول من دون استثناء، ولاسيما مع تزايد أهمية الطَّاقة في الاقتصاد العالمي. فالدول التي تعد من كبار المستوردين للنفط مثل الولايات المتحدة الأمريكيَّة والدول الاتحاد الأوربي واليابان والصَّين تعمل على سياسة تهدف إلى الحد من التبعية للبتروول بوصفه المصدر الأساسي للطاقة، والحدُّ من التبعية للدول المنتجة للطاقة^[٢٠٧].

أصبحت مصالح الصَّين الاستراتيجية تعتمد على حماية طرق الإمداد بالطَّاقة التي تصل إلى الصَّين من خلال المضائق والممرات البحرية؛ فلا يمكن للصين أن تحقق أمنها الطاقوي وأن تضمنَ حمايته إلا من خلال تأمين الطرق التي تنقل النفط والغاز، أي حماية الممرات البحرية^[٢٠٨].

^{٢٠٦} - محمد (٢٠١٤)، ص: ٧٠.

^{٢٠٧} البدراني (٢٠١٦)، ص: ٢٧٧.

^{٢٠٨} باكير، علي حسين. تحولات الطاقة وجيوبوليتيكا الممرات البحرية: "ملفاً نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ النشر ٨ حزيران ٢٠١٤، تاريخ الاسترجاع ٢٧ - ٦ - ٢٠٢١، على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014>

خاتمة

بعد دراسة التنافس الأمريكي- الصيني يمكن القول تشكل العلاقات الأمريكية- الصينية المثال الأبرز على حالة التنافس في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائي القطبية بسبب تنوع العلاقات وتشابكها بدءاً من العداء والتوتر، مروراً بالمصالمة وانتهاءً بالتعاون والشراكة في مختلف المجالات. وفي حين تمثل الهيمنة والنمو الاقتصادي والتحديث العسكري والتكنولوجي أهم مصادر الخلاف الأمريكي- الصيني، تمثل القضايا الاقتصادية ولاسيما في مجال تأمين مصادر الطاقة أهم مظاهر التعاون بين واشنطن وبكين.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء القوة الصينية عن طريق تحجيمها وفرض العقوبات عليها والتعاون معها أحياناً بدل معاداتها، ومنحها جميع التسهيلات لتحقيق نهضتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية مقابل عدم اعتراض بكين على إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية أو الدبلوماسية، بل مساعدتها على تعزيز الهوية الأمريكية بما أنها قوة متكاملة، وتحقيق المصالح الأمريكية العالمية وهو الأمر الذي يفسر مدّ الإدارة الأمريكية يدّ العون لدخول بكين إلى العديد من المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ٢٠٠١ ومدها بالتكنولوجيا اللازمة لتحديث قواها العسكرية والاقتصادية، وفتح أسواقها للاستثمارات والتجارة الصينية.

من جانبها أدركت الصين حاجتها للاعتماد على قوة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها لتحقيق أهدافها وتطوير القوة الأمريكية لصالحها، لا لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي تمتلك من الوسائل العسكرية ما يؤهلها لفرض هيمنتها بالسلم أو القوة على دول العالم كافة، بل لأنها تمتلك وسائل دبلوماسية قادرة من خلالها على الضغط على الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية، وهي مصدر رئيس للتكنولوجيا المتطورة والكفاءات العسكرية، إضافة لكونها سوقاً واسعة يمكن استثمارها وإقامة علاقات تجارية معها. وبذلك عملت بكين على اتباع سياسة أطلق عليها العديد من الباحثين اسم النفس الطويل، وقامت على أساس تحقيق الأهداف بهدوء وثبات، فسعت أولاً إلى إزالة آثار تيان آن مين العقبة الأولى في مسيرة الصعود الصيني من خلال تأكيد الصعود السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وإظهار حسن النية والحرص على عدم منازعة المكانة الأمريكية، بل الانصياع للطلبات الأمريكية في القضايا العالمية كما حدث في حرب

الخليج الثانية والثالثة، كما سعت لتنمية اقتصادها من خلال فتح أسواق العالم أمام صادراتها ووارداتها، وتحويل أراضيها إلى وجهة استثمار أساسية لدول العالم، والحصول على الكفاءات الادارية والتكنولوجيا المتطورة التي تعد واشنطن مصدراً رئيساً لها.

الفصل الثالث

التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي

بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

مقدمة

أولاً: محددات التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي

١- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من المنظورين الأمريكي والصيني

١-١- من المنظور الأمريكي

١-٢- من المنظور الصيني

٢- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين

٢-١- من المنظور الأمريكي

٢-١-١- موارد الطاقة

٢-١-٢- الأسواق والاستثمارات

٢-٢- من المنظور الصيني

٢-٢-١- موارد الطاقة

٢-٢-٢- الاستثمارات والأسواق

ثانياً: قضايا التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي

١- أمن الخليج العربي: تطور الرؤية والمفهوم

١-١- مفهوم الأمن

١-٢- الأمن الإقليمي وأمن الخليج العربي

١-٣- المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي

١-٤- المفهوم الصيني لأمن الخليج العربي

١-٥- المفهوم الخليجي لأمن الخليج العربي

١-٦- أمن الخليج العربي في مفهوم التنافس الأمريكي - الصيني

٢- أمن الطاقة

مقدمة

إذا كانت مظاهر ووسائل التنافس الأمريكي - الصيني متعددة ومتنوعة، فإن المناطق التي تدخل في دائرة هذا التنافس لا تقل تعددًا أو اتساعًا. فهذا التنافس يبدأ من الجوار الصيني في منطقة المحيط الهادي ولا ينتهي في منطقة الخليج العربي التي هي موضوع دراسة هذا الفصل. يتناول هذا الفصل محورين أساسيين هما الأهمية التي يتمتع بها الخليج العربي التي دفعت الدولتين للتنافس عليه والسيطرة على ما يتمتع به من إمكانات حسب منظور كل دولة. أما المحور الثاني فيركز على إحدى أهم القضايا حساسية بالنسبة للدولتين إضافة إلى منطقة الخليج العربي. وسوف يتم التركيز على الكيفية التي تنتظر فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى أمن الخليج العربي وما يتعلق به، ولاسيما أمن الطاقة.

تمثل المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج العربية على وجه الخصوص عاملاً استراتيجياً حاضناً لحاضر التنافس الأمريكي - الصيني ومستقبله ؛ إذ إن المنطقة العربية تعد من أكثر - إن لم تكن أكثر - المناطق حيوية وديناميكية في العالم، وهي في الوقت عينه غنية بموارد الطاقة والمواد الأولية، وهي أيضاً سوقاً واعدة ومفتوحة للدول المنتجة، إضافة إلى أن تاريخها شهد وما يزال يشهد بأنها أكثر المناطق في العالم التي تحتضن أكثر قضايا العالم حساسية وحيوية وتأثيراً وتأثراً بالنظام الدولي القائم والعلاقات الدولية.

أولاً: محددات التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي

مما لا شك فيه أن للطرفين الأمريكي والصيني رغبات وخططاً استراتيجية كبيرة للوجود بفاعلية في منطقة الخليج العربي في ظل تصاعد التنافس وتعدد مجالاته. فالصين التي ترغب في التوجه الفاعل والمثمر نحو المنطقة العربية تعلم أن الوجود الفاعل في تلك المنطقة ليس أمراً سهلاً المنال أو سهلاً التحقيق في ظل وجود الكثير من العوامل والمعوقات في المنطقة العربية أو في الصين نفسها وعلاقتها مع الطرف العربي. على الجانب الآخر، إن الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة فعلياً في المنطقة العربية الحيوية للمصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والحضارية بوصفها قوة عظمى لن تتخلى بسهولة عن هذا الواقع في الوقت الذي تعاني فيه من صعوبات كثيرة ناتجة عن سياساتها من جهة وعن ظروف المنطقة العربية من جهة ثانية وظهور قوة منافسة لا حدود لطموحها العالمي من جهة ثالثة. فلكل دولة؛ الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية منظورها الخاص لمنطقة الخليج العربي، وأهمية خاصة يتمتع بها في استراتيجية كل طرف.

١ - الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من المنظورين الأمريكي والصيني

مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات القديمة المستمدة من كلمة Strategos الإغريقية، ويعني فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحرب، وفن إدارة العمليات العسكرية بعد نشوبها. وقد شهد هذا المصطلح تطوراً كبيراً حتى أصبح يُقصد به التخطيط المستقبلي الرأش الذي يهدف إلى تحقيق غايات عليا وفق وسائل وأدوات إجرائية وعملية محددة^[٢٠٩]. انطلاقاً من هذا التعريف، تعتمد الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء في استراتيجيتهما كلّ ما يمكنهما من تحقيق أهدافهما ومصالحهما بالدرجة الأولى دون النظر إلى الجهة أو الطرف الذي يمكن أن يحقق لهما تلك الأهداف أو يضمن لهما تلك المصالح.

التوجه الأمريكي - الصيني تجاه منطقة الخليج العربي أخذ أبعاداً استراتيجية مهمة كونه مصدراً رئيسياً للطاقة ومركز جذب للاستثمارات الأجنبية التي تدخل في مجال الطاقة وكل ما يرتبط بها. وبسبب إدراك قيادة

^{٢٠٩} - سبانير (د.ت) ص: ٢١٥.

البلدين أهمية ما يتمتع به الخليج العربي سعت نحو توظيف إمكانات هذه المنطقة ومزاياها في خدمة مصالحهم وتحقيق الأهداف التي وضعتها سياسة البلدين. فعلى الرغم من التغير في الوسائل والأدوات التي اعتمدتها الدولتان ما تزال أهمية الخليج العربي مستمرة بفضل الموقع الجغرافي والميزات الاستراتيجية التي ترتبت على هذا الموقع. وتأتي أهمية الخليج العربي بالنسبة للقوتين العظميين من الموقع الجغرافي الذي تمتع به حيث يقع في قلب العالم القديم، وهو من أهم المنافذ المائية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما مضيق هرمز الذي يحظى بأهمية اقتصادية كبيرة ترتبط بمصالح كثير من الدول في العالم كونه معبراً حيوياً للسفن التي تحمل مختلف أنواع البضائع ومصادر الطاقة المتنوعة^[٢١٠].

١-١ - من المنظور الأمريكي:

لم تكن منطقة الخليج العربي في أي يوم بعيدة عن أنظار الولايات المتحدة الأمريكية لما تتمتع به من أهمية استراتيجية سواء ما يخص الطاقة أم الموقع الاستراتيجي وتأثيرها وتأثرها في أي أزمة يمكن أن تعيشها المنطقة العربية. فمنطقة الخليج العربي هي جزء مهم من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي الذي لا يمكن للأمن العالمي أن يتحقق من دونه. ومما زاد من أهمية منطقة الخليج العربي في المنظور الأمريكي هو أن التهديدات لم تعد تقليدية حيث فُرض على الدول ضرورة التعاون الاستخباراتي والأمني والدفاعي^[٢١١]، كما أنها تحتوي أهم القضايا التي تجعل لها دائم التأثير في سياسات كل الدول، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية^[٢١٢].

تركز استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، ولا سيما الخليجية منها؛ إذ بدأت باعتماد استراتيجية الاحتواء المزدوج الموجّه لإيران والعراق وتقييد النفوذ السوفييتي والتقليل من

^{٢١٠} علي سليم كاطع، (د. ت.). أثر النفط في التوجه الأمريكي - الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد العددان ٧٧ و ٧٨. ص ٣٣٥.

^{٢١١} العلاقات الخليجية - الأمريكية نموذجاً (دراسات). مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٢٣ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع

١٠ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط: <https://www.derasat.org.bh/a-gulf-us-relations-model/?lang=ar>

تأثيره في منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على استمرار تدفق النفط خلال فترة الحرب الباردة، إضافة إلى حماية أمن حلفائها الرئيسيين، ولاسيما السعودية وإيران حتى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ بدأت مرحلة جديدة في تخطيط استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تتطلب من الطرفين الأمريكي والعربي الخليجي إعادة النظر في شكل تلك العلاقة وطبيعتها؛ الولايات المتحدة الأمريكية فيما إذا كان لديها استراتيجية دائمة لمنطقة الخليج العربي تعكس الأهمية التي يتمتع بها في المنظور الأمريكي، وهل عليها أن تستمر في رؤية استراتيجيتها تجاه تلك المنطقة جزءاً من استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، ودول الخليج العربية التي يجب عليها أن تعيد حساباتها الاستراتيجية بما يتناسب مع الوضع العالمي الجديد ووفقاً لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما إذا كان عليها البدء في البحث عن ضامنٍ استراتيجيٍّ جديد^[٢١٣].

عُدَّت عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣ التطبيق العملي لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة في منطقة الخليج العربي، إلا أن نتائج تلك العمليتين أدتا إلى بروز بوادر انعدام الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي، الأمر الذي سمح للصين باستغلال الموقف ومحاولة تثبيت أقدامها الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة، حيث وجدت هذه الأخيرة في بكين بديلاً مرضياً عنه يتمتع بسياسة الحياد ولا يتدخل في شؤونها الداخلية، ويعمل على توفير احتياجاتها الاقتصادية سواء أكان من ناحية الاستثمار أم التبادل التجاري أو تصدير التكنولوجيا رخيصة الثمن^[٢١٤].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية التغيرات الجديدة التي طالت علاقاتها مع دول الخليج العربي، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في بداية تحول استراتيجيتها من الشرق الأوسط نحو الشرق الأقصى وذلك بناءً على رؤية صناع القرار في واشنطن بأن ميزان القوة العالمية آخذ بالميل نحو الشرق الأقصى مع وجود قوى آسيوية

^{٢١٣} سبانير (د.ت)، ص: ٢١٤

^{٢١٤} آيزنشتات، مايكل. العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي: سد فجوة المصادقية. ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ٢-٢-٢٠٢١ على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqat-byn-alwlayat-almthdt-w-mjls-altawn-alkhlyjy-sd-fjw-almstdaqyt>

صاعدة: الهند واليابان إضافة إلى الصّين التي تمتلك حجماً متزايداً من مقومات القوة العالمية الصلبة والناعمة. ومع ذلك بقيت منطقة الخليج العربيّ تتمتع باهتمام الولايات المتحدة الأمريكيّة، وبقيت ساحة النّزاع الرئيسة التي وجهت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكيّة رسائل إلى منافسيها، ولاسيما الصّين التي لم تعد بدورها تكتفي بنفوذها التقليدي، بل تسعى إلى توسيع فضاءات نفوذها وعلاقاتها لتصل إلى مستوى المنافس الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكيّة في مناطق نفوذها التقليدية في منطقة الخليج العربيّ^[٢١٥]، وما عملية غزو العراق إلا التطبيق العملي للأهداف و الاستراتيجية الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ والمنطقة العربيّة^[٢١٦].

لابد من القول أخيراً إنّ التوجه الصّينيّ الكبير تجاه منطقة الخليج العربيّ والتغير في ماهية العلاقات الأمريكيّة- الخليجية لا يعني تفوق الصّين على الولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة كما يرى بعض الباحثين. فالصّين على عكس الولايات المتحدة الأمريكيّة حديثة العهد في علاقاتها مع الدول الخليجية، وبدأت فعلياً بعد الغزو العراقي للكويت بإزالة آثار تيان آن مين عنها، ولذلك ما تزال بعيدة عن الإمساك بمفاتيح سياسية وعسكرية على وجه الخصوص تكون حقيقية وفعالة. فالصّين تستثمر في الاقتصاد والطاقة وتربط اقتصادها بالدول العربيّة بسبب حاجتها المتزايدة للطاقة كونها عصب نموها الاقتصادي، إضافة إلى أنّ الأسواق العربيّة مهمة لمنتجاتها وللمحافظة على استقرار ميزاتاتها التجاري الهش. في الوقت نفسه، لا نجد تدخلاً أو موقفاً عربياً حاسماً من قضايا الصّين الاستراتيجية مثل قضايا تايوان وبحري الصّين الجنوبي والشرقي حيث تؤكد الدول العربيّة وجود صين واحدة في إشارة إلى مسألة تايوان بصورة أساسيّة^[٢١٧].

^{٢١٥} حمشي، محمد. (٢٠١٧). الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية - الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية. مجلة المستقبل العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان، العدد ٤٦٠. ص ١٣٢

^{٢١٦} - سيتم تفصيل عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣ والأهداف الأمريكيّة وانعكاسات على التّنافس الأمريكي- الصّينيّ وعلى منطقة الخليج العربيّ في الفصل الرابع من البحث.

^{٢١٧} حمشي (٢٠١٧)، ص: ١٣٢. يُنظر أيضاً: النصار، أنس، خالد. (٢٠٢٠). الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات

دراسة استشرافية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت: لبنان. ص ١٣٢

١-٢- من المنظور الصيني

لأهمية المنطقة العربية في المنظور الصيني مفهومٌ مختلفٌ؛ إذ تزايدت هذه الأهمية تدريجياً منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩. في البداية عدم الاهتمام بين الطرفين العربي والصيني كان متبادلاً؛ لم تكن الأهمية بالمستوى ذاته التي وصلت إليه في الوقت الراهن على الرغم من عراقلة العلاقات التاريخية بين الطرفين. ويمكن تفسير عدم الاهتمام المتبادل هذا بأن الصين لم تكن بحاجة إلى موارد الدول العربية، والدول العربية لم تكن تنظر إلى الصين على أنها قوة عظمى يمكن أن يكون لها تأثير عالمي واسع. لذلك اقتصر الاهتمام العربي بالصين على المجالات السياسية والمبادلات الاقتصادية في نطاق محدود، بينما انحصر الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية في الإطار الثقافي والتبادلات التجارية من دون العمل على تأسيس قواعد تمكنها من ممارسة دور عالمي كباقي الدول الكبرى الأخرى.

تسعى الصين من خلال التقارب والانفتاح على الدول العربية الخليجية إلى دعم اقتصادها المتنامي وإيجاد حلول لمشكلاتها الإقليمية، إضافة إلى دعم سياستها الجديدة التي تبنتها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة الجديدة. إلا أن هذا التقارب والانفتاح يصطدم دائماً بعامل العلاقات الصينية مع "إسرائيل" التي استطاعت في العقود الثلاث الأخيرة أن تنمي علاقاتها مع الصين وتطوّرها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وهو ما فرض على الدول العربية النظر بحذر إلى السياسة الصينية في المنطقة العربية، ولاسيما فيما يتعلق بموقف الصين من القضايا العربية الحساسة^[٢١٨].

مسألة احتواء الصين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا المهمة التي تعمل الصين على مواجهتها. والدول العربية تعد جزءاً من أدوات تلك السياسة. وتعمل الصين بدورها على محاولة احتواء النفوذ الأمريكي في مناطق حساسة بالنسبة لها؛ في تايوان الجزيرة الصينية التي ترفض العودة إلى الصين بدعم من

^{٢١٨} هندسون، مايكل. (٢٠١٣). تحولات جيوسياسية صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات

الولايات المتحدة الأمريكية وفي بحر الصّين الجنوبي، والمنطقة العربيّة التي تعد عصب التطور الاقتصادي الذي تعيشه الصّين.

بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تغيرت خريطة العالم الاستراتيجية، فحملت للصين الكثير من الفرص والكثير من المخاطر. فرص في تنمية دورها العالمي وتأثيرها في القضايا الدوليّة، ولاسيما العربيّة منها بانتظار أن يتراجع الدور الأمريكي، ومخاطر تتمثل في كون الولايات المتحدة الأمريكيّة ما زالت تتمتع بقوتها ودورها على رأس هرم النظام العالمي والهيمنة عليه على الرّغم من كل ما يقال عن تراجع نفوذها ودورها العالمي، ولا سيّما بعد حربي أفغانستان والعراق وأحداث الحادي عشر من أيلول^[٢١٩].

يعد عقد اللؤلؤ ومبادرة الحزام والطريق الصّينيتين أحد أهم الأدوات الاستراتيجية الصّينيّة لمواجهة الحصار الأمريكي الذي يهدف إلى إعاقة تقدم الصّين ونموها الاقتصادي. فهاتان الاستراتيجيتان هما أدوات الصّين الناعمة في القرن الحادي والعشرين، وهما الوجه الحضاري السلمي للصين، فالقوة الاقتصادية إلى جانب الاختباء خلف دور روسي في الصّراع الدوليّ أهمّ خطوات الصّين التي تعتمد عليها عوضاً من التدخلات العسكريّة^[٢٢٠].

والمهتم بدراسة وفهم استراتيجية الصّين في منطقة الخليج العربيّة يدرك أنّ استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكيّة وسياستها تمثّل جزءاً من الوضع الاستراتيجي للمنطقة عموماً، والقوة الأساسيّة التي ترسم موازين القوى فيها وتحددها، إذ لا يمكن تصور فهم أو تقديم صورة واضحة من دون استيعاب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّة وفهمها^[٢٢١].

^{٢١٩} حميد، هالة خالد. (تموز ٢٠٠٦). تطور العلاقات العربيّة - الصّينية «، مجلة العلوم السياسيّة، مركز الدراسات الدوليّة. بغداد: العراق.

العدد ٣٣٠. ص: ١٦٦

^{٢٢٠} المزروعى، مثنى مشعان. (١٠ - ١١ شباط ٢٠٢٠). المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصّيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس

التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، أربيل: كردستان العراق. ص ٧٠٦

^{٢٢١} قبلاّن(٢٠١٩)، ص: ١٤٦

أصبح من المعروف أنّ استراتيجية الصّين في منطقة الخليج العربيّة تهدف بصورةٍ أساسيّةٍ على تأمين ما تحتاج له من مواد أولية وتركز عليها كأولوية، حيث تأتي الطّاقة على رأس تلك المواد. فالصّين التي تشهد نهضة صناعية وتنموية ضخمة تعتمد بالدرجة الأولى على موارد الطّاقة التي يأتي الجزء الأكبر منها من منطقة الخليج العربيّ، وتعلم أيضاً أنّ أهمية منطقة الخليج العربيّ لم تعد تقتصر على أهميتها في مجال الطّاقة وتأمين مصادرها، بل أصبحت تسهم في تحقيق هدف الصّين في الصعود على الساحة العالمية، ويقلل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيّة لتصبح شريكاً فاعلاً في القرار الدّوليّ.

غالباً تُشكل منطقة الشرق الأوسط ضابط إيقاع استراتيجي لعلاقات الصّين مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ولاسيما فيما يتعلق بالأحداث التي تقع خارج حدوده. ويمكن في هذا المجال تقديم أمثلة عديدة على ذلك منها على سبيل المثال أحداث ساحة تيان آن مين عام ١٩٨٩ حيث فرضت الدول الغربية حظراً وعزلة شديدة على الصّين، لتأتي حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) وتعطي دافعاً للولايات المتحدة للتقارب مع الصّين بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدّوليّ، وتوصف بأنها وسيطٌ محايد في الصّراع. أما المثال الثاني فتتمثل في التوتر الذي شهدته العلاقات بين الطرفين على خلفية اشتباك طائرات حربية في بحر الصّين الجنوبي، إلا أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ أسهمت في عودة العلاقات حيث أيدت الصّين السياسة الأمريكيّة ضد الإرهاب^[٢٢٢].

٢- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين

يتمتع الخليج العربي بأهمية اقتصادية كبيرة، ولاسيما بعد اكتشاف النفط في بداية القرن الماضي، فهو يتوسط الخطوط البحرية الرئيسية الناقلة لمصادر الطاقة، والخليج العربي عصب الاقتصاد العالمي ومحوره ومصدر قوته الاقتصادية. ويستمد أهميته بدرجة كبيرة من الموارد الطبيعية الضخمة التي يمتلكها. إضافة إلى أن منطقة الخليج العربي من المناطق الأكثر حيوية في العالم، فهي خير مثال عن تأثير الجغرافية في السياسة الخارجية للدول وفي علاقات الدول أو في التأثير في شكل الأحداث السياسية التي يمكن أن يشهدها العالم وطبيعتها.

لا تعد منطقة الخليج العربي ملتقى للمصالح بين الدول ومظاهر التعاون بينها فحسب؛ بل تمثل ميداناً للتنافس والتسابق بين الدول على اختلاف تصانيفها التطورية في سبيل الاستئثار بمقدرات هذه المنطقة وما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية أو ما يمكن أن يقدمه الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به. والعلاقات الأمريكية - الصينية لا تخرج عن إطار هذا التوصيف، فهي مزيج من التعاون والتنافس الذي لا يخرج عن حدود مرسومة لإبقائه في نطاق السيطرة وبما يخدم مصالح الدولتين، ويحافظ على نفوذهما المكتسب تاريخياً.

٢-١ - من المنظور الأمريكي

تعود العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الخليجية إلى عام ١٩٣٢ حيث اكتُشف النفط في البحرين. وقد شهد العام الذي يليه وجود الشركات الأمريكية من خلال شركة ستاندرد أويل للنفط. وقد مثل اللقاء الذي جمع العاهل السعودي عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عام ١٩٤٥ على ظهر الطراد الأمريكي كوينسي بداية العلاقات الحقيقية بين واشنطن والرياض التي مهدت لإقامة علاقات قوية مع باقي العواصم الخليجية. وقد مثل تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في بغداد عام ١٩٦٠ تحولاً مهماً في علاقات دول الخليج مع الولايات المتحدة الأمريكية^[٢٢٣].

^{٢٢٣} الشراكة الخليجية الأمريكية .. تعاون كبير عززته أهمية مصادر الطاقة. الخليج أونلاين، تاريخ النشر ١٦ - ٧ - ٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع

١٢ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط: <https://alkhaleejonline.net>

تمثل منطقة الخليج العربيّة التي تمتلك ٥٤ % من احتياطي النفط العالمي و ٤٠ % من احتياطي الغاز الطبيعي أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة. وتكشف هذه الأهمية أن المصالح الأمريكيّة الاستراتيجية في منطقة الخليج اقتصادية بالدرجة الأولى؛ إذ يوجد علاقة مهمة بين استقرار السوق وتعافي اقتصاد الولايات المتحدة، وهو أمر مهمّ دفعها للحفاظ على استقرار المنطقة أمنياً. وقد تعززت العلاقات الخليجية الأمريكيّة خلال العقود الماضية بفضل التبادل المنفعي بين الجانبين حين توجّبت بالشراكة الاستراتيجية بينهما في عام ٢٠١٥ [٢٢٤].

انصبّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربيّ في فترة الحرب الباردة من خلال قضايا الحرب الباردة، ولا سيّما حرب الخليج الأولى والثانية وما تركته من نتائج وانعكاسات مهمة. وازداد هذا الاهتمام بعده، ولاسيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول؛ إذ شكلت دول الخليج العربيّة حليفاً مادياً ومعنوياً في مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي حصلت فيه دول الخليج على التزام استراتيجي قوي من قبل واشنطن بأمنها واستقرارها على الرّغم مما أصاب العلاقات الأمريكيّة - الخليجية في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول كون معظم منفعي هذه الهجمات من المملكة العربيّة السعودية. وفي عام ٢٠٠٨ تعرّضت العلاقات الخليجية - الأمريكيّة إلى هزّة جديدة في أعقاب ثورة الغاز الصّخري الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكيّة والأزمة المالية العالمية. فالإنتاج الكبير من الغاز الصّخري دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض اعتمادها على الطّاقة القادمة من الخليج العربيّ، أما الأزمة المالية فدفعت واشنطن إلى الالتفات إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية، وهو ما دفع القادة الخليجيين إلى التساؤل والشك في مسألة ديمومة واستمرارية سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه دول الخليج العربيّة كونها الضامن لأمنها واستقرارها [٢٢٥].

يمكن تلخيص مصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة العربيّة في الحرص على منع سيطرة أي دولة على النفط، ومنع هيمنة أي دولة عربية أو إقليمية أو خارجية على مصادره وضمان تدفقه بأسعار مناسبة

^{٢٢٤} قبلان (٢٠١٩) ص: ١٤٨

^{٢٢٥} قبلان. (٢٠١٩)، ص: ١٤٧. وحول الأزمة المالية وتأثيرها، يمكن العودة أيضاً إلى: النفوذ الصيني في المنطقة العربية... الرؤية

والاستراتيجيات. (٢٠٢٠). منتدى السياسات العربية.

للعالم الغربي الصّناعي. من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة على إبقاء الوضع السّياسي كما هو مضطرباً غير مستقر والحيلولة دون تحقيق التنمية السّياسية والاقتصادية، الأمر الذي يضمن بقاء الأنظمة السّياسية الموالية للولايات المتحدة الأمريكيّة^[٢٢٦].

وعن تلك الاستراتيجية تكشف مذكرة سرية أرسلها الرئيس جورج بوش الأب إلى كبار مستشاريه عام ١٩٩٢ أهمية منطقة الخليج العربي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث بينت أنّ الوصول إلى نفط الخليج العربي والحفاظ على أمن الدول الخليجية وسلامتها يعد هدفاً حيوياً للأمن القومي الأمريكي، وفي سبيل تحقيقه ستبقى واشنطن ملتزمة بالدفاع عن مصالحها في المنطقة، وستستخدم القوة العسكرية إذا لزم الأمر^[٢٢٧].

تعتمد السياسة الحالية على المصالح الاقتصادية التي تحتاج إلى بيئة من الأمن والاستقرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فالمصالح الاستراتيجية الاقتصادية للصين تمتلك حساسية كبيرة تجاه أجواء عدم الاستقرار في المنطقة العربيّة، والحال كذلك تنطبق على مصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة وسياساتها تجاه المنطقة العربيّة. لذلك، فإن تطور العلاقات الأمريكيّة - الصينيّة وتزايد التبادل التجاري بينهما يحول دون تزايد نقاط الخلاف، ويقلل من ملفات التّنافس. فالصّين تركز في سياستها في المنطقة العربيّة على التّعاون مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، وتبتعد قدر استطاعتها عن التصادم أو التّنافس العنيف الذي يمكن أن يصل إلى مراحل متقدمة تخل بميزان التوازن، وينعكس نتائج سلبية لا على علاقة القوتين، بل على منطقة الخليج العربي^[٢٢٨].

^{٢٢٦} هياجنة، عدنان. العلاقات العربية - الأمريكية. المصالح والمبادئ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر ٣ - ١٠ - ٢٠٠٤. تاريخ الإطلاع ١٤ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

²²⁷ - National Security Directive 54.

^{٢٢٨} المشاقبة، عاهد مسلم. (٢٠١٤). البعد السياسي للعلاقات العربية - الصينية وآفاقها المستقبلية. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية. عمان: الاردن. مجلد ٤١، العدد الأول. ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

تمتلك منطقة الخليج العربي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، ولا سيما في مجال النفط. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تستهلك ٢.٨ مليون برميل نفط يوميًا من نفط الخليج في عام ٢٠٠٣. ولعل العلاقة التشاركية المتشابكة بين أهمية الحفاظ على أمن النفط الخليجي وأمن الاقتصاد الأمريكي من جهة والاقتصاد العالمي من جهة ثانية تشير إلى استحالة الاستغناء عن النفط القادم من منطقة الخليج العربي، ولاسيما أن الاقتصاديات الكبرى اعتمدت عليه بصورة تكاد تكون رئيسية. ومع ذلك، فإن أهمية الخليج العربي لا تأتي من هذا الجانب فقط، بل من كونه يمتلك المرونة والديناميكية المتطورة لإنتاج النفط وتسويقه بفاعلية وسهولة كبيرتين، إضافة إلى تكلفة إنتاج النفط والغاز المنخفضة مقارنة بدول أخرى كثيرة^[٢٢٩].

ويمثل نفط الخليج أكثر من سلعة استهلاكية للولايات المتحدة الأمريكية، بل يمثل محور الإنتاج الصناعي والتجاري، لذلك تُعدّ منطقة الخليج العربي من صلب اهتمامات الأمن القومي الأمريكي والغرب لما تمتلكه من ثروات نفطية. وتُعدّ حماية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط جزءًا من المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد أن أصبح الخليج العربي يؤدي دورًا فاعلاً في القضايا الإقليمية والدولية^[٢٣٠].

مع ازدياد أهمية النفط ازداد الاهتمام الأمريكي بهذه الثروة العظيمة حيث أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطابه الاتحادي عام ١٩٨٠ التزام بلاده بالدفاع عن الخليج أمام أي من التهديدات، ورأى أن أي تهديد هو اعتداء على مصالح بلاده الحيوية وسوف يُواجه بكل الوسائل بما فيها العسكرية. وقد انعكس ازدياد واردات النفط الهائلة بداية سبعينيات القرن الماضي في شكل جديد من الشراكة الخليجية - الأمريكية المرتكز على تطوير القدرات الأمنية والعسكرية لدول المنطقة، كما ترافق هذا التعاون مع تعاون آخر في مجالات الحفر والتنقيب والتكنولوجيا المتعلقة بالنفط والغاز مع كبريات الشركات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي^[٢٣١].

^{٢٢٩} كروب (٢٠٠٦)، ص: ٥

^{٢٣٠} المشاقبة (٢٠١٤)، ص: ٣٨٥

^{٢٣١} الشراكة الخليجية الأمريكية. (٢٠٢٠). مرجع سابق

٢-١-٢ - الأسواق والاستثمارات

ركزت النشاطات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في المجال الاقتصادي، ولا سيما على سلطنة عمان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بسبب وقوع السلطنة على طريق الهند والشرق الأقصى. وقد استمر الوضع على حاله إلى أن اكتُشِفَ النفط، حيث تمكنت من الاستئثار باستثمارات بترولية كبيرة الأمر الذي استدعى ضرورة وجود استراتيجية أمريكية؛ فامتلكت الشركات الأمريكية ٤٧ % من استثمارات البترول في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية. وقد تطلبت حماية المصالح الأمريكية ضرورة وجود قواعد عسكرية، وتشكيل أحلاف دفاعية في المنطقة، فكانت قاعدة الظهران ومحاولة الحصول على تسهيلات جوية أمريكية في سلطنة عُمان خلال معارك الحرب العالمية الثانية^[٢٣٢].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ربط دول الخليج العربي بعد الحرب الباردة بروابط اقتصادية وعلى تعزيز الاستثمارات التي تقوم بها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في محاولة منها لإخضاع هذه الدول لإرادتها الاقتصادية. ومع ازدياد الوجود الصيني في منطقة الخليج العربي، بدأت الولايات المتحدة تنتظر إلى هذا الحضور وإلى محاولة الحصول على موارد الطاقة ومصادرها على أنه خطر يمكن أن يؤثر سلباً في مصالحها ومصالح الدول الغربية. لذلك بدأت واشنطن تصنف التوجهات الصينية في منطقة الخليج العربي على أنها من ضمن الاخطار التي تهدد المصالح الأمريكية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي الأمريكي^{٢٣٣}.

تعد المنافع الاقتصادية البوصلة التي توجه مسار السياسة الأمريكية وتحدد استمرارية التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي، كما يعد تطوير هذه السياسة وتوجهاتها أحد دعائم استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز نفوذها في المنطقة العربية بصورة خاصة، والعالم بصورة عامة، إضافة إلى كبح أي سياسة صينية ساعية إلى تقليل أو إضعاف هذه الهيمنة أو تفرداها بالساحة العالمية.

^{٢٣٢} الشيخ (٢٠٠٦)، ص: ٢١٤، ٢١٩.

^{٢٣٣} روس، دنيس. (٢٠٠٨). فن الحكم؛ كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم. ترجمة هاني تابري. دار الكتاب العربي. لبنان. ص ٣٧٨

وما يعزز التوجهات الأمريكية في منطقة الخليج العربية أنّ المنطقة العربية تمثل عصب الاقتصاد العالمي ومحركه الأساسي؛ فباطن أرضه يحتوي على احتياطي هائل من النفط والغاز، إضافة إلى المناخات الاستثمارية المشجعة والمستقرة التي تُغري الشركات العالمية الكبرى ورؤوس الأموال العالمية على الاستثمار فيها، فمنطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية^[٢٣٤].

إذا كانت الصّين تعمل على إقامة علاقات مبنية على التّعاون والتّفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية لما لهذا التّعاون من منافع اقتصادية وتجارية ومالية، فإنّ التصور الأمريكي للدور الصّيني الحالي أو المستقبلي يصبّ في الاتجاه ذاته؛ فالعلاقات الأمريكية - الصّينية معقدة وتقوم على التّعاون والمنافسة في الوقت عينه كما عبرت عن ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩^[٢٣٥].

تعمل الولايات المتحدة على توظيف منطقة الخليج العربي من أجل احتواء الصّين الاقتصادية الطامحة، وإجبارها على تحمل مسؤولياتها كقوة عالمية، بينما تسعى الصّين إلى أن تجعل من المنطقة العربية ورقة مساومة تحقّق لها منافع اقتصادية، أو القيام بمساومات أخرى تتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا التي توجد فيها قوات أمريكية لتعزّز دور منطقة الخليج العربي في قضية التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، الأمر الذي يعيق قدرة الصّين على احتواء منطقتها الإقليمية (جنوب شرق آسيا) ضمن نفوذها أو أن تجبر الولايات المتحدة على الولوج في نزاعات إقليمية ودولية مكلفة اقتصاديًا وسياسيًا تجبرها على التنازل، ومن ثمّ يجعل من بقائها في قمة الهرم العالمي أقصر وهيمنتها العالمية أقل تأثيرًا^[٢٣٦].

^{٢٣٤} السعيري، بهاء عدنان. (٢٠١٢). الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات

الاستراتيجية، بغداد. ص ٢٨١

^{٢٣٥} بدرية (٢٠٢١)، ص: ١٣٣

^{٢٣٦} مهلهل، مازن قاسم. (تموز. ٢٠١٦). سياسة الصين الشرق أوسطية بعد عام ٢٠٠١ مجلة العلوم السياسية. مركز إحياء التراث العربي.

بغداد: العراق. العدد ٥٢. ص: ٣٩٥ - ٤٠٣

تشعرُ الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية أن توسيع العلاقات الاقتصادية بين الصّين ودول الخليج العربيّ يمكن أن يكون عائقًا أمام الاقتصاديات الغربية المتقدمة، وذلك من خلال امتصاص الفرص التجارية التي قد تتوفر للولايات المتحدة وأوروبا في المنطقة. ومع ذلك يمكن القول: إن تعزيز العلاقات المتنامية الصّينية - الخليجية لا يمكن بالضرورة أن ينطوي على استبعاد طرف أو أجزاء أخرى من العالم. وتفسير ذلك أن حاجة الصّين للموارد الطبيعية شديدة جدًا، وتوسيع العلاقات بينها وبين دول مجلس التّعاون يمكن أن يكون له آثارٌ إيجابية على الاقتصاديات المتقدمة، فالشركات الأمريكيّة والأوروبية تهيمن على سوق مهارات إدارة المشاريع، وستكون هذه المهارات مطلوبة إلى درجةٍ كبيرة من الشركات الصّينية أو الخليجية التي تسعى إلى تحقيق مشاريع مشتركة مع بعضها بعضًا^[٢٣٧].

٢-٢ - من المنظور الصّينيّ

٢-٢-١ - موارد الطّاقة

تحولت الصّين في عام ١٩٩٣ إلى مستوردٍ صافٍ للنفط، ولم تكن صادراتٌ دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة تمثل أكثر من ١% من مجموع صادراتها. ويقدم جوناثان فلتن أستاذ العلوم السّياسيّة في جامعة أبو ظبي صورة عن تطور التبادل التجاري بين الصّين ودول مجلس التّعاون حين يشير إلى أنّ التبادل التجاري بين الطرفين شهد قفزة استثنائية بعد عام ١٩٩٣ أي بعد ما يزيد على عشرة أعوام على إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الصّين ودول مجلس التّعاون كلها. ففي عام ٢٠٠١ بلغ حجم التبادل التجاري ١٢.٣ مليار دولار أمريكي، وفي عام ٢٠٠٥ ارتفع إلى ٣٣.٥ مليار دولار بنسبة ٤ % من مجموع صادرات دول مجلس التّعاون. وقد مهدت هذه التطورات إلى أن تشهد وتيرة التبادل التجاري تسارعًا كبيرًا ليفوق أي حجم تبادل تجاري مع أي طرف آخر؛ إذ بلغت نسبة صادرات دول المجلس إلى الصّين ٣٠ % من مجموع صادراتها في الوقت الذي

237 TESLIK, L. H. **China – Gulf Economic Relations**, Council Foreign Relations, 2 June 2008. Website:

<https://www.cfr.org/backgrounder/china-gulf-economic-relations>

بلغت نسبة وارداتها ١٧ ٪. بناءً على ذلك بلغ حجم التبادل التجاري ١٦٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يرتفع ليبلغ ٣٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ [٢٣٨].

لا شك أنّ الوضع الذي تمر به الصّين محرّج فيما يتعلق بالطّاقة، فهي لم تواجه من قبل وضعًا تعتمد فيه اعتمادًا كبيرًا على جزء آخر من العالم للحصول على ما تحتاجه من الطّاقة، ما يعني أنّ الاستقرار السّياسي والاقتصادي في دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة سيؤثر تأثيرًا مباشرًا في الاستقرار السّياسي والاقتصادي الصّيني [٢٣٩].

٢-٢-٢ - الأسواق والاستثمارات

مما لا شك فيه أنّ تعاظم الاقتصاد الصّيني في العقود الثلاثة الأخيرة دفعها إلى توسيع روابطها الاقتصادية وتعزيز دورها السّياسي الذي تقوم به في المنطقة العربيّة، وهو ما أثار قلق وتخوف الولايات المتّحدة الأمريكيّة بوصفها القوة المهيمنة. هذا التطوّر في وضع الصّين ودورها وضعها في موقف متعارض مع الولايات المتّحدة حول عدد كبير من المسائل الاقتصادية والسّياسيّة التي تنتجها أحداث المنطقة العربيّة وقضاياها [٢٤٠].

تستمد العلاقات العربيّة - الصّينيّة أهميتها الأساسيّة من حجم الاقتصاد الصّيني الضخم والاستهلاك الكبير المتزايد للنفط والغاز، إضافة إلى أنّ أسواق الصّين والدول الخليجيّة واسعة وتتمتع بمرونة تسمح باستيعاب

^{٢٣٨} فلتن، جوناثان. (٢٠١٩). حزام واحد وطريق واحد ومجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. كتاب العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة

صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى. ص ٢٨٢

^{٢٣٩} السلمي، محمد بن صقر. (٢٠٢١). التنافس الأمريكي - الصيني انعكاساته على منطقة الشرق الأوسط. المعهد الدولي للدراسات الإيرانيّة. مكتبة الملك فهد الوطنيّة. المملكة العربيّة السعوديّة. ص: ٨٠٩.

^{٢٤٠} زغوني، راجح. (٢٠١٩). الاستراتيجية الصينية للعالم العربي نحو الانتقال من الجيو اقتصاد إلى الجيوبوليتيك، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات. بيروت: لبنان. الطبعة الأولى. ص ٣٤٥

منتجات الطرفين، إضافة إلى أنَّ الأهمية الكبيرة التي تكتسبها الاستثمارات المشتركة مع توفر القدرة المالية الكبيرة لبلدان الخليج العربيّة^[٢٤١].

تمثّل المنطقة العربيّة مجالاً واسعاً وواعداً للصين في ممارسة أدوارٍ متعددة، كما تعد سوقاً واسعة ومكاناً جاذباً للاستثمارات بكل أنواعها، ولاسيما تلك التي تتعلق بالاستثمارات في مجال النفط والغاز والصناعات الحديثة والتكنولوجيا^[٢٤٢]. فالأهمية السوقيّة متبادلة بين الطرفين الصّينيّ ودول الخليج العربيّة؛ فهذه الأخيرة تؤمن للصين نصف ما تحتاجه من النفط، في الوقت الذي تعد فيه الصّين أكبر سوقٍ للصادرات النفطية الخليجية والمنتجات البتروكيمياوية والمعدنية التي تصنعها دول الخليج العربيّة^[٢٤٣].

ازداد الاعتماد الصّينيّ على المنطقة العربيّة التي ازدادت أهميتها في أجندة القيادة الصّينيّة ورجال الأعمال والاستثمار الصّينيين على أنَّ أسواق المنطقة العربيّة - الخليجية على وجه الخصوص - يمكن أن تستوعب كلّ أنواع السلع القادمة من كل دول العالم، وهي في الوقت نفسه منطقة جذب لرؤوس الأموال، وذلك بفضل القوة الشرائية لسكانها من جهة والقوانين والتشريعات الاستثمارية ذات الصلة التي هدفها تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي وتشجيعه^[٢٤٤].

عملت الصّين على تشجيع شركاتها وشركات الدول الخليجية على توسيع الاستثمارات المتبادلة وتطويرها بما يخدم تطوير العلاقات الاقتصادية ويعززها. وتتركز أغلب الاستثمارات في قطاعات النفط والصناعات البتروكيمياوية.

^{٢٤١} اليوسف، نورة. (حزيران ٢٠١٧). العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين «، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. العدد ٤٦٠. ص ٩٧

^{٢٤٢} حميد هالة خالد. « تطور العلاقات العربيّة - الصّينيّة »، مجلة العلوم السياسيّة، مركز الدّراسات الدّوليّة، بغداد، العدد ٣٣، تموز ٢٠٠٦، ص ١٦٢

^{٢٤٣} عبد الله. عبد الصمد سعدون. (٢٠٠٧). الصراع على موارد الطاقة أدوات لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني. المجلة العربية للعلوم السياسيّة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. العدد ١٥. ص ٢٢٤

^{٢٤٤} ياسين، حشوف. (٢٠١٤). إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسيّة. قسم العلوم السياسيّة. اشراف: لعجال عجال محمد أمين. عدد الصفحات ٢٢٥. ص ٣٩ - ٤٠.

تسعى الصّين من خلال تقوية حضور شركاتها واستثماراتها في منطقة الخليج العربيّة إلى تعزيز وجودها وتأثيرها في قطاعات إنتاجية حيوية؛ النفط والغاز وذلك من خلال تقديم أسعار تنافسية وشروط استثمارية مقبولة تستطيع من خلالها التميز والتفوق على الشركات والاستثمارات الأخرى الغربية واليابانيّة التي تتمتع بوجود تاريخي وحضور قوي وراسخ في المنطقة العربيّة^[٢٤٥].

حقّق الاستثمار الصّينيّ في منطقة الخليج العربيّة حضوراً قوياً ومنافساً، ولاسيما في الفترة بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٨ مسجلاً نحو ٩٠ مليار دولار قيمة استثمارية. ويمثّل هذا الأمر حقيقة مهمة ومفرحة للخليجيين؛ لأنه يخدم توجهات دولهم ومشاريعهم التي تركز على تحقيق تنمية مستدامة وتوطين اقتصاد متنوع وتأسيس بنية تحتية ضخمة وقوية. وتسهم الاستثمارات الصّينيّة في ترسيخ نهج استثماري قويّ قادرٍ على المنافسة وعلى تطوير اقتصاد خليجي قوي ومتنوع^[٢٤٦].

الاستثمارات المتبادلة بين الصّين ودول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة هدفها الأساسي تحسين فعالية العلاقات التجارية الموجودة مسبقاً، والعمل على تحفيز علاقات تجارية جديدة. فالاستثمارات الرأسمالية تمثّل مستقبلاً واعداً في علاقات الطرفين بالنظر إلى رؤوس الأموال الموظفة التي يحتفظ فيها الطرفان والتي يمكن أن تعززها أيضاً أسعار الطّاقة المرتفعة والاختلالات التجارية بين الصّين ودول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة كل على حدة^[٢٤٧].

^{٢٤٥} شحرور، عزت. **الصين والشرق الأوسط: ملامح مقارنة جديدة**. مركز الجزيرة للدراسات، ١١ حزيران ٢٠١٢. تاريخ الاسترجاع ١٨، ٦، ٢٠٢١. على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.html>

²⁴⁶ Fulton, Jonathan. **China's Growing Presence in the Gulf**. East Asia Forum 20 march 2019. Web: <https://www.eastasiaforum.org/2019/03/26/chinas-growing-presence-in-the-gulf/>

ارتفعت تجارة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الصّين من ١.٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٤.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣ متخطية بذلك تجارتها مع الشركاء الرئيسيين؛ اليابان ١٧١.٦ مليار دولار، الاتحاد الأوروبي ٢١٦.٢ مليار والولايات المتحدة الأمريكية ١٣٧.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣^[٢٤٨].

وبشكل مفصل، نجد أن حجم التبادل التجاري بين الصّين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٤ قد تضاعف عشرات المرات حيث بلغ ٣١٥.١ مليار دولار؛ ١.٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ارتفع إلى ١١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ويصل إلى ٣٣.٨ مليار عام ٢٠٠٥، ٩٣.٤ مليار عام ٢٠٠٩ ليتخطى عتبة ١٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤^[٢٤٩]. وقد تضمنت المنتجات المتبادلة بين الدول العربية والصّين بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٣ وقود وزيت معدنية ومواد كيميائية و سلع زراعية ومواد خام وأغذية ومواشي^[٢٥٠].

مما لا شك فيه أنّ التبادل التجاري بين الصّين ودول الخليج العربية هو جزء من التبادل التجاري بينها وبين الدول العربية كافة؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصّين والدول العربية بنسبة ٤٣.٣ % بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حيث بلغ ٢٥.٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. تمثل هذه الأرقام صورة واضحة للأهمية التي يوليها الطرفان العربي والصّيني لتطور العلاقات وتنميتها من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة لهما والنهوض بمجالات التعاون إلى مستويات أكبر ومجالات أرحب وأوسع^[٢٥١].

حققت الصّين نتائج استثمارية جيدة في منطقة الخليج العربية من خلال الحصول على عقود استثمارية لمشاريع إنشائية كما هو الحال في مشروع قطار الحرمين السريع ومصنع وعد الشمال للفوسفات في المملكة العربية السعودية، حيث يُشار إلى وجود نحو ١٤٠ شركة استثمارية تعمل في قطاعات الإنشاء والاتصالات

^{٢٤٨} نيبيلوك، تيم. (٢٠١٧). بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي. المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. عدد ٤٦٠. ص ٧٨

^{٢٤٩} العيثمين، إبراهيم. (٢٠١٦). نمو اقتصاد الصين مرتبط باستقرار الخليج. مجلة آراء الخليج، عدد ١٠٦. ص ١٧

^{٢٥٠} نيبيلوك (٢٠١٧)، ص: ٧٩.

^{٢٥١} حديث وزير الخارجية الصينية لي تشاوشينغ مع مراسلة وكالة الشرق الأوسط في بيجين، وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤. تاريخ الاسترجاع ١٣، ٨، ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t58821.htm>

والبنية الأساسية والبتروكيماويات بقيمة تتجاوز ١٨ مليار دولار وهو ما ينعكس على حجم التدفقات المالية الاستثمارية من الصين إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالعكس^[٢٥٢].

تتوعد المصالح الصينية في علاقاتها مع دول الخليج العربية؛ من الطاقة والاستثمار في علاقات الصين مع المملكة العربية السعودية، والاستثمارات المهمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبقى علاقات الصين مع إيران استثناءً وربما كبحاً في تطوير علاقات أكثر موثوقية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تنظر إلى الخطر الإيراني على أنه تهديد لأمنها.

تعمل الصين في سياق تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها في المنطقة العربية وتعميقه، إضافة إلى توسيع أنشطتها الاقتصادية من خلال تقديم الخدمات ذات التكلفة الأقل من أجل الحصول على صفقات أكثر وتوسيع الأسواق المفتوحة، وفتح أسواق جديدة أمام السلع والاستثمارات الصينية^[٢٥٣].

ثانياً: قضايا التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي

قضايا التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي كثيرة ومتنوعة. تاريخياً، تعد منطقة الخليج العربي منطقة تنافس دولي بامتياز شهدت الكثير من حالات التنافس بين القوى الاستعمارية المختلفة، وما زالت تشهد مثل هذه الحالات. ويبرز من بين الدول المتنافسة، التنافس الأمريكي - الصيني الذي يجد صدًى واسعاً في الأوساط الأكاديمية ويلقى اهتماماً بالغاً من قبل مراكز البحوث والدراسات كون هذا التنافس مهماً جداً ليس في نتائجه على منطقة الخليج العربي فحسب، بل في انعكاساته في شكل النظام الدولي ومستقبله وطبيعته. فعلى الرغم من تعدد قضايا التنافس الأمريكي - الصيني، ارتأينا التركيز على أكثر هذه القضايا أهمية وحيوية لما لهما من تأثير في مستقبل منطقة الخليج العربي. هذه القضايا تتمثل في أمن الخليج العربي وأمن الطاقة.

^{٢٥٣} الفقيه، إحصان. الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة، وكالة الاناضول، تاريخ النشر، ٢٤ - ٧ - ٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٢،

٣، ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar>

١ - أمن الخليج العربي؛ تطور المفهوم والرؤية

١-١- مفهوم الأمن

يعد مفهوم الامن من المفاهيم الصعبة التي يتناولها التحليل العلمي لكونه مفهوماً نسبياً ومتغيراً ومركباً وذو أبعاد عدة ومستويات مختلفة، كما يعد هذا المفهوم أحد المواضيع الخلافية بين المفكرين والباحثين. يشمل مفهوم الأمن كل ما يحقق الاستقلال السياسي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما يشمل الحفاظ على كيان الدولة وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتأمين مصالحها، وحماية مواطنيها ورفع مستوى معيشتهم وزيادة القدرة الاقتصادية التي تجنب الدولة الانهيار الاقتصادي^[٢٥٤]. ويعد الباحث والصحفي الأمريكي والتر ليبمان^(٢٥٥) أول من وضع تعريفاً للأمن، وبحسب رأيه فالأمن متعلق بقيم الدولة ومدى قدرتها على الحفاظ على تلك القيم حيث: >> تبقى الدولة في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضييق بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب^{٢٥٦} <<.

برزت ثلاث نظريات لتعريف مفهوم الأمن وهي الواقعية والليبرالية والتكاملية. سيطرت النظرية الواقعية على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية خلال مرحل الحرب الباردة، وركزت في تصورها لمفهوم الأمن على القضايا العسكرية والتهديدات الأمنية وعدتهما المرجع الرئيس في التحليل الأمني، وقد انطلق الواقعيون من فكرة عدم وجود تناسق في المصالح بين الدول، ورأوا أن تضارب المصالح يقود إلى الحرب، ولذلك فإن تحقيق الأمن عندهم يرتكز على القوة العسكرية، وهو من صلاحيات الدولة وحدها، فبقاؤه مرتبط على استقرارها وسيادتها، ولا يمكن ضمانه إلا

^{٢٥٤} -ياسين (٢٠١٦)، ص: ٢٢.

^{٢٥٥} والتر ليبمان: كاتب ومراسل ومعلق أمريكي، ولد في نيويورك. يعد مؤلفاً بارزاً في مجلس العلاقات الخارجية، لعب دوراً كبيراً في مجلس التحقيق الخاص ب Woodrow Wilson في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، شغل منصب رئيس تحرير مجلة ٢٤ عاماً، وفاز بجائزة بولنزر لعام ١٩٥٨. له عدة مؤلفات منها كتاب new york world، وكتاب رأي العامة. للمزيد حول والتر ليبمان ينظر: والتر ليبمان، موسوعة اللغة العربية mimir، على الرابط الآتي:

<http://mimirbook.Com>.

^{٢٥٦} الصادق، جارية. (٢٠١٤). تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر، العدد ٨، ص ٢٠.

بزيادة القدرة العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية^[٢٥٧]. ويعد بجورن مولر عضو مجلس إدارة معهد كوبنهاغن لبحوث السلام أحد أكبر مناصري النظرية الواقعية، حيث بين في ورقة مقدمة للجنة المشتركة لنظريات السلام والأمن ونزع السلاح أن الأمن يتعلق بالمفهوم العسكري، فكلما زادت القوة العسكرية أو ازداد التوازن العسكري زاد الأمن، لأن وجود قوة عسكرية يساهم في غياب التهديدات والخوف ويعمل على ترسيخ السلام والاستقرار^[٢٥٨].

تراجعت النظرية الواقعية مع نهاية الحرب الباردة وبرزت النظرية الليبرالية التي عملت على توسيع فكرة الأمن ليشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية. فظهر فواعل جديدة كالأفراد والجماعات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ساهم في ظهور تهديدات جديدة للأمن يتجاوز تأثير الدولة القومية، واستناداً على ذلك يؤكد الليبراليون على أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيس في العلاقات الأمنية الدولية، بل المؤسسات التي تساهم في تحقيق الأمن والتعاون الدوليين كونها توفر المعلومات، وتخفيض التكاليف، وتضع نقاط ارتكاز مشتركة للتنسيق العالمي، كما أنها تساهم في تعزيز الأمن الداخلي، ولذلك فإن زيادة عدد المؤسسات والمنظمات يساهم في تحقيق الأمن، ويعزز الاعتماد المتبادل والسلوك الإيجابي بين الوحدات المكونة للنظام العالمي^[٢٥٩].

أما النظرية التكاملية فارتكزت على الأبعاد الشاملة للأمن وتتمثل في البعد السياسي والاقتصادي والعسكري والبيئي والاجتماعي، وبذلك فإن مفهوم الأمن يشمل كل ما يؤثر على الدولة وشعبها وأرضها وسلطتها.

^{٢٥٧} -قسوم، سليم. (٢٠١٣). دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الأمن، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، جامعة أوت. الجزائر، ص ٢.

²⁵⁸ MOLLER .B. (2000). **The Concept Of Security – The Pros And Cons Of Expansion And**

Contraction, Paper For Joint Sessions Of The Peace Theories And Commission And The Security And Disarmament Commission At The 18 Th General Conference Of The International Peace Research , P. 2.

^{٢٥٩} - ديسوا، جيرا. (٢٠١٥). دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط١. ص: ١٤٥.

و تعد النظرية التكاملية أن الأبعاد مترابطة مع بعضها البعض وتحقق مجتمعة الأمن، وأن التحولات في النظام الدولي شاملة أيضاً وتتجاوز المفهوم الضيق للتحول العسكري لتشمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^[٢٦٠].

وبالنسبة إلى التهديدات التي تواجه الأمن فقسمها الباحثون إلى صلبة وناعمة. وتشمل الصلبة التهديدات العسكرية، بينما تشمل الناعمة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتقسم هذه الأخيرة إلى تحديات فردية كالجرائم والأمراض وتحديات مجتمعية كانتشار الأوبئة، وتحديات عابرة للحدود كالهجرة الغير شرعية واللاجئين والأزمات التي تتسع لتشمل نطاق اقليمي كالكواريث الطبيعية والأوبئة المعدية^[٢٦١].

١-٢- الأمن القومي وأمن الخليج العربي

يعد مفهوم الأمن القومي أحد المواضيع الرئيسة المرتبطة بمفهوم الأمن، وقد ظهر لأول مرة عام ١٩٤٧ مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي، ويعني السيادة والمصلحة القومية، والتحرر من التهديد بحسب تعريف باري بورزان^[٢٦٢]. ويحتل الأمن القومي أولوية في الفكر الاستراتيجي والعسكري، وذلك لكونه يمثل المحور الرئيس للسياسة الخارجية، وهو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تنطلق أي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في المجالات المختلفة كالنتمية والصناعة والسياسة الخارجية^[٢٦٣].

²⁶⁰ – SALMEH .M.T. Challenges Facing National Security In The Arab Culf States: A case Study Of

Bahrain., International Journal Of humanities And Social Scienc. Vol 7. Num 12, 2017, P: 134. 135

^{٢٦١} – الصادق (٢٠١٤)، ص: ٢٤.

^{٢٦٢} -ديوس، رجب بو. (١٩٩٧). القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. بنغازي. ليبيا. ص ٣٤ - ٣٥.

^{٢٦٣} – ياسين (٢٠١٤). ص: ٢٣.

يشمل الأمن القومي المستويين الوطني والدولي، وعلى المستوى الوطني فيعني قدرة الدولة على الحفاظ على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية وأنظمتها المختلفة السياسية والاجتماعية، وقدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، والحفاظ على قيمها الأساسية، وخلق بيئة مناسبة للتنمية المستدامة^[٢٦٤].

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتتشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية وسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي. لذلك يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي^[٢٦٥].

وبما أن النظام الخليجي نظام إقليمي مرتبط بنظام إقليمي أكبر هو النظام الأمني الشرق أوسطي، والنظام الأمني العربي بنظام دولي أعم بسبب الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي يتمتع بها، سعت دول الخليج العربيّة إلى تأسيس نظام أمني يمكن أن يكون الإطار الذي تستطيع من خلاله هذه الدول تحقيق الأمن المنشود الذي ظهر في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. ويعد النفط أبرز خصائص النظام الأمني الخليجي وصفاته ، ويعد عامل النفط أكثر خصائص هذا النظام أهمية؛ فهو الذي يحدد طبيعة النظام الأمني الخليجي ويعطيه الأهمية الاستراتيجية والسياسية^[٢٦٦].

وبما أن منطقة الخليج العربي تتمتع بميزات خاصة، فإن مفهوم الأمن الذي ساد منطقة الخليج العربي منذ اكتشاف النفط لا يتعلق بتحقيق استقرار غالبية شعوبها وأمنها ، بل يقصد به الاحتفاظ بموازن القوى القائمة التي تضمن تدفق النفط إلى الغرب والحفاظ على مصالحه الأخرى مثل أسواق السلاح والنفط ومنع قيام أو

²⁶⁴ – SALMEH ., op.cit, P. 134.

^{٢٦٥} المرهون، عبد الجليل. أمن الخليج بين نظريات ثلاث، جريدة الرياض، الجمعة ٣ مارس ٢٠٠٦، العدد ١٣٧٦٦، تاريخ الاسترجاع ١٨-٨-٢٠٢٠. الرابط : <https://www.alriyadh.com/135135>

^{٢٦٦} إدريس، محمد السعيد. (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان. ص ٢٧ - ٢٨

تأسيس نظام أمني خليجي أو عربي فاعل يهدد أمن الغرب ومصالحه، أو يمثل تهديداً للدول والحكومات القائمة التي تتحالف مع الغرب وترتبط به^[٢٦٧].

مما لا شك فيه أن أهمية منطقة الخليج العربي تتجاوز الشأن المحلي، لتصبح ذات أهمية كبيرة للأطراف الإقليمية والدولية ما يفرض على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة الإدارة الجيدة للتحالفات الإقليمية والدولية واعتماد سياسة خليجية واقعية تجاه التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بأمن الخليج العربي وتطورات^[٢٦٨].

يشمل أمن الخليج العربي عموماً أكثر من دولة في منطقة جغرافية محددة تربطها روابط وصلات معينة؛ إذ يهدف إلى حماية دوله العربية من كل ما يمكن أن يمثل تهديداً لكيانها وأمنها الداخلي والخارجي، وأمن الخليج العربي شامل وليس جزئياً أو فردياً، أي إنه يتضمن أهدافاً اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية. ويُعدّ موضوع أمن الخليج قضية مركبة. فهناك مسألة أمن الخليج الممر المائي الدولي الذي يُحتم المرور فيه من دون اعتراض أحد. وهناك أمن دول الخليج الذي يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج بما فيها العراق وإيران، وهناك أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والأمر الآخر هو الأبعاد الأخرى التي تتصل بهذا الأمن؛ كالأمن العربي وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا و"إسرائيل"^[٢٦٩].

ارتبط النظام الإقليمي الخليجي منذ القديم بالغرب؛ بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية. فأمن الخليج العربي كان - خلال فترة السيطرة البريطانية - يشير إلى تحقيق السلام البريطاني الذي يعني بدوره تحقيق السيطرة والهيمنة البريطانية على مقدرات الخليج. وقد مثلت الاتفاقيات المانعة بين بريطانيا وإمارات الخليج

^{٢٦٧} اليوسف، يوسف خليفة. (أشرين الثاني. ٢٠١٤). مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية «، مجلة المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان. العدد ٤٢٩. ص ٥٢

^{٢٦٨} الفضالة، خالد. (٢٠١٥). أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية. مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. البحرين. المجلد الثاني. العدد ١. ص. ١٠

^{٢٦٩} -آل السعود، خالد عبد العزيز. (١٩٩٧). أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة. ص ٥

العربيّ خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أبرز مظاهر الهيمنة والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي^[٢٧٠].

المفاهيم حول أمن الخليج العربيّ ليست واحدة أو متشابهة، فهي تختلف باختلاف الدولة أو القوة المسيطرة، والفترة التاريخية التي تمت فيها تلك السيطرة، إضافة إلى اختلاف الأهداف والمصالح التي يُفسّر من خلالها الأمنُ وابتكار المفاهيم التي تتناسب مع هذه الظروف وتلك المصالح. في الآتي من الصفحات سنعمل على تقديم ثلاثة مفاهيم لثلاث قوى ذات صلة وعلاقة قوية بأمن الخليج العربيّ. إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال عدم وجود مفاهيم ورؤى أخرى، فالغاية هي تقديم مفاهيم للأطراف التي تتعلق بموضوع دراسة البحث، وهي الولايات المتحدة الأمريكيّة والصّين الشعبيّة إضافة إلى دول الخليج العربيّ (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة).

لا يمكن الاعتمادُ على تعريف واحد أو تقديم مفهوم موحد لأمن الخليج العربيّ، بل العكس هو الصحيح؛ لأنّ مفهوم أمن الخليج العربيّ مفهوم معقد ومتشاك ومتحرك ومتغير. وتتأثر صفات أمن الخليج في عدم ثباته أو تغيره وتعدد مفاهيمه بعاملين أساسيين؛ الأول القوة المسيطرة أو الهيمنة على المنطقة الخليج العربيّ حيث قدمت تعريفاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصالحه، والعامل الثاني يتعلق بالفترة التاريخية والظروف المؤثرة في تلك المرحلة حيث تختلف القوى وتختلف معها الظروف المؤثرة في أمن الخليج العربيّ.

وإذا اعتمدت هذه العوامل فيمكن القول: إنّ النظرة البريطانية هي الأقدم في تقديم مفهوم لأمن الخليج العربيّ حيث يعود التعريف البريطاني لأمن الخليج العربيّ إلى فترة اللورد كورزون Lord Curzon (١٨٩٦ - ١٩٠٥) حيث كان يُنظر إلى الخليج العربيّ على أنه لوح من الشطرنج يجب على اللاعب فيه مواجهة كل نقلة أو حركة من خصمه بحركة ونقله مشابهة. والتعريف هذا يشير إلى العنف أي استعمال القوة العسكرية من أجل أن يصبح الخليج العربيّ منطقة خاضعة بالكامل لسيطرتهم وإبعاد أي منافسات أخرى. ضمن هذا الإطار، عملت

^{٢٧٠} - المنصور، عبد العزيز. (٢٠٠٩). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات. مجلة جامعة

بريطانيا في سبيل الحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي على ابتكار أساليب أو حجج من أجل تحقيق مصالحها تلك؛ تذرعت بمحاربة القرصنة من أجل القضاء على القواسم، ومحاربة تجارة الرقيق من أجل القضاء على تجارة عُمان، ووقف اتصالات هذه الأخيرة مع القوى المنافسة لها: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية^[٢٧١].

مع خروج البريطانيين من منطقة الخليج العربي واستقلال دوله، تطور مفهوم الأمن لمنطقة الخليج العربي، فقد أصبح يشير إلى ثلاث حالات؛ الأولى هي الحفاظ على استقرار الأنظمة القائمة في المنطقة، والثانية ضمان تدفق البترول، أما الحالة الثالثة فهي منع الأنشطة الفكرية أو التوجه اليساري في هذه الدول الذي يمكن أن يكون عاملاً مخرباً ومهدداً لأمن الخليج العربي من وجهة نظر المفهوم الغربي الجديد. وقد ارتبط المفهوم الأمني للقوى المهيمنة الجديدة بأسماء رؤسائها كما هو حال مبدأ تكسون وكارتر وريغان وفي عهد بيل كلينتون الذي يطلق عليه الاحتواء المزدوج الذي وجه ضد إيران والعراق، وأيضاً مبدأ بوش الذي أطلق عليه مبدأ بوش الاستباقي^[٢٧٢].

ويمكن القول: إنّ مفهوم أمن الخليج العربي طرأ عليه تطور كبير تبعاً للأحداث التاريخية التي عاشتها المنطقة؛ المرحلة الأولى مرحلة الهيمنة البريطانية، والمرحلة الثانية مرحلة تراجع الامن القومي العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٨، والمرحلة الثالثة بدءاً من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨) واستبعاد إيران من هذا المفهوم، أما المرحلة الحالية فهي من تداعيات حرب الخليج الثانية ١٩٩١ التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة وانتقال العالم من القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية، والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمن الوحيد والأوحد في منطقة الخليج العربي، وما تبعه من قيامها برسم مستقبل النظام الأمني الخليجي والأمني العالمي.

ويمكن إسناد السبب في تعدد الرؤى وتنوع المفاهيم المتعلقة بأمن الخليج العربي وتطورها إلى تزايد أهمية منطقة الخليج العربي، الذي جرّ إليه تزايداً في أطماع الدول وتسابقها للتنافس والسيطرة عليه. لذلك ظهرت الكثير

^{٢٧١} العجمي، ظافر محمد. (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت: لبنان. ص ٥٦.

^{٢٧٢} المنصور (٢٠٠٩) ص: ٥٩٥

من الرؤى والمفاهيم. وبالنظر إلى تركيز بحثنا على علاقة أمن الخليج العربي بعلاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بدول الخليج العربي، فقد رأينا أن يقتصر حديثنا مع تركيز مفيد ومختصر على رؤى ثلاث تتعلق بقضية أمن الخليج العربي موضوع بحثنا في الآتي من الصفحات: الرؤية الأمريكية والرؤية الصينية وأخيرًا الرؤية الخليجية.

١-٣- المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي

تهتمُّ الرؤية الأمريكية بأهمية وجود نظامٍ أمنيٍّ مستقرٍّ للدفاع الجماعي الذي يستطيع الدفاع عن دول الخليج ضد أي عدوان خارجي، وهو ما يعني أهمية أن يكون النظامُ الأمني الخليجي ضمن النظام الأمني الشرق أوسطي لا أن يكون هناك نظام أمني جديد مختلف للأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية^[٢٧٣]. لعل أكثر ما يقوي العلاقات الأمريكية - الخليجية هو تميزها بعدة عوامل ضامنة لهذه العلاقة. العامل الأول هو خضوع هذه العلاقات لإطار مؤسساتي انتظمت من خلاله الشراكة الخليجية - الأمريكية أهمها مبادرة حوار أمن الخليج العربي التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٦ التي تهدف إلى التشاور بين الجانبين حول المجالات الأمنية والدفاعية من خلال اللقاءات الثنائية التي تعقد سنويًا. العامل الثاني تعدد جوانب تلك الشراكة العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية. أما العامل الثالث فهو فاعلية الشراكة بينهما في تحقيق الأهداف منها، ولاسيما فيما يتعلق بالتصدي للأخطار الإيرانية على أمن الخليج العربي والتصدي للاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط الخليجية خلال الحرب الخليجية الأولى، إضافة إلى التحالف بينهما الذي نتج عنه تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١^[٢٧٤].

^{٢٧٣} الربيعي، دينا محمد. (٢٠١٩). الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي... التهديدات والسياسة الأمنية المطلوبة، وقائع

مؤتمر مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات

الاستراتيجية ٢٠١٨. جامعة كربلاء. العراق. الجزء الثالث. ص ٤٤٣ - ٤٤٤

^{٢٧٤} العلاقات الأمريكية - الخليجية، مرجع سابق

لعل المتابع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية أمن الخليج العربي يلاحظ أنَّ واشنطن تميز بين رؤيتين تحاول التوفيق بينهما؛ رؤية تتعلق بالمصادر التي تهدد أمن منطقة الخليج العربي، ورؤية ثانية تتعلق بالأخطار أو مصادر التهديد المباشرة وغير المباشرة لمصالحها في تلك المنطقة الاستراتيجية^[٢٧٥].

عقدت الولايات المتحدة مع حلفائها الخليجيين صفقة أسلحةٍ قدر ثمنها بعشرات المليارات من ضمنها دفاعات صاروخية ومروحيات هجومية وطائرات هجومية بهدف طمأنة الحلفاء من خلال العمل على تعزيز قدراتهم في ردع أي عدوان خارجي ومواجهته. إلا أنَّ القادة في دول الخليج العربيّة ينظرون إلى مبيعات الأسلحة من جانب آخر هو أنها رغبة أمريكية في تزويد حلفائها بوسائل دفاع عن أنفسهم في الوقت الذي تستعد فيه لمغادرة المنطقة، وهي إشارة إلى تغير واضح في استراتيجية الالتزام الدائم بضمان أمن الخليج واستقراره^[٢٧٦].

لذلك نجد أن الرؤية الأمريكية لم تنجح في تحقيق أمن خليجي حقيقي؛ بل أدت إلى تراجع الثقة الخليجية في سياسة الولايات المتحدة وسعيها الأمني في المنطقة. فالولايات المتحدة فشلت في إقامة تحالف ضد إيران التي هي مصدر التهديد المباشر لدول الخليج العربيّة، ولم تنجح في الوقت عينه في إقامة نظام أمني خليجي يضم إيران، وهو ما أدى إلى تراجع الثقة الخليجية في نوايا واشنطن وسياستها. لذلك ظهرت كثير من الأصوات في العاصمة الأمريكية تنادي بضرورة اعتماد سياسة تطبيع العلاقات مع إيران ودول الخليج العربيّة حيث تعتقد هذه الأصوات أن مثل هذه السياسة يمكنها إعادة إيران إلى مكانها الطبيعي بين دول الخليج، الأمر الذي يجعل منها شريكاً مسؤولاً ونافعاً في المنطقة لا مصدر تهديدٍ لأمنه. فسياسة التقارب مع إيران وتطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق بيئة جيدة ومناسبة وهيكلية مختلفة، وربما أكثر قوة وحيوية وتأثيراً في أمن منطقة الخليج العربي^[٢٧٧].

^{٢٧٥} هيك، فتوح أبو دهب. (٢٠٠٤). الرؤية الأمريكية لأمن الخليج. *مجلة شؤون خليجية*، العدد ٤. ص ٩٠

^{٢٧٦} آيزنشتات (٢٠١٥).

²⁷⁷ Ottaway, Marina. (2009). *Iran, the United States, And the Gulf: the Elusive Religious Policy*.

١-٤ - المفهوم الصيني لأمن الخليج العربي

أكثر ما يثير التساؤل هو عدم امتلاك الصين رؤية أو استراتيجية واضحة تجاه مسألة أمن الخليج العربي. فعلى الرغم من أن الصين بدأت في العقد الثاني من القرن الحالي في بلورة رؤية سياسية واستراتيجية تجاه المنطقة العربية، ولا سيما منطقة الخليج العربي، بقيت مع ذلك متأخرة عن كثير من الدول الإقليمية (إيران ودول الخليج العربية)، والدولية (الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية).

يكثُر الحديث عن اعتمادية اقتصادية متبادلة بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن هذه الاعتمادية آخذة في التوسع لتشمل منافع ومصالح مشتركة تتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل أبعاداً أمنية. فبلدان الخليج العربية يمكن أن توفر عاملين مهمين في أساسيات الاستراتيجية الصينية العربية الاقتصادية المتمثلة بالنفط والأسواق التجارية. وتعد دول الخليج العربية سادسَ شريك تجاري للصين، والصين بالنسبة لدول الخليج العربي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ويمكنها تقديم دعم سياسي ودولي لهذه الدول، وممارسة دور الوسيط المحايد في النزاعات الدولية التي تمس الخليج العربي كما هو الحال في العلاقات مع إيران، أو فيما يتعلق بالخلاف حول مسألة الجزر الإماراتية الثلاث أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، كما يمكن للصين أن تقدم دعماً تكنولوجياً وصناعياً لها^[٢٧٨]. فالحاجة الأمنية متبادلة بين الصين ودول الخليج العربي؛ الصين يمكنها أن توفر عامل أمن موازياً دولياً وتكنولوجياً لطموحات كثير من الدول التي تريد التحكم بمصير منطقة الخليج العربي، وهذه الأخيرة تستطيع أن توفر للأولى عامل أمن اقتصادياً استراتيجياً حاضراً ومستقبلاً.

الرؤية الصينية لأمن الخليج العربي تبقى رؤية آسيوية تفتقر إلى الهيمنة لا غربية مهيمنة وهي قريبة من رؤية كل من الهند واليابان؛ إذ تتمثل تلك الرؤية في أن حماية أمن الخليج يجب أن يكون من خلال التأسيس لنظام أمني خليجي يعتمد بصورة رئيسة على التعاون بين دولة تمثل حيزه الجغرافي وليس السياسي؛ إذ إن مثل

^{٢٧٨} اليوسف (٢٠١٤)، ص: ١٠٧ - ١٠٨

هذا الإجراء يمكن أن يمثل حماية للدول الخليجية من أي محاولات أو اتفاقيات تأتي من خارجه تهدف إلى إقامة نظام أمني في منطقة الخليج العربي^[٢٧٩].

ومما لا شك فيه أنّ هذه الرؤية تهدف بالدرجة الأولى إلى تغطية ضعف الصّين وابتعادها عن أن تكون فاعلاً في القضايا الحساسة والأساسية، والحيلولة دون استئثار دولة بعينها بالتحكم في مصير الأمن الخليجي، ومن ثمّ في ما يتعلق بهذا الأمن من تدخلات إقليمية ودولية.

تهدف الرؤية الصّينية بالدرجة الأولى إلى المشاركة في الحفاظ على أمن الخليج العربي لا التدخل فيه وذلك من خلال توسيع مجالات التّعاون التي تمسّ أمن الخليج العربيّ وصورة خاصّة بيع أنواع محددة من الأسلحة المتطورة والحساسة. وتتطلق الصّين من هذا الموقف بسبب عاملين اثنين؛ الأول إقليمي والثاني دولي. فالإقليمي هو أن الصّين ما زالت تعمل تحت تأثير سياسة الأقلمة التي تعتمد عليها؛ لأنّ جيش التحرير الشعبي الصّينيّ يركز بصورة أساسيّة على الدفاع عن مصالح الصّين الإقليمية. أما العامل الدّوليّ فهو موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة التي ترى في منطقة الخليج العربيّ منطقة استراتيجية ومنطقة نفوذ تاريخية لها لن تسمح للصّين أو لأي دولة أخرى بالتدخل أو تحقيق أي نفوذ أو أي تأثير في مثل هذه المسألة التي تعدّها من أولوياتها الاستراتيجية^[٢٨٠].

يمكن الاستدلال على هذه الرؤية بقضيتين أساسيتين تسمان أمن الخليج العربيّ مباشرة. القضية الأولى تتعلق بموقف الصّين من الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران حيث اكتفت الصّين باعتماد المواقف الضبابية غير الحاسمة التي عرفت بمواقف أنصاف الحلول. فالصّين طالبت على سبيل المثال الإمارات العربيّة المتحدة باعتماد أسلوبها نفسه الذي تتبناه في التعامل مع قضية السيادة على جزر بحر الصّين الجنوبي ومسألة الصّين الوطنية؛ أي الاكتفاء بتجميد النّزاع وعدم تطويره ما دامت الأمور بعيدة عن إيجاد حل سلمي يمكن أن يرضي الطرفين المتنازعين الإيراني والإماراتي^[٢٨١].

^{٢٧٩} نيبلوك (٢٠١٧)، ص: ٨٩.

^{٢٨٠} كشك (٢٠١٦). الاستراتيجية الصينية. ص: ١٤.

^{٢٨١} - باكير، علي حسين. (أيار. ٢٠١١). العلاقات الخليجية- الصينية الاستراتيجية تحت المجهر. مجلة آراء الخليج. العدد ٨٠. ص ٢١٢.

أما المثال الثاني فيتعلق بالقضية النووية الإيرانية. فعلى الرغم من أن الصين تتفق في موقفها مع دول الخليج العربيّة ومع كثير من دول العالم في معارضة قيام إيران بتطوير طاقة نووية لا تخضع للرقابة الدوليّة انطلاقاً من مبدئها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية، لم تستطع مع ذلك أن تقنع الدول العربيّة الخليجية بموقفها في كل القضايا التي تتعلق بعدم قيام الصين بإظهار موقف حقيقي تجاه المسائل التي تمس أمن الخليج العربيّ مساً مباشراً. فالدول الخليجية تنتظر إلى موقف الصين على أنه موقف ضبابي غامض لا يمكن الركون إليه أو الاعتماد عليه في تكوين موقف خليجي تجاه مواقف الصين العربيّة الخليجية^[٢٨٢].

١-٥- المفهوم الخليجي لأمن الخليج العربيّ

إنّ تحقيق أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة هو في النهاية عملية تتعلق بالتحكم بالظروف الإقليمية والدوليّة التي تؤثر في أمن هذه الدول. وتوجد ثلاثة مستويات للأمن الخليجي تتعلق بالمستوى الإقليمي الفرعي الذي يتعلق بمجموعة الدول التي تكون مجلس التعاون والدول المجاورة لها التي تتمتع بدور مؤثر في التوازن والمؤثرة على أمن دول المجلس. أما المستوى الإقليمي الأوسع فيشير إلى أمن دول الشرق الأوسط أي ارتباط الأمن الخليجي بالتوازنات العسكرية والأمنية للمحيطين الشرق أوسطي والخليجي، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تأسيس نظامٍ أممي جماعي. أما المستوى الدوليّ فيعني أنّ الأمن الخليجيّ يستمد ضمانته من النظام العالمي أو من ضمانات تقدمها الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكيّة أو الكبرى كبريطانيا وفرنسا مدفوعة بمصالحها الكامنة في النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية، أو تمتع هذه الدول الكبرى بمواقع استراتيجية مؤثرة في القارة الأوربية^[٢٨٣].

تأسس مجلسُ التعاون لدول الخليج العربيّة عام ١٩٨١ ليكون إطاراً سياسياً وأمناً، وردّ فعلٍ على سيطرة الثورة الإسلامية على الحكم في طهران. إلا أن النزاعات الداخلية بين دول المجلس والمخاوف التي أبدتها الدول الأعضاء الصغيرة تجاه الهيمنة السعودية المفترضة وقفت عائقاً أمام تحقيق أي تقدم باتجاه تحقيق تعاون أممي حقيقي منذ إعلان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. وقد تحول مجلسُ التعاون الخليجي إلى منظمة

^{٢٨٢} - كشك (٢٠١٦). الاستراتيجية الصينية. ص: ١٥

^{٢٨٣} الربيعي (٢٠١٩) الأمن الوطني والإقليمي. ص: ٤٤٢ - ٤٤٤

إقليمية تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدوله بالدرجة الأولى. إلا أنَّ فشل المجلس في إيجاد قوة أمنية خاصة بدوله الست، والنزاعات الداخلية بين أعضائه، أفقد هذا المجلس - كحال جامعة الدول العربيّة - بعضاً من فعاليته وقلص دوره وصلاحياته، الأمر الذي دفع الدولَ الأعضاء إلى اللجوء إلى دول أخرى خارجية لتوقيع اتفاقيات أمنية، هدفها تحقيق ما عجز عنه مجلس التعاون الخليجي^[٢٨٤].

الواقِع والأحداث التاريخية التي شهدتها منطقة الخليج العربيّ أظهرت بوضوح أنَّ مجلس التعاون لدول الخليج العربيّ بقي عاجزاً عن أن يكون الضامنَ الأمني لدول الخليج العربيّ. فإذا ما تم تجاوز الموقف من سياسة إيران النووية والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث، فإن الاحتلالين العراقي للكويت والأمريكي للعراق أظهرًا بشكل فاضح العجز الخليجي الجماعي ممثلاً بمجلس التعاون الخليجي والرسمي ممثلاً بالدول منفردة في التصدي لهذين التحديين، مما اضطر الكويت إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهي جهة خارجية لإخراج العراق من الكويت، واللجوء إلى مجلس الأمن الدوليّ ودعم الغرب للوقوف في وجه طموحات إيران النووية التي تعد تهديداً مباشراً لأمن الخليج العربي^[٢٨٥].

بالنظر إلى عدم امتلاك دول الخليج رؤية واضحة حول أمن منطقتهم، فإنهم مخيرون بين ثلاثة احتمالات. الاحتمال الأول أن تمتلك هذه الدولُ قوةً عسكرية توفرها الدول الخليجية نفسها قادرة على الدفاع عن أمن المنطقة، والاحتمال الثاني ناتج عن فشل الاحتمال الأول حيث ستضطر دول الخليج إلى اللجوء إلى قوة خارجية لحماية أمنها والمقصود هنا بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها خاضعة لمشيئتها وإرادتها في إدارة كل ما يتعلق بأمن الخليج العربيّ. أما الاحتمال الثالث فهو العملُ على إيجاد دورٍ عربيّ فاعلٍ من خلال تفعيل الأمن القومي العربيّ الذي يمثل دعامة أساسية للأمن الخليجي. لكنّ تحقيق هذا الهدف يحتاج

284 ULRICHSEN, K. C., Internal and External Security in the Arab Gulf States. *Middle East Policy Council*, Volume XVI, Summer, Number 2 2009. Website: <https://www.mepc.org/internal-and-external-security-arab-gulf-states>

^{٢٨٥} للمزيد حول التناقض في الرؤية الخليجية لأمن الخليج العربيّ بين النظرية والتطبيق وعجز مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، يمكن العودة إلى: الطيار، لؤي. (١٩٩٩). أمن الخليج العربيّ، مركز الدراسات العربيّ الأوربي. بيروت: لبنان. ص ٨٩

إلى عودة سورية ومصر وتفعيل دورهما، إضافة إلى السماح لكل من إيران وتركيا الدولتين الإقليميتين القويتين بممارسة دور يسهم في خلق نظام أمني خليجي والحفاظ عليه^[٢٨٦].

لا يتوقف مسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن البحث عن نوع من الآلية التي يمكن أن تحقق التوازن العملي بين الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ضامناً أمنياً، وهو من خارج المنطقة الإقليمية وبين آلية امتلاك دول المجلس بنية إقليمية أمنية يمكنها من تحقيق قدر من الاستقرار. إلا أن هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اعتماد ترتيبات خاصة يتم من خلالها دمج إيران والعراق في تلك البيئة من دون اللجوء إلى توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من المننديات والآليات المتعلقة بأمنها الشامل والتعاون المفيد متخذين من منظمة الأمن والتعاون في القارة الأوروبية مثلاً يمكن البناء عليه في هذه الخطوة^[٢٨٧].

١-٦ - أمن الخليج العربي في مفهوم التنافس الأمريكي - الصيني

تدرك دول الخليج العربية التغير الذي يتعرض له ميزان القوى العالمي ويتعين عليها أن تعي أكثر النتائج المترتبة على مثل هذا التغير من خلال امتلاك سيناريوهات محددة للمواجهة من خلال العمل على تطوير علاقات أوثق مع الصين وروسيا والهند. إلا أن هذه القوى ولاسيما الصين ما تزال تنقصها الرغبة والقدرة على حد سواء في ممارسة هذا الدور أو استبدال الولايات المتحدة الأمريكية أو التفكير في تحديها كقوة عظمى. اعتماداً على هذا الواقع سنستمر دول الخليج العربية في الاعتماد على الولايات المتحدة في الحفاظ على أمنها. إلا أن المشكلة التي تواجهها هذه الدول هي تراجع الرغبة الأمريكية في الاستمرار في ممارسة هذا الدور، الأمر الذي يدفع الدول الخليجية إلى بذل المزيد من الجهد وتقديم المزيد من الإغراءات والموارد للولايات المتحدة للاستمرار في دورها ضامناً لأمنها، ولاسيما بعد إدراك أهم قوتين عسكريتين خليجيتين عربيتين؛ هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعدم قدرتهم على القيام بهذه

^{٢٨٦} المنصور (٢٠٠٩)، ص: ٦١٢-٦١٣

²⁸⁷ULRICHSEN, (2009)

المهمة^[٢٨٨]، إذ إنّ تغير عبء تكلفة المشاركة الأمريكيّة في الخليج وانخفاض الإنفاق المالي للولايات المتحدة الأمريكيّة والانتشار العسكري الكبير، قابله ارتفاع تكاليف الدفاع التي تتحملها دول الخليج نفسها إلى درجة كبيرة^[٢٨٩].

من أكثر السياسات التي وصفت بالخاطئة التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكيّة هي أن سياسة التدخل الأمريكي أسهم في زيادة عوامل عدم الاستقرار الإقليمي وفي صعود إيران الإقليمي إضافة إلى أن غزوها للعراق وما نتج عنه في فشل في فرض نظام أمني إقليمي جديد، الأمر الذي أسهم في تغذية التصورات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة في ضرورة النظر بجديّة لفك الارتباط الأمريكي على الرّغم من أن العلاقات الأمنية والدفاعية بين الطرفين ما تزال واسعة النطاق ومتعددة الجوانب^[٢٩٠].

على الرّغم من التأكيد الرسمي المستمر حول أهمية منطقة الخليج العربيّ، ليس لدى الصّين خطة أو استراتيجيات محددة تتعلق بأمن منطقة الخليج العربيّ. ويرجع ذلك إلى سببين اثنين: الأول يتعلق بالسياسة الإقليمية التي تبنتها الصّين وانعكست انعكاساً مباشراً على جيش التحرير الشعبي الذي أسس للدفاع عن الصّين ضمن محيطها الإقليمي وليس في الخارج. أما السبب الثاني فيتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكيّة التي لم ولن تسمح للصين ولا لأي دول أخرى بممارسة دور مباشر في مسألة أمن الخليج العربيّ الذي يعد مسألة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. ومع تنامي ظاهرة الإرهاب وتزايد تهديدات القرصنة البحرية وهو ما يهدد مصالح الصّين في منطقة الخليج العربيّ وما يتعلق بخطوط إمداد النفط، عملت الصّين على بناء عددٍ من القواعد العسكرية البحرية كقاعدة جوارر البحرية غرب باكستان^[٢٩١].

²⁸⁸ GÜMÜSLÜOĞLU, Fayza. **US – Gulf Relations: The Past,, Present and Future**, Daily Sabah, date to published 16 November 2018. Website: <https://www.dailysabah.com/op-ed/2018/11/16/us-gulf-relations-the-past-present-and-future>

²⁸⁹ CALABRESE, John. **The United States and the Gulf: Trapped in Transition?** January 4, 2021. <https://www.mei.edu/publications/united-states-and-gulf-trapped-transition>

²⁹⁰ ULRICHSEN, (2009).

^{٢٩١} كاشك (٢٠١٦)، الاستراتيجية الصينية. ص: ١٠٤.

مع تعدد مصادر التهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، يبقى التنافس الدولي في المنطقة أحد أكثر مصادر التهديد خطورة؛ إذ تسعى الدول الطامحة كافة إلى تحقيق منافع لها واكتساب المزيد من النفوذ والتأثير في منطقة الخليج العربي من خلال تمتين العلاقات السياسية مع دولها قبل أن تنتقل إلى المرحلة الأخرى من تعزيز وجودها المتمثل بأشكال مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية على المساحة الجغرافية للخليج العربي. وتبدو المنافسة الصينية للنفوذ والهيمنة الأمريكية أكثر هذه المنافسات تهديداً وتأثيراً في مصالح واشنطن وتأثيرها التاريخي في دول الخليج العربية.

يبرز المنافس الآسيوي على أنه مصدر تهديد قوي للولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من أن الهند لا تعد منافساً قوياً وصريحاً للولايات المتحدة إلا أنها في نظرها يمكن أن تكون عاملاً مهماً في مواجهة المنافس الصيني المتزايد في منطقة الخليج العربي. فالفكرة التي لا يمكن للإدارة الأمريكية استبعادها هو أن تستميل الهند لمواجهة التهديد الصيني أو أن تتلاءم مع عالم جديد يوجد فيه الهند والصين تحت مسمى الأمن الجماعي الذي نادى إليه مجموعة من الخبراء الأمريكيين. في هذا الإطار دعت مؤسسة كارينجي في مقال نشرته عام ٢٠١٥ الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة تأسيس منتدى جديد حول قضايا الأمن في الخليج العربي يكون متعدد الأطراف يضم الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وروسيا والعراق والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية^[٢٩٢].

تقدّم خيارات الدول الخليجية ميدان تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية. فالدول الخليجية تدرك أنّ القضايا الأمنية الإقليمية هي الأكثر أهمية بالنسبة للصين، كما هو حالها حين تنظر بدورها إلى المخاوف الإقليمية على أنها الأكثر أهمية، وهي الدافع الأقوى لاختيار الشريك الأمني الاستراتيجي الذي يمكن أن تثق به، ويمكن أن يعزز المواقف الإقليمية التي تتبناها. وبالنظر إلى أنّ لكل دولة أسبابها فيما يتعلق بالسياسة تجاه الخليج العربي، تريد الدول العربية الخليجية من التعاون الصيني - الأمريكي أن يركز على

²⁹² JANARDHAN N. (2017). Indo-Chinese Cooperation for Gulf Security, *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, Shanghai International Studies University, Vol 11. n1.p 62.

القضايا ذات البعد الإقليمي التي تمس اهتمامات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي احتواء إيران والوقوف في وجه طموحاتها الإقليمية والنووية، في الوقت الذي تعمل فيه كل من القوتين الصينية والأمريكية على التهدة والتقليل من مصادر الخلاف والتوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران^[٢٩٣].

تمثل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية الجديدة الإقليمية والدولية دائرة تنافس وصراع واسعة. فالوجود التاريخي الطويل للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي يمثل أكثر التحديات صعوبة أمام وجود فعلي ومؤثر للصين في مسألة أمن الخليج العربي؛ فالعلاقات الصينية الأمريكية متنوعة ومتداخلة، بل يمكن وصفها بالمتشابكة التي لا يمكن فك خيوطها، والتأثير الأمريكي واضح في سياسة الصين على أكثر من جانب، بناءً على ذلك، فإن من يحصر العلاقات الصينية - الأمريكية بأمن الخليج العربي لن يصل إلا إلى نتيجة واحدة محصلتها الصفر؛ فالعلاقات متشابكة ومتداخلة لا يمكن حصرها في قضية بعينها أو حيز جغرافي محدد^[٢٩٤].

على الرغم من جميع أنواع التحديات الايديولوجية والسياسية للعلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية عامة والسعودية على وجه الخصوص، سيظلّ الخليجيون عامة على الرغم من تطور علاقاتهم ومثانة صداقتهم مع الصين وروسيا وتركيا راضين، وسيطالبون بالحماية الأمريكية التي لا بديل عنها؛ فلا دولة سواءً أكانت منفردة أم مجتمعة في تحالف غير محتمل، ولا الهيكل الأمني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قادر على تولي دور الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن الخليج العربي والحفاظ عليه^[٢٩٥].

²⁹³ MANSOUR, I. **The GCC States and the Viability of a Strategic Military Partnership with China**, Middle East Institute, 17 march 2015. Web: <https://www.mei.edu/publications/gcc-states-and-viability-strategic-military-partnership-china>

^{٢٩٤} العبد الرحمن حكمت. **الصين وأمن الخليج العربي**، مقال قيد النشر (إذن من المؤلف)

²⁹⁵ EHTESHAMI, A. & HORESH, N. (2018). **China's Presence in the Middle East the Implications of the**

One Belt, One Road Initiative, Routledge, New York. p. 104

مما لا شك فيه أنَّ أي تراجع للولايات المتحدة الأمريكيَّة عن دورها في المنطقة الخليجية سيقدِّم فرصة لمنافسها الاستراتيجي الصِّين على المدى البعيد ولغيرها من القوى الأخرى من أجل أن تسجل حضورها الفاعل المتعدد الأبعاد الاقتصادي والسياسي والعسكري^[٢٩٦].

تمثِّل العلاقة الثلاثية بين الصِّين ودول الخليج العربيَّة والولايات المتحدة الأمريكيَّة معادلة أمنية وسياسية واقتصادية أساسية لا يمكن إهمالها في تفسير الواقع الأمني للخليج العربي؛ ففي الوقت الذي لا يمكن فيه الضغط على الولايات المتحدة الأمريكيَّة وإجبارها على الخروج من منطقة الخليج العربي، فإنه لا يمكن أيضاً الحفاظ على درجة من التوازن المستقر والتنسيق المتواصل بين الطرفين الفاعلين الصِّيني والأمريكي من أجل ممارسة الضغط على القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الخليج العربي^[٢٩٧].

٢- أمن الطَّاقة

يمثِّل متغيِّر أمن الطَّاقة عاملاً محرِّكاً للقوى العالمية تجاه منطقة الخليج العربي انطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي المتميز وإمكانياتها النفطية الضخمة، الأمر الذي أعطى هذه الأهمية الاستراتيجية في حالتها السلم والحرب. تحتل منطقة الخليج العربي مكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والصِّيني معاً الأمر الذي دفع البلدين إلى السعي إلى توظيف هذه المنطقة الخليجية بما يخدم مصالحهما^[٢٩٨].

لم تكن مسألة أمن الطَّاقة من المواضيع التي تقع في صلب اهتمامات السلطات في بكين، إلى أن بدأ الاهتمام بها يأخذ أهمية متزايدة مع بداية القرن الحادي والعشرين. فالكتاب الأبيض الصادر عام ٢٠٠٤ تحدث مباشرة عنها، بينما أعلن الكتاب الأبيض الصادر في عام ٢٠٠٦ بوضوح عن أهمية أمن الطَّاقة بالنسبة للصين

^{٢٩٦} الفقيه (٢٠١٨).

^{٢٩٧} العبد الرحمن. قيد النشر

^{٢٩٨} قبلان (٢٠١٩)، ص: ١٤٨

وبُذِءَ النظر إلى الطّاقة عند أغلب الاستراتيجيين الصّينيين على أنّها عصبُ الحرب وأساس الأمن الاقتصادي الصّيني^{٢٩٩}.

تمثّل عمليات نقل الطّاقة عن طريق الملاحة البحرية أحدَ أكثر العوامل التي تساعد على الحفاظ على أمن إمدادات الطّاقة. والخليج العربيّ يعدّ نقطة مهمة في هذه القضية؛ إذ يمثّل أهمية كبيرة بالنسبة لنقل أكثر من ٩٠ % من صادرات الخليج العربيّ النفطية ونحو ٤٠ % من صادرات العالم النفطية التي تمر من خلال مضيق هرمز حيث تقع دول الخليج العربيّ على مقربة شديدة من هذا الشريان الحيوي؛ عند نهايتي البحر الأحمر (قناة السويس وباب المندب) بين البحر المتوسط ومياه جنوب آسيا^[٣٠٠].

يُعد عقد اللؤلؤ الصّينيّ الذي يشكل مجموعة من الموانئ والمرافئ والقواعد العسكرية والمدن الصناعية والتجارية وتحالفات تبدأ من دول الجوار الصّينيّ وتمتد إلى مناطق إنتاج الطّاقة في منطقة الخليج العربيّ ومناطق الاستهلاك إحدى الوسائل الناعمة التي يمكن أن تعطي الصّين فاعلية مرنة في الدفاع عن مصالحها وأمن طاقتها وطرق إمداداتها الحيوية^[٣٠١].

إلى جانب عقد اللؤلؤ تبرز مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصّينيّ شي جين بينغ في أيلول من عام ٢٠١٣ من خلال الخطاب الذي ألقاه في جامعة نزارباييف في كازخستان عنواناً للتفاعلات الجيو سياسية الصّينية مع دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة؛ ذلك أنّ هذه المبادرة تتيح للطرفين الصّينيّ والخليجي الكثير من الإمكانيات والفرص من أجل تعزيز اقتصادياتها الوطنية وتنميتها، وتعزيز مكانتها الاقتصادية

²⁹⁹ CABESTAN, J. P. La politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance,

Presse de la Fondation Nationale des Science Politique, Paris p. 155

³⁰⁰ ANDEFERSEN, Lars. & JIANG, Yan. (2014) . Is China Challenging The Us In Persian Gulf? Oil,

Security, And Political. Danish Institute for International Studies. Part Of The Security And Studies. P.29

^{٣٠١} المزروعى (٢٠٢٠)، ص: ٧٠٦

والسياسية العالمية. وتعد دول مجلس التعاون محورًا أساسيًا في مبادرة الحزام والطريق، فالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به يربط الصين بالأسواق الشرق أوسطية والأفريقية والأوربية^[٣٠٢].

يمكن للصين من خلال عقد اللؤلؤ ومبادرة الحزام والطريق أن تحقق أكثر من هدف حيوي على رأسها أمن الطاقة وتأمين مصادرها التي تعد ضرورية لاقتصادها. على مستوى التحالفات، يمكن للصين أن تخترق التحالفات الأمريكية في المنطقة من خلال إعادة بناء تحالفات مع دول الخليج العربي التي ربما بدأت في إظهار إشارات معارضة للاستراتيجية الأمريكية. ويمكن للصين أيضًا تحجيم دور الدول الأوربية في آسيا الوسطى ومنطقة الخليج سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. بالنسبة لدول الخليج العربية، يمكنها استغلال الاستراتيجية الصينية من خلال إجبار هذه الأخيرة على اتخاذ مواقف تتناسب مع مواقفها، ولا سيما المواقف السياسية للصين تجاه الملف النووي الإيراني^[٣٠٣].

في سعيها لتحقيق أمن الطاقة، عملت الصين على تنويع مصادرها من الطاقة بهدف تقليل الاعتماد على مصدر واحد من النفط، ولاسيما النفط القادم من المنطقة العربية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طرق إمداده البحري. الطريقان اللذان تعتمدهما الصين في الحصول على واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط هما الطريق عبر مضيق ملقا الذي يشهد ٤٠ % من حوادث القرصنة في العالم، والثاني من خلال بحر أندامان إلى ميانمار، وينقل بصورة خاصة نفط المملكة العربية السعودية عن طريق الشاحنات. ومع ذلك، فإن الطريق الأول خاضع لسيطرة البحرية الأمريكية، في حين يعتمد الطريق الثاني اعتمادًا أساسيًا على تعاون الحليفين الأمريكي والهندي اللذين يسعيان إلى تمتين علاقاتهما بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، وهو ما يثير قلق الصين التي أخذت تستشعر بأن الهدف الرئيس من هذا التحالف هو التأثير في الصين^[٣٠٤].

استراتيجية (أذهب حيث يوجد النفط) دفعت الصين إلى الذهاب إلى كل مكان يمكن أن تحصل من خلاله على حاجتها الطاقوية، وتقليل الارتهاان لمصدر واحد أو مهيم وحيد قدر الإمكان ، إذ وصلت الصين

^{٣٠٢} فلتن (٢٠١٩)، ص: ٢٧٣ - ٢٧٥

^{٣٠٣} المزروعي (٢٠٢٠) ص: ٧١٢

^{٣٠٤} قبلان (٢٠١٩)، ص: ١٤٣

إلى أفريقيا وأستراليا وتشيلي وفنزويلا وذلك من خلال استثمارات كبيرة قامت بها الشركات الصّينية الكبرى. فالصّين على سبيل المثال لا تسعى من خلال ترسيخ علاقاتها مع فنزويلا إلى وضعها في خدمة احتياجاتها من الطّاقة فحسب، بل لخدمة استراتيجيتها في الإضعاف غير المباشر للولايات المتحدة الأمريكيّة^[٣٠٥].

مما لا شك فيه أن أي تقارب بين الصّين ودول الخليج العربيّة على مستوى الطّاقة يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكيّة كون منطقة الخليج العربيّة من أهم المناطق الاستراتيجية لها، ما يهدد فقدان السيطرة أو تراجع الهيمنة على أحد أهم المناطق حيوية وأكثرها ديناميكية. فالولايات المتحدة الأمريكيّة تدرك أنّ توجهات الصّين نحو منطقة الخليج العربيّة لا يمكن عزلها أو فصلها عن تطلعات الصّين وطموحها في تأدية دورٍ عالمي، وفي المشاركة في رسم مستقبل المنطقة وتحديدها. فالولايات المتحدة الأمريكيّة اليوم أمام منافس يمتلك صفات وإمكانات منافسين مجتمعين واجهتهم في فترات سابقة؛ اليابانيّ والألماني بقوتهم الاقتصادية والمنافس السوفييتي بقوته العسكرية والسياسيّة. الصّين اليوم تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية مجتمعة، وإن كانت أقلّ مما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكيّة إضافة إلى مخاطر السياسة النفطية التي تنتهجها الصّين، وهو أكثر ما يثير المخاوف الأمريكيّة^[٣٠٦].

تتظر دول الخليج العربيّة إلى الصّين على أنها شريك تجاريّ مثالي ينأى بنفسه عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول: السياسيّة والاجتماعية، والصّين تعد في الوقت نفسه بالنسبة للدول الخليجية بلدًا بعيدًا لا يملك أجندات تاريخية (استعمارية) ولا جدول أعمال مسبق في المنطقة العربيّة إضافة إلى إمكانية أن تصبح في المستقبل قوة عسكرية مهمة ومؤثرة في المنطقة العربيّة^[٣٠٧].

الحاجة المتنامية للطاقة توفر جواً مناسباً من التّنافس بين الصّين والولايات المتحدة الأمريكيّة، الأمر الذي يمكن أن يضر بالعلاقة بين الطرفين. وإدراكاً منهما لهذه الحقيقة، عملاً على تحسين كل ما يتعلق بأمن الطّاقة من خلال توثيق أو اصر التّعاون والحوار كما هو حال تأسيس الحوار الاستراتيجي عام ٢٠٠٥ الذي وقع

CABESTAN (2008) p: 385 ^{٣٠٥}

^{٣٠٦} قبلان (٢٠١٩)، ص: ١٣٨ - ١٣٩

^{٣٠٧} اليوسف (٢٠١٤)، ص: ٩٩

من قبل مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك والهيئة الوطنية للتنمية الصينيَّة. يُهيئ هذا الحوار منصة مهمة لمناقشة أمن الطَّاقة من خلال التفاعل المتبادل بين المصالح والنوايا النفطية والاستراتيجية لكلٍّ من الطرفين من جهة، ويعدّ أيضًا منطلقًا لتسريع وتيرة التَّعاون الأمريكي- الصينيِّ في مسائل إنتاج الطَّاقة ذات الاهتمام المشترك واستهلاكها من جهة ثانية. في السياق نفسه أطلقت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ الحوار الاستراتيجي الأمريكي - الصيني الذي تناول عددًا من القضايا المشتركة في مجال الطَّاقة. تمثِّل الطَّاقة المصدر الأساس للاهتمامات الصينيَّة - الأمريكيَّة في منطقة الخليج العربي. فهذه المنطقة تعد منطقة تجاذبٍ للقوى الكبرى، فهي تأخذ بالنسبة للقوتين الأمريكيَّة والصينيَّة أبعادًا اقتصادية وأمنية وسياسية^[٣٠٨]

يمكن القول: إنّ مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربيَّة اقتصادية في الأساس بسبب توافر كميات كبيرة من النفط والغاز، وهو ما يسهم بقدر كبير في استقرار السوق النفطية ويساعد الاقتصاد الأمريكي. وتسعى الولايات المتحدة كما دول الخليج العربيّ إلى تعزيز الجوانب الاقتصادية وتطوير العلاقات التجارية التي تنعكس إيجابًا على الطرفين.

مع الوجود القوي والمتجذر تاريخيًا واستراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية، تُدرك الصَّين تمامًا أنه عليها في الوقت الراهن أن تكتفي - كما هو حال بريطانية وفرنسا - بدور ثانوي. ولأن الصَّين الشعبية الطامحة مقتنعة بهذه الحقيقة وبهذا الواقع، تعمل بذكاء على استخدام الدبلوماسية الهادئة وتعزيز العلاقات التجارية وتقديم نفسها قوةً بناءة تمتلك البعد والتأثير العالميين ريثما تأتي الفرصة، وبحين الوقت لتتمكن عندها من فرض نفسها قوةً بديلة للمهيمن الأمريكي في منطقة الخليج العربي^[٣٠٩].

الهاجس الأمني واضح الحضور في الإدراك السَّياسي والوعي المجتمعي الخليجي. ويمكن ردُّ هذا الإدراك والوعي لحساسية قضية الأمن الخليجي إلى الموقع الاستراتيجي الذي يحكم منطقة الخليج العربي على المستويات

^{٣٠٨} علي (د.ت)، ص ٣٥٣ - ٣٥٤

³⁰⁹ GHQFOURI, M. (summer 2009). China's Policy in the Persian Gulf . *Middle East Policy*, N° 2, Volume

الاقتصادية والعسكرية والسياسية والأمنية، وهو ما جعل دوله عرضة للأطماع الدولية والإقليمية التي تسعى من دون توقف إلى بسط نفوذها وفرض سيطرتها على ثروات المنطقة ومقدراتها، وتجعلها في خدمة مصالح هذه القوى من دون أخذ قيمة لأمن دول المنطقة ومصالح شعوبها واستقرارها. يضاف إلى ذلك ما تتمتع به منطقة الخليج العربي من كميات كبيرة واحتياطيات هائلة من الثروة النفطية يقابله ضعف في الامكانيات البشرية والعسكرية التي يمكنها من حماية هذه الثروة، وهو ما أصبح يطلق عليه مفارقة الثروة المفرطة - الأمن الهش^[٣١٠].

وما زالت الأهمية الجيو-اقتصادية لمنطقة الخليج العربي في مجال الطاقة تتعزز بصورة كبيرة كل يوم. فالتنافس الإقليمي السعودي الإيراني يضع الاقتصاد العالمي كله أمام تحديات خطيرة جداً. فأي تعطيل لتدفقات الطاقة في الخليج العربي ناتج عن الانهيار الأمني أو عن تصور السوق الدولية في ارتفاع أسعار النفط كما حدث خلال الأزمات التاريخية سيكون له انعكاسات سلبية على الطرفين المنتجين والمستهلكين. والولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بمعزل عن هذه الواقع وإن استطاعت تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة؛ لأنها ستبقى مع ذلك معتمدة على أسعار النفط المستقرة أي استقرار منطقة الخليج العربي، وهو ما نجحت في الحفاظ عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها الأمني العسكري البري والبحري^[٣١١].

^{٣١٠} عيد، محمد بدري. أمن الخليج في عام ٢٠١٥ : الإدراك والخطاب والسلوك السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ٨، ٨، ٢٠٢٠. على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/20151222101722318165.html>

^{٣١١} EHTESHAMI and HORESH., op, cit, p. 102

خاتمة

من خلال دراسة التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي يتبين عدة نقاط أهمها:

١- تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالرغم من الاختلاف في ترجمة هذه الأهمية على أرض الواقع.

٢- تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي من زاوية سياسية- عسكرية أكثر من كونها اقتصادية. حتى إن قضية أمن الطاقة حولتها الإدارة الأمريكية لقضية عسكرية وحرمت القوى الأخرى من التحكم بها.

٣- تتعامل الصين بحذر أكبر مع دول منطقة الخليج العربي. فبكين الساعية للتحول لقوى عظمى تدرك مدى قوتها سواء في المنطقة أو غيرها، وهي تدرك حداثة عهدا في المنطقة مقابل تجذر الوجود الأمريكي فيها. ولذلك فهي تتجنب عداء القوة المهيمنة الرئيسة في المنطقة أي الولايات المتحدة الأمريكية، وتكتفي بتعميق وجودها الاقتصادي والسياسي القائم على أساس الحياد واحترام الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

٤- تعترف الصين بقوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ولذلك فإنها لاتسع لعدائها بل خطب ودها ومسايرتها وهو ما ظهر واضحاً خلال القضايا الرئيسة في المنطقة وأهمها أمن الطاقة.

٥- تدرك دول منطقة الخليج العربي أهمية الوجودين الأمريكي والصيني في المنطقة ولا يمكنها التضحية بأحدهما لحساب الأخرى. فالتوازن الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضروري لكبح جماح القوى الإقليمية وتحقيق أمن الخليج العربي. فيما يشكل الاستيراد والتصدير الصيني العصب الأول لتجارة دول المنطقة.

الفصل الرابع

انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي

بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١

أولاً: انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حربي الخليج الثانية والثالثة

- ١- انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حرب الخليج الثانية ١٩٩٢-١٩٩١
 - ١-١- الدور الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية
 - ١-١-١- الدبلوماسية الأمريكية المزدوجة قبيل الغزو العراقي للكويت
 - ١-١-٢- الموقف الأمريكي بعد الغزو العراقي للكويت
 - ٢-١- الموقف الصيني من حرب الخليج الثانية
 - ٣-١- حرب الخليج الثانية في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني
 - ٢- انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠١١
 - ١-٢- الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣
 - ١-٢-١- الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣
 - ١-٢-٢- العملية العسكرية الأمريكية ٢٠٠٣
 - ٢-٢- موقف الصين من الاحتلال الأمريكي للعراق
 - ٣-٢- حرب الخليج الثالثة في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني.

ثانياً: الوجود الأمريكي والصيني في منطقة الخليج العربي

- ١- الوجود الأمريكي في الخليج العربي
 - ١-١- الوجود العسكري
 - ١-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية
 - ٢-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في قطر
 - ٣-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في البحرين
 - ٤-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في سلطنة عمان
 - ٥-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في العراق
 - ٦-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في الكويت
 - ٧-١-٢- الوجود العسكري الأمريكي في الإمارات العربية المتحدة
 - ٢-١- الوجود السياسي
 - ٣-١- الوجود الاقتصادي
 - ٢- الوجود الصينية في الخليج العربي
 - ١-٢- الوجود السياسي
 - ٢-٢- الوجود الاقتصادي
 - ٢-٢-١- أبرز الشركات الصينية في دول الخليج العربي
 - ٢-٢-٢- التبادل التجاري
 - ٢-٢-٣- الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية

مقدمة

تعد انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على قضايا منطقة الخليج العربي أحد أهم الموضوعات التي يمكن تناولها، وذلك كون التنافس يربط القوة العظمى والقوة المنافسة الأولى لها، ويؤدي دوراً مهماً في تحديد مستقبل المنطقة سياسياً واقتصادياً، ويمكن لدول الخليج العربي استغلاله لتحقيق مصالحها. وعند الحديث عن انعكاسات التنافس في المنطقة يمكن تحديد نقطتين رئيسيتين هما: حربي الخليج الثانية والثالثة (١٩٩٠ - ٢٠١١) وما نتجت عنهما من وجود أمريكي وصيني في المنطقة.

تعد حربي الخليج الثانية والثالثة (١٩٩٠ - ٢٠١١) المحطات الرئيسة التي عكست طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الخليج العربي، إذ بينتا الصفة الأبرز لهذا التنافس التي تتمثل في التبادل النفعي والمصالح المتبادلة، وأظهرتا الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية تجاه المنطقة. ومن خلالهما حصدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين نتائج استراتيجيتهما. ففي حين بينت واشنطن أهمية المنطقة عسكرياً وربطت أمن دولها بالقوة العسكرية الأمريكية، وجعلت مسألة أمن الطاقة مسألة أمريكية، وأرغمت الصين والدول الكبرى على الخضوع لإرادتها انصب الاهتمام الصيني على النواحي الاقتصادية والثقافية، وقدمت برهاناً واضحاً على نيتها الاستمرار في دبلوماسية الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الخارجية، وبعثت رسالة للولايات المتحدة الأمريكية مفادها القبول بالإجراءات الأمريكية مقابل السماح لها بالوصول الى المنطقة اقتصادياً وثقافياً، وهو الأمر الذي حقق أهداف الحكومة الصينية، وانعكس إيجابياً على الوجود الصيني الاقتصادي والسياسي داخل المنطقة من جهة، وعلى الوضع الاقتصادي لدول المنطقة من جهة أخرى.

بناء على ذلك، يقدم هذا الفصل صورة متكاملة عن انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني في الخليج العربي. ويبدأ بعرض انعكاسات التنافس على حربي الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) ويبين الدور الأمريكي والموقف الصيني منهما، وكيف شكلتا الأحداث الأبرز التي أظهرت طبيعة التنافس بين الطرفين، ثم يعرض الفصل انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني وحربي الخليج الثانية والثالثة على الوجود الأمريكي والصيني في المنطقة، ويبين تطور الوجود العسكري الأمريكي مقابل تطور الوجود الاقتصادي الصيني فيها.

أولاً: انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على حربي الخليج الثانية والثالثة (١٩٩٠-٢٠١١)

١ - انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على حرب الخليج الثانية ١٩٩١-١٩٩٢.

في الساعة الثانية من صباح يوم ٢ آب ١٩٩٠ قام أكثر من ١٥٠ ألف جندي عراقي تحت قيادة ثلاث فرق من القوات الخاصة العراقية بغزو الكويت والاستيلاء على المباني المهمة، في حين خرج أمير الكويت ومعظم أفراد أسرته إلى المملكة العربية السعودية، وبذلك سقطت الكويت بيد القوة العراقية، وأعلنت العراق ضمها فصارت المحافظة التاسعة عشرة^[٣١٢].

أدى الغزو العراقي للكويت إلى تغيير في خارطة أمن الخليج العربي، وأثار العديد من التساؤلات، منها ما الذي دفع العراق إلى غزو جارتها وإثارة حرب جديدة، وهي التي خرجت للتو من حرب دامت ثماني سنوات، وما زالت تعاني من آثار تلك الحرب اقتصادياً وعسكرياً؟ وما السبب الذي جعل صدام حسين يتمسك بالكويت على الرغم من إدراكه أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي، وهي ترى أمن الخليج العربي يتعرض للتهديد؟

قدم الباحثون عدداً من التفسيرات للإجابة عن التساؤلات؛ فرأى عددٌ منهم أن رغبة حسين بتولي الزعامة الإقليمية وضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي هي السبب الرئيس لغزو الكويت، ذلك أن انتصار العراق في الحرب العراقية - الإيرانية عزز ثقة حسين بقوته وقدرته على تولي زعامة الخليج العربي. ويستدل الباحثون بأقوال الرئيس العراقي على ذلك. ففي ٢٣ شباط ١٩٩٠ وخلال اجتماع المجلس العربي في عمان نقل صدام حسين رسالة مفادها أنه في حال لم يهيمن العراق على الخليج العربي فستهيمن الولايات المتحدة الأمريكية عليه، وستعمل هذه الأخيرة على استغلال نفط المنطقة لتحقيق مصالحها وضمان تفوقها قوة عظمى وحيدة قادرة على فرض نفوذها على دول المنطقة حيث قال: >> إن البلد الذي سوف يمارس دوراً حاسماً على الخليج وبتروله سوف يعمل أيضاً على تأسيس تفوقه كقوة عظمى لعدم وجود قوة أخرى تنافسه، وهذا يؤكد أنه في

³¹² IETES, K. (n.d) Iraq between tow occupation the second gulf war (1990-1991), international relation

حال عدم تنبه شعوب الخليج العربيّ سوف تتم ممارسة الحكم على هذه المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال سوف يُحدّد سعر البترول بسعر يؤمن المصالح الأمريكيّة الخاصة، ويتجاهل مصالح الآخرين^{٣١٣}. وفي اليوم التالي أعاد صدام حسين خلال مقابلة أجراها مع كاترين إيوت من صحيفة وول ستريت جورنال تأكيده ضرورة إخراج القوات الأمريكيّة من الخليج العربيّ كي لا تستخدمها الإدارة الأمريكيّة أداة لفرض هيمنتها على المنطقة العربيّة، وعبر عن ذلك بقوله: >> إن نهاية الحرب الباردة أنعشت آمال الأمريكيين لشقّ طريقهم إلى الشرق الأوسط^{٣١٤}.

رأى عددٌ آخر من الباحثين أنّ خسائر العراق الاقتصادية بعد الحرب العراقية- الإيرانية المقدرة بـ ١٠٠ مليار دولار، وخسائر البنية التحتية المقدرة بـ ٣٥ مليار دولار، والعائدات النفطية المقدرة بـ ١٥ مليار دولار، والديون البالغة ٧٠ مليار دولار، واستغلال السعودية والكويت الحرب العراقية- الإيرانية لتصدير فوائض نفطية وتخفيض أسعار النفط، ورفض الكويت التنازل عن ديونها البالغة ١٤ مليار دولار هو السبب في إثارة خيبة أمل صدام حسين وقيامه بالغزو^{٣١٥}. ويرى الباحثون أنّ تصريحات الحكومة العراقية تقدم دليلاً واضحاً على ذلك. ففي ١٦ تموز ١٩٩٠ أرسل صدام حسين مذكرة إلى الجامعة العربيّة اتهم فيها دول الخليج العربيّ بالتآمر مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ضد العراق بتخفيض أسعار النفط، وأدان الكويت على سرقتها النفط من حقّ الرميّة الواقع على الحدود العراقية- الكويتية، وأصر على أن تدفع الكويت ٢.٤ مليار دولار لتعويض خسائر العراق، ودعا إلى وضع مشروع مارشال عربي لإعادة بناء بلاده، وطلب مساعدة الأوبك لرفع أسعار النفط لتصل إلى ٢٥ دولار للبرميل^{٣١٦}. ولتأكيد ذلك، أشار رئيس أركان الجيش العراقي نزار الخرجي في مقابلة أجراها مع جريدة الحياة أنّ صدام حسين شعر بخيبة كبيرة بعد أن قامت الكويت بتصدير فائض نفطي في

^{٣١٣} سالينجر، بير. ولوران، اريك. (١٩٩٣). حرب الخليج الملف السري. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: لبنان. ط ١١. ص ١٣.

^{٣١٤} بالمر، مايكل. (١٩٩٥). حراس الخليج تاريخ الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٢-١٩٩٢. ترجمة: نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ط ١. ص ١٥٣.

^{٣١٥} - EHRALIK, A. (1992). The Gulf War And The New Yourk World Order, The Socialist Register. P.233.

^{٣١٦} - بالمر (١٩٩٥) ص: ١٥٤.

حين كان العراقُ يخوض حرباً لأجل سلامة دول الخليج العربيّ وحمايتها من التهديد الإيراني على حسب تعبيره^[٣١٧]. في السياق نفسه، صرح حسين في مقابلة أجراها مع أبريل غلاسبي سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد في ٢٥ تموز ١٩٩٠ أن : >> دولاً تحاول تجويع العراق وتركيعه، وهذا العمل سيلقى ردّاً فعلياً شديداً^[٣١٨].

في حين رأى فريق آخر من الباحثين أنَّ حاجة العراق الاستراتيجية الى منفذٍ على الخليج العربيّ هو السببُ الرئيس لغزو الكويت، فبعد فشله في إجبار إيران على الاعتراف بسيادته على شط العرب، وبعد رفض الكويت التنازل له عن جزيرتي وربة وبويان قرر حسين غزو الكويت. بينما عدَّ عددٌ من الباحثين أن خوف صدام حسين من تأمر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للتخلص منه هو سبب غزو الكويت^[٣١٩].

لا بد أن الأسباب التي قدمها الباحثون تحمل جانباً من دوافع صدام حسين للقيام بغزو الكويت، ولكن تلك الأسباب غير كافية لتفسير السلوك العراقي، فلولا ثقة صدام حسين بعدم معارضة أو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو استخدامها القوة لإيقاف المشروع العراقي لما تجرأ الرئيس العراقي على اتخاذ قرار غزو الكويت على الرغم من إدراكه خطورة انعكاسات هذا القرار على أمن الخليج العربي والمنطقة العربية.

يبين البحث في المصادر أربع نقاط اعتمدها الرئيس العراقي في افتراضه عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق للكويت، وإن حدث ذلك فسيتمثل الموقف الأمريكي بالرفض اللفظي، وسيستسلم للأمر الواقع بعد الغزو. تتمثل أولى تلك النقاط في قناعة حسين بصدقة الولايات المتحدة الأمريكية له وامتنانها بعد

^{٣١٧} شريل، غسان. (٢٠١٠). صدام مر من هنا العراق من حرب إلى حرب، نسخة مجمعة من جريدة الحياة. بيروت: لبنان. ص ٣٦٨.

^{٣١٨} - شريل (٢٠١٠)، ص: ٣٧٩.

³¹⁹ - HADLILDAY, F.(2012). The Gulf War 1990-1991 And The Study Of International Relations, The

وقوفه في وجه إيران وحماية الخليج العربي والمصالح الأمريكية من الثورة الإيرانية. فطالما تغنى الرئيس العراقي بتأدية دور الدرع الواقي للخليج العربي من التهديد الإيراني^[٣٢٠].

يتمثل ثاني النقاط في قناعة حسين بمحدودية الاهتمام الأمريكي في الخليج العربي واقتصره على الحفاظ على إمدادات الطاقة وسلامة طرق الملاحة العالمية. وفي هذا السياق تقدم مقابلة الرئيس العراقي مع القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد جوزيف ويلسون بعد أربعة أيام من الغزو العراقي للكويت دليلاً على ذلك، حيث أكد حسين حرصه على ضمان تدفق النفط، وحماية خطوط الملاحة العالمية بعد ضم الكويت^[٣٢١].

يتمثل ثالث النقاط وهي الأهم بينها في إرسال الإدارة الأمريكية إشارات الحياد وعدم التدخل بالشأن العراقي - الكويتي على لسان سفيرتها غلاسبي والمتحدثة باسم زارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلار. فخلال الأسبوعين اللذين سبقا الغزو تسلم صدام حسين رسالة حملتها غلاسبي مفادها أن الإدارة الأمريكية قلقة بشأن التعزيزات العسكرية التي تقوم بها العراق على الحدود مع الكويت، ولكنها لن تتحاز لأي طرف في حال تأزم النزاع بين الطرفين. وعادت غلاسبي لتأكيد ذلك خلال اجتماعها مع حسين في ٢٥ تموز ١٩٩٠، حيث أشارت إلى عدم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية رؤية واضحة لحل النزاعات في المنطقة العربية، وأكدت عدم ارتباط حكومة بلادها بمعاهدة دفاعية مع الكويت، وحثت العراق على تسوية خلافه الحدودي مع الكويت سلمياً حيث قالت: <ليس لدينا أي رأي حول الصراعات العربية مثل نزاعك مع الكويت. وجهني الوزير بيوكر إلى تأكيد التعليمات التي أعطيت لأول مرة للعراق في الستينيات من القرن الماضي بأن قضية الكويت ليست مرتبطة بأمريكا>^[٣٢٢].

^{٣٢٠} - سالينجر ولوران (١٩٩٣)، ص: ٧.

³²¹ GAUSE, G. Iraq and the Gulf War: Decision-Making in Baghdad, University of Vermont.

, p. 14.

³²² - SCIOLO, E. & Gordon, M. (sep.23.1990). Confrontation In The Gulf ; U.S Gave Iraq Little

Reason Not To Mount Kuwait Assault, The New York Times. p.1.

وعلى الرغم من إنكار غلاسبي وتمكنها من إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بعدم دقة النص الذي نشرته الحكومة العراقية، وبتحذيرها صدام من استخدام القوة ومطالبتها له بإبعاد يديه عن الكويت على حد تعبيرها، تأكلت مصداقيتها بعد تسريب برقية سرية من مجلس الأمن القومي الأمريكي تشير إلى أن غلاسبي كانت تنفذ أوامر الإدارة الأمريكية، وأن جورج بوش الابن أمرها بتحسين العلاقات مع العراق، وأن الرئيس العراقي قدم بدوره تحياته لبوش لعدم تدخله في النزاع العراقي - الكويتي^[٣٢٣]. وتعليقاً على ذلك كتب الصحفي إدوارد مورتيمر في مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس في تشرين الثاني ١٩٩٠: <بيدو... أن صدام حسين مضى في الغزو؛ لأنه أعتقد أن الولايات المتحدة لن تتفاعل مع أي شيء سوى الإدانة اللفظية. كان ذلك استنتاجاً يمكن استخلاصه من اجتماعه مع السفارة الأمريكية أبريل غلاسبي في ٢٥ تموز، ومن تصريحات مسؤولي وزارة الخارجية في واشنطن التي بينت عزم واشنطن على التوصل علناً من أي التزامات أمنية تجاه الكويت^{٣٢٤}>. وبالإضافة إلى تأكيدات غلاسبي المتعددة باسم زارة الخارجية الأمريكية مارجريت تاتولايلر مفادها عدم وجود اتفاقيات دفاعية بين إدارة بلاده والكويت^[٣٢٥].

ومع استخدام القوة سينقلب الرأي الأمريكي على إدارة بلاده، وأن القوة العراقية تستطيع الصمود حتى يفتت التحالف الدولي، وأن << أمريكا بلد ضعيف ولن تتراجع العراق عن الكويت وستنتصر^{٣٢٦}>>.

خلاصة القول: إن صدام حسين - وبصرف النظر عن دوافعه لاحتلال الكويت - لم يكن ليحرك قواته تجاه الكويت لولا خداع الولايات المتحدة الأمريكية له ومنحه تأشيرة اجتياح الكويت، ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية هي من شجعت حسين على الغزو من خلال طمأنته بحرية العراق في اتخاذ ما يراه مناسباً لحل مشكلته مع الكويت، وما تصريحات غلاسبي إلا تأكيد ذلك. وسيتبين من خلال دراسة الدور الأمريكي في حرب الخليج

³²³ - KESSIER, G. ex - envoy details Hussein meeting, washington post, 2008, sit of: <http://www.Washingtonpos.com>.

³²⁴ - SCIOLINO (1990), p:5.

^{٣٢٥} بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٥٨.

³²⁶ - KESSIER. (2008) P:14.

الثانية كيف اتبعت واشنطن سياسة اللعب على الحبلين لجر العراق إلى غزو الكويت، ثم العمل على إخراجه بعملية عسكرية حشدت لأجلها آلاف الجنود من مختلف دول العالم، وحققت من خلالها أهدافها في رسم ملامح نظام عالمي جديد بقيادتها، وإرغام منافسيها ومنهم الصين على الخضوع للرغبة الأمريكية، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الصفحات الآتية.

١-١-١- الدور الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.

١-١-١-١- الدبلوماسية الأمريكية المزدوجة قبيل غزو الكويت

قبيل نهاية الحرب الباردة وبينما كان الاتحاد السوفييتي يصارع مشكلاته الداخلية كانت الإدارة الأمريكية تصنع حلقة جديدة من حلقات السيطرة على منطقة الخليج العربي بتحطيم القوة الإقليمية الأبرز فيه: العراق، وتحويل هذه الأخيرة إلى عدو استراتيجي ليس لها فقط بل لدول المنطقة ودول العالم أيضاً. وبذلك تستطيع اقناع دول المنطقة بضرورة تكثيف التواجد العسكري الأمريكي كضامن لأمنها واستقرارها.

لتحقيق الغاية الأمريكية قامت واشنطن باتباع دبلوماسية مزدوجة تقوم على توجيه أصابع الاتهام إلى العراق بوصفه خطراً يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما النفطية منها وتأليب الرأي العام الأمريكي والعالم ضد العراق، والعمل في الوقت نفسه على إيهام العراق بصداقتها له وحرصها على توثيق العلاقات الأمريكية-العربية، ورغبتها في الاعتماد عليه كونه قوة اعتدال في المنطقة كما وصفه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب. ففي عام ١٩٨٩ وضع الجنرال كوليز أحد مسؤولي الدفاع الأمريكية دراسة حملت عنوان " استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج العربي" أكد خلالها ضرورة التدخل العسكري الأمريكي لفرض السيطرة الأمريكية على آبار النفط التي تعد مصدراً لثراء دول الخليج العربي والأساس الذي تقوم عليه المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. وفي السياق نفسه، أشار ستود تيركل مؤلف كتاب الحرب الجيدة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بنشر تقارير مدعومة بالوثائق عن الروح العسكرية التي تحل بها العراق بعد حربه مع إيران، ويبيّن أن الخبراء الأمريكيين بدؤوا بتوجيه أصابع الاتهام إلى العراق لصنع أسلحة نووية وكيميائية،

وأشار في كتابه إلى تقرير صادر عن لجنة المعلومات الخاصة التابعة لوكالة المخابرات الأمريكية في ١٣ أيلول ١٩٨٩ جاء فيه: >> إنَّ الجيشَ العراقيَّ الذي يتألف من أكثر من مليون جندي والمدرَّب تدريباً قاسياً خلال حرب الثماني سنوات مع إيران قد بدأ يهيمن على الساحة العربيَّة، ويهدد أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكيَّة وحلفاءها في الخليج العربي^{٣٢٧} <<.

في الوقت الذي بدأ فيه صناعُ السِّياسة الأمريكيين العملَ على التحرك ضد العراق كانت رسائلُ الحِياذ وتوثيق العلاقات الأمريكيَّة- العراقية تصل إلى الرئيس العراقي عن طريق مسؤولي البيت الأبيض. ففي ١٢ شباط ١٩٩٠ حضر جون كيلي سكرتيرُ الدولة المساعد لشؤون الشرق الأوسط إلى بغداد، واستقبله الرئيس العراقي والسفيرة أبريل غلاسبي، وهي المقابلة الأولى مع مسؤولين أمريكيين منذ تطبيع العلاقات الأمريكيَّة - العراقية عام ١٩٨٤، وأكد الطرفان في المقابلة رغبة الولايات المتحدة الأمريكيَّة في توثيق علاقاتها مع العراق بوصفه قوة اعتدال في المنطقة على حد تعبير كيلي، وبعد ثلاثة أيام وجه برنامج صوت أمريكا دعوة إلى العالم العربيّ للتحرك ضد الدكتاتوريات، واحتلَّ صدام حسين موقعاً مميزاً في اللائحة التي قدمها البرنامج الذي وصفه بأسوأ الطغاة في العالم. وعلى الرِّغم من تقديم الإدارة الأمريكيَّة اعتذاراً رسمياً لصدام حسين لم يمنع ذلك الرئيس العراقي من التفكير بلعبة أمريكيَّة مزدوجة تجاه العراق، ولاسيما بعد أن نشرت وزارة الخارجية الأمريكيَّة تقريراً في ٢١ شباط ١٩٩٠ وصفت خلاله العراق بأنه الأكثر سوءاً في مجال حقوق الانسان، وتحركت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس لإدانة العراق وفرض العقوبات عليه^[٣٢٨].

تُمثل دراسة الجنرال كوليز والاجتماع الأمريكي- العراقي وموقف برنامج إذاعة أمريكا وتقرير وزارة الخارجية الأمريكيَّة أولى الإشارات الدبلوماسية المزدوجة التي انتبعتها الولايات المتحدة الأمريكيَّة تجاه العراق، التي استمرت حتى إعلان الإدارة الأمريكيَّة بدء العملية العسكرية تجاه العراق عام ١٩٩١. ففي ٢ نيسان ١٩٩٠ بعد

^{٣٢٧} - العلاف، ابراهيم هليل. (د.ت). موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. العراق. ص

إلقاء صدام حسين خطابه الذي أشار خلاله إلى قدرة بلاده على ردّ هجمات " إسرائيل " أجرى جون كيلي اتصالاً عاجلاً مع مدير التخطيط السياسيّ دنيس روس تناقش الطرفان خلاله بضرورة القيام برّد فعل سريع للتعبير عن رفض الولايات المتحدة الأمريكيّة لتصريحات حسين، ووضع مشروع عقوبات اقتصادية على العراق. وبالفعل وافق وزيرُ الخارجية جيمس بيكر على اقتراحهما بفرض عدة عقوبات تمثلت برفض منح القروض الميسرة لبنك العراق للتصدير والاستيراد، وإلغاء برنامج القروض الميسرة المخصصة لاستيراد القمح الأمريكي، ومنع استيراد السلع التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، وعلى الرّغم من موافقة الرئيس بوش إلى أن معارضة رجال الأعمال الأمريكيين أوقف المشروع^[٣٢٩].

في تلك الفترة، وبينما كان كيلي وروس يضعان خطة العقوبات ضد العراق أرسلت الإدارة الأمريكيّة خمسة أعضاء من مجلس الشيوخ إلى بغداد برئاسة روبير دول ممثل كنساس للقاء الرئيس العراقي، وأكد مرة جديدة دور العراق قوة في المنطقة العربيّة، وبلهجة هادئة حذر الأعضاء النظام العراقي من امتلاك أسلحة كيميائية. ومع اتهام صدام حسين خلال الاجتماع الولايات المتحدة الأمريكيّة بتدبير مؤامرة ضد العراق سارع رئيس الوفد إلى نفي ذلك وأكد أن وسائل الاعلام الأمريكيّة هي المسؤولة عن تعزيز صفو العلاقات العراقية- الأمريكيّة، وأنّ الرئيس الأمريكي يبحث عن أفضل العلاقات مع العراق، ويعارض فرض العقوبات عليه، كذلك أكدت السفارة غلاسبي صدق تصريحات دول فقالت: >> أستطيع التأكيد كسفيرة للولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ هذه هي سيدي الرئيس السياسة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكيّة^{٣٣٠}<. وقد عادت غلاسبي مرة ثانية لتأكيد العلاقات الودية التي تجمع العراق بالولايات لمتحدة الأمريكيّة، وذلك خلال اجتماعها مع الرئيس العراقي السالف الذكر في ٢٥ تموز ١٩٩٠. وبينما كانت غلاسبي تقوم بطمأنة الرئيس العراقي حسين، كان رئيسُ هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولن باول يعمل على توجيه الاهتمام إلى العراق وإيران بدلاً من الاتحاد السوفييتي، وأجرت القوات الأمريكيّة مناورة عسكرية في أواخر تموز ١٩٩٠ استعداداً لمواجهة أي محاولة زحف عراقي إلى الكويت. في الوقت نفسه عادت وسائلُ الإعلام إلى تأليب الرأي العام الأمريكي ضد العراق، فنشرت مجلة أخبار الولايات

^{٣٢٩} - بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٥٩.

^{٣٣٠} - سالينجر و لوران (١٩٩٣) ص ٤٠، ٤١.

المتحدة الأمريكية والعالم Us And World News تقريراً وصفت فيه صدام بأنه أخطر رجل في العالم، وأوضحت قلقها من زيادة القدرات العسكرية النووية العراقية وامتلاك صدام حسين صواريخ بعيدة المدى ومدافع عملاقة. وفي العدد السابع والعشرين من صحيفة واشنطن بوست قارن الصحفي تشارلس كرو تهامر بين صدام حسين وهتلر^{٣٣١}، وقد تولى السفير الأمريكي في البحرين مهمة دعم مجموعة إعلامية أطلق عليها تسمية التحالف من أجل الأمريكيين المعرضين للخطر، وأنفق لذلك ٧,٧ مليون دولار^[٣٣٢].

٢-١-٣ - الدور الأمريكي بعد الغزو العراقي للكويت

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد بدأ القوات العراقية الزحف على الحدود الكويتية استعدادها للدفاع عن مصالحها في المنطقة، وبعد يومين أصدرت واشنطن أوامرها إلى قوة الشرق الأوسط التابعة للبحرية الأمريكية المؤلفة من ست سفن وطائرتين من طراز KC-35 وطائرة نقل البضائع من طراز C141 لإجراء مناورة عسكرية مشتركة مع الإمارات العربية المتحدة بعد أن طلبت هذه الأخيرة ذلك في ٢١ تموز ١٩٩٠^[٣٣٣].

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ آب ١٩٩٠ الذي طالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت^(٣٣٤)، وحثت الاتحاد السوفييتي على إصدار بيان أمريكي-سوفييتي مشترك ليس لإدانة الغزو العراقي للكويت فحسب، بل للقيام بعمل مشترك ضد النظام العراقي، وكلفت الإدارة الأمريكية دنيس روس الذي كان موجوداً في موسكو صياغة نص البيان المشترك. ويمكن القول: إن هدف

^{٣٣١} - بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٥٤.

332 - How PR Sold the War in the Persian Gulf Excerpted from Toxic Sludge Is Good For You, Chapter

10-pr watch, the center for media and democracy's, sit on: <https://www.prwatch.org>.

^{٣٣٣} بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٥٨.

^{٣٣٤} - تتضمن القرار ٦٦٠ الصادر في ٢ آب ١٩٩٠ : مجلس الأمن إذ يثير قلقه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في آب ١٩٩٠ وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة فإنه:

أ- يدين الغزو العراقي للكويت

ب- يطالب بسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت موجودة فيها.

ج - يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات لحل خلافتهما

د- يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء. انظر: قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٠، ص ٢٥، على الرابط: [http; document's - add-un.org](http://document's-add-un.org).

واشنطن من تلك الخطوة يتمثل في صياغة قرار عالمي موحد ضد العراق بحجة أنّ البيان يضم القوتين العظميين، ومن ثمّ جميع دول العالم التابعة لهما، ومنع الدول العربيّة الحليفة للاتحاد السوفييتي من الوقوف إلى جانب العراق، ومنع العراق من الحصول على دعم سوفييتي^[٣٣٥].

بعد يومين من الغزو العراقي للكويت وتحديداً في يوم ٤ آب ١٩٩٠ عقد الرئيس الأمريكي اجتماعاً مع كبار مستشاري الأمن القومي والمستشارين العسكريين في كامب ديفيد بولاية ميريلان أمثال وزير الدفاع تشيني، والجنرال نورمان شوارتزكوف رئيس القيادة المركزيّة وسكرتير البيت الأبيض جون سنونو أدلى خلاله الرئيس الأمريكي بتصريح أدان فيه الغزو العراقي للكويت، ودعا إلى انسحاب فوري للقوات العراقيّة. وفي اليوم نفسه اتخذ البنتاغون قراراً عديدة منها تحضير طائرات النقل C141، والطلب من جميع العسكريين الالتحاق بقواعدهم العسكريّة خلال ثلاث ساعات. وبالفعل نُقلت ٢٨ طائرة من طراز C141 إلى قاعدة راين مين الأمريكيّة في ألمانيا، و ٢٦ طائرة إلى قاعدة توريجون في إسبانيا ليشكلا نواة الجسر الجوي العملاق الذي سيُمتد إلى المملكة العربيّة السعوديّة^[٣٣٦].

في ٦ آب ١٩٩٠ أعاد الرئيس الأمريكي اجتماعه مع كبار مسؤوليه، وأعطى أوامره لتعزيز الوجود الأمريكي في الخليج العربيّ، فأصدر أوامره بنقل طائرات الاندنداس وفرقة جوية مؤلفة من ٨٠ طائرة من المحيط الهادي إلى بحر العرب، وحاملة الطائرات دوايت آيزنهاور من البحر المتوسط إلى الخليج العربيّ، واستعد الأسطول الأطلسي التابع للبحرية لإرسال حاملات الطائرات سارانوغا والبارجة ويكوسين ولواء البحرية من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكيّة إلى الخليج العربيّ. وفي اليوم التالي عبرت حاملة الطائرات آيزنهاور قناة السويس، واتخذت موقعها في البحر الأحمر، في حين أبحرت سفينة تحديد المواقع من ديبغو غارسيا وغوام لحمل مؤن للواء الحملات البحرية السابع التابع لفيلق البحرية 29 palmes في كاليفورنيا. و في ٨ آب وصلت القوات الأمريكيّة بما فيها الفرقة ٨٢ إلى المملكة العربيّة السعوديّة، وعُين الجنرال شوارتزكوف قائداً لها، وفي اليوم

^{٣٣٥} - بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٥٨.

^{٣٣٦} - سالينجر ولوران (١٩٩٣)، ص: ١٢٥، ١٣٤.

نفسه أعلن صدام حسين ضم الكويت إلى العراق^(٣٣٧). وقد كلف شوارتزكوف القائد جون واردين نائباً لمدير تخطيط الحملات الجوية، وفي ١٠ آب ١٩٩٠ عرض واردين الأهداف العراقية التي تستهدفها القوات الأمريكية المتمثلة في القيادة المركزية والمنشآت الإنتاجية والبنى التحتية والقوات العسكرية^(٣٣٨).

في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية تتوافد إلى منطقة الخليج العربي أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات لإدانة الغزو العراقي للكويت، وفرض عقوبات اقتصادية عليه، وحثه على الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت؛ كالقرار ٦٦١ الصادر في ٦ آب^(٣٣٩)، والقرار ٦٧٨ الصادر في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه الذي منح مجلس الأمن خلاله العراق فرصة أخيرة للامتثال للقرار ٦٦٠، والإذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ القرار ٦٦٠^(٣٤٠).

^{٣٣٧} - تمثلت مهمة الفرقة ٨٢ بتأمين قواعد جوية وموانئ للقوات الأمريكية الأخرى، وعد الجنرال باول أن الاحتفاظ بهذه القوات البرية والبحرية أمر أساسي لحماية ميناءي الدمام وجبيل والقاعدة الأمريكية في الظهران وميناء رأس التنورة الذي يعد الأهم لتصدير النفط. للمزيد يمكن العودة إلى :

IESTS (n.d), p:3.

^{٣٣٨} - بالمر (١٩٩٥)، ص: ١٩٨، ١٩٩.

^{٣٣٩} - تضمن القرار ٦٦١ الصادر في ٦ آب ١٩٩٠: ١- منع الدول من استيراد سلع ومنتجات يكون مصدرها العراق والكويت
٢- منع أية أنشطة من شأنها تعزيز التصدير أو شحن لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت أو أية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها
٣- تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو موارد للعراق أو الكويت. انظر: قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٠، ص ٥٣، ص ٥٤، على الرابط:

[http; document's-add-un.org](http://document's-add-un.org).

^{٣٤٠} - تضمن القرار ٦٧٨ الآتي: إن مجلس الأمن :

- أ- يطالب أن يمثل العراق امتثالاً تاماً للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة ويقرر، في الوقت الذي يتمسك بقراراته، وأن يمنح العراق فرصة أخيرة، كلفتة تتم عن حسن النية، للقيام بذلك.
- ب- يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أو قبله، القرارات السالفة الذكر، بتنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠)، جميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.
- ت- يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ، عملاً بالفقرة ٢ من هذا القرار.
- ث- يطلب من الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تبعاً بالنقد المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرتين ٢، ٣، من هذا القرار.

ج- يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر انظر: . قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٠. ص ٤٦. على الرابط:

[http; document's-add-un.org](http://document's-add-un.org)

بناءً على البند الثاني من القرار ٦٧٨ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد تحالف دولي بقيادتها، وتآلف التحالف من ٣٤ دولة، وعند انتهاء المدة التي منحها مجلس الأمن لانسحاب القوات العراقية من الكويت بيومين وتحديداً في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠ أرسل الرئيس الأمريكي إلى كبار مساعديه أمثال وزير الدفاع ديك تشيني ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومساعد رئيس شؤون الأمن القومي مذكرة سرية أشار خلالها إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام القوة ضد العراق، ذلك أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن خلال القرار رقم ٦٦١ كان لها تأثير ملموس في الاقتصاد العراقي لكنها لم تحقق الهدف المنشود المتمثل في إخراج القوات العراقية من الكويت على حد تعبير الإدارة الأمريكية، ولذلك ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن مصالحها في الخليج العربي، وهي مستعدة لاستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر. وأشار الرئيس الأمريكي خلال المذكرة إلى أهمية الإسراع في العملية العسكرية تجنباً لزيادة التكاليف، وكي لا يلحق وجود القوات العراقية في الكويت الضرر بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، ويهدد التماسك السياسي للتحالف. وبناءً على ذلك، ستقوم القوات الأمريكية بالتعاون مع شركائها في التحالف الدولي بشن هجمات برية وبحرية وجوية على القوات العراقية بهدف إعادة الشرعية للحكومة الكويتية وحماية المواطنين الأمريكيين في الخارج^[٣٤١].

أوضح الرئيس الأمريكي خلال المذكرة الخطوات التي ستتبعها الإدارة الأمريكية، وهي تتمثل بمنع القوات العراقية من إطلاق الصواريخ البالستية على دول الجوار والقوات الحليفة، والتقليل من خسائر الولايات المتحدة الأمريكية والأضرار الجانبية، واتخاذ الاحتياطات الخاصة لتقليل الخسائر المدنية وأضرار البنى التحتية والمرافق المتعلقة بالطاقة، وأشار الرئيس إلى عدم مشاركة حليفته "إسرائيل" في الحملة العسكرية، وفي حال تعرضها لهجوم من قبل العراق ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالرد بقوة على ذلك الهجوم^[٣٤٢].

³⁴¹ **National Security Directive 54**, The Whitehouse Washington , January 15, 1991, Washington Post , Sit

On : www.Washington.post.com

³⁴² – National Security Directive 54, (n.d)

من الجدير بالذكر أنَّ الإدارة الأمريكيَّة استفادت من البنية التحتية العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكيَّة لمواجهة الاتحاد السوفييتي بعد غزوه أفغانستان عام ١٩٧٩ ولا سيَّما القواعد الجوية والبحرية وقواعد التخزين في المملكة العربيَّة السعوديَّة^[٣٤٣].

بدأ الهجوم الجوي للتحالف في ١٧ كانون الثاني، وملأت مئات من طائرات التحالف سماء المملكة العربيَّة السعوديَّة، وبدأت عملية درع الصحراء، وقامت طائرات F-11A باستهداف وكالات المخابرات والقصر الجمهوري ومركز القيادة الداخلية، فيما قامت صواريخ كروز بضرب محطات الطَّاقة الكهربائيَّة في بغداد والمحطات الفرعية. وفي ٣٠ كانون الثاني استعرض شوارتزكوف نتائج أكثر من ٣٠ ألف طلعة جوية، وأكد أن قوات التحالف هاجمت ٧٥% من مراكز القيادة وشبكات الطَّاقة الكهربائيَّة، وألحقت أضراراً جسيمة بأكثر من ٦٠% من محطات توليد الطَّاقة الكهربائيَّة^[٣٤٤]. وفي السياق نفسه، أكد وزير الدفاع تشيني أنَّ غارات قوات التحالف حققت أهدافها بدقة، غير أنَّ عدداً من المراسلين الأجانب الموجودين في بغداد أكدوا أن الدفاعات الجوية العراقيَّة تصدت لطائرات التحالف، وأن الطائرات العراقيَّة لم تُدمر في الغارة الأولى كما أعلن بعض المسؤولين الأمريكيين، وإن التركيز كان على المطارات ومراكز الاتصالات ومصانع الأسلحة والمصانع الكيماوية والحديد والاسمنت^[٣٤٥].

أتبعت قوات التحالف الهجوم الجويَّ بهجوم بريٍّ أطلق عليه اسم عملية عاصفة الصحراء في ٢٤ شباط ١٩٩١. وزعت قوات شوارتزكوف خلال العملية على ست نقاط رئيسية^[٣٤٦]، وفي اليوم التالي شنت القوات الأمريكيَّة بقيادة الجنرال باري ماكفرى هجوماً على القوات العراقيَّة. وبحلول ٢٧ شباط ١٩٩١ انتهت المقاومة العراقيَّة وانسحبت القوات العراقيَّة إلى البصرة، ودخلت القوات السعوديَّة والكويتيَّة ومشاة البحرية الأمريكيَّة المواقع

³⁴³ – National Security Directive 54, (n.d)

^{٣٤٤} – بالمر (١٩٩٥)، ص: ٢٢٢.

^{٣٤٥} العفنان، سعد بن خلف. (٢٠١٦). عاصفة الصحراء ومقدماتها، مطبعة مناهج النهضة الوطنية، حائل: المملكة العربيَّة السعوديَّة. ص ٩٢.

^{٣٤٦} – توزعت لقوات التحالف كالآتي: فيلق وحدات يضم قوات عسكرية من الإمارات العربيَّة المتحدَّة والمملكة العربيَّة السعوديَّة وعمان والبحرين وقطر والكويت في أقصى الطرف الشرقي، في الخط الثاني قوة الحملات البحرية الأمريكيَّة الأولى من الفرقة الأولى والثانية، على يسار المشاة تمركزت الوحدة العسكريَّة العربيَّة الرئيسيَّة وهي قيادة القوات المشتركة. الفيلق السابع المدرع، فرق المشاة الأولى والثانية والفيلق المحمول جواً. انظر: بالمر، مرجع سابق، ص ٢٣١.

الحكومية في الكويت ، واستولى لواء المشاة ١٩٧ على قاعدة طليل جنوب الناصرية. وفي اليوم التالي أعلن الجنرال شوارتزكوف تحرير الكويت [٣٤٧].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت مشروع قرار تبناه مجلس الأمن تضمن شروطاً إيقاف العملية العسكرية، فتمثلت في المطالبة باستمرار فعالية قرارات مجلس الأمن السابقة بعد الانسحاب العراقي من الكويت، ومطالبة العراق بتعويض الخسائر التي لحقت بالكويت، وإطلاق جميع أسرى الحرب، وتوفير جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالألغام والمتفجرات والأسلحة الكيماوية والجرثومية في الكويت. ولضمان إلزام العراق بدفع التعويضات أنشئ صندوقٌ خصصت وارداته من عائدات النفط بنسبة ٣٠ % . وقد استجاب العراق لقرار مجلس الأمن وتوقفت العمليات العسكرية في الأول من آذار ١٩٩١ [٣٤٨].

١-٢ - الموقف الصيني من حرب الخليج الثانية ١٩٩٠.

أدانت الصين الغزو العراقي للكويت وطالبت العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت. في الوقت نفسه شددت على تسوية المشكلة سلمياً بلا تدخل من القوى الخارجية، وأكد وزير الخارجية تشين كشيان ضرورة معالجة الأزمة ضمن إطار الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، وعبر عن تفهم بلاده للتدابير الأمنية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية بوصفها دولة ذات سيادة يحق لها طلب المعونة من الدولة التي تريدها، كما لم تعترض على قرارات مجلس الأمن القاضية بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وأعلنت إيقاف شحنات الأسلحة إلى العراق، ورأى المتحدث باسم وزارة الخارجية أنَّ هذه الخطوة تندرج ضمن التزامات بلاده بتنفيذ قرارات مجلس الأمن على الرغم من أنَّ هذه الخطوة كلفت الصين ملياري دولار [٣٤٩].

^{٣٤٧} - بالمر (١٩٩٥)، ص: ٢٣٢.

³⁴⁸ - GREEN, Ch.(1992). New World Order or Old? The Invasion of Kuwait and the Rule of Law. THE MODERN LAW REVIEW .Volume 55 ,No. 2. p.175.

³⁴⁹ - GIRFFO, P. (2016). rising tide in the culf: the first gulf war and it's impact upon chinese strategy. ballamine university- scholar works p.33.

وفي سبيل إيجاد حلٍّ سلميٍّ للأزمة زار كشيان مصرَ والسعودية والأردن والعراق قبل بد العملية العسكرية بهدف إقناع هذا الأخير بسحب قواته من الكويت، كما عارضت الصين إقامة منطقة حظر طيران في العراق، وناشدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إيجاداً حلٍّ سريع للعقوبات المفروضة على العراق^[٣٥٠]، وأبدت تحفظات على قرارات مجلس الأمن وطلبت تعديل قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ ونجحت بذلك حيث عُدل وأُصدر في ٢٥ آب من العام نفسه.

بعد أربعة أيام من الغزو أي السادس من حزيران ١٩٩٠ أصدر نائب وزير الخارجية الصيني بياناً أكد فيه احترام الكويت واستقلالها وسيادتها وضرورة تسوية النزاعات بينها وبين العراق من خلال المفاوضات، وفي اليوم التالي عاد وزير الخارجية فعبّر عن قلق الصين من الغزو العسكري وضرورة حلّ الأزمة سلمياً عن طريق التفاوض والتشاور؛ ولذلك صوّتت الصين لصالح قرارا الطوارئ الذي اعتمدته مجلس الأمن، وتؤيد قرار الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي^[٣٥١].

بعد إصدار مجلس الأمن القرار ٦٧٨ التقى وزير الخارجية كشيان بنظيره الأمريكي جيمس بيكر في أيلول ١٩٩٠ في العراق ثم في القاهرة، وأعرب بيكر عن قلق إدارة بلاده من تصويت الصين ضد القرار، كما أشار مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي ريتشارد سولومون إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على الحصول على موافقة الصين على قرار التدخل العسكري، وفي حال فشلت في ذلك، يجب عليها على الأقل ضمان عدم اعتراض بكين أو استخدامها حق الفيتو. وبالفعل نجحت مساعي واشنطن، فلم تستخدم الصين الفيتو ضد القرار، ولم توافق عليه في الوقت نفسه، وإنما اكتفت بالامتناع عن التصويت^[٣٥٢] على الرغم من تصريحات مسؤوليها على رفض التدخل العسكري لتسوية النزاع العراقي - الكويتي. ففي تصريح

³⁵⁰ – liu (2016), p:9.

³⁵¹ ب بيان وزارة الخارجية الصينية الصادر في ٧ حزيران ١٩٩٠ في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت، شبكة مقاتل، تاريخ الاسترجاع ١٦،٧،٢٠٢١. على الرابط الآتي:

³⁵² – SHICHOR, Yitzhak, (2013). **Fundamentally Unacceptable yet Occasionally Unavoidable: China's Options on External Interference in the Middle East.** China Report, N49. p.204.

لسفير الصّين في الأمم المتحدة لي دايو في ٢٢ آب ١٩٩٠ أكد هذا الأخير التزام الصّين بالمعايير الدّوليّة ومبادئ السلام واحترام القانون الدّوليّ ومبادئ التعايش السلمي التي أرستها الصّين، ومعارضة مبدأ تسوية النّزاعات بالطرق العسكرية وتدخل الدول الكبرى، ذلك أنّ الخيار العسكري سيعمل على تصعيد الصراع وليس حلّه على حد تعبيره.

عندما بدأت العملية العسكرية ضد العراق أصدرت الحكومة الصّينيّة بياناً جاء فيه: >> ليس بوسع الصّين في هذه اللحظة العصيبة سوى مناشدة الطرفين المتحاربين إظهار أكبر قدرٍ من ضبط النفس لتجنب انتشار الفوضى³⁵³، ومع نهاية العملية العسكرية وافقت الصّين على قرار ٦٨٧ الذي تضمن شروط وقف النار، وأكدت ضرورة نشر مراقبين على الحدود بين البلدين وسحب القوات الأجنبيّة من منطقة الخليج العربيّ بأسرع وقت ممكن، وتدمير أسلحة العراق البيولوجية والكيميائية، ووضع نظامٍ لمراقبة التسلح في المنطقة، وتأكيد حق الكويت في الحصول على تعويضات من العراق، لكنّ الأولوية للشعب العراقي وإعادة بناء العراق، وتأكيد الإلغاء الفوري للقيود المفروضة على استيراد العراق للأغذية والاحتياجات اليومية³⁵⁴.

١-٣- حرب الخليج الثانية في مفهوم التنافس الأمريكي- الصّينيّ

شكلت حرب الخليج الثانية التطبيق العملي للاستراتيجيتين الأمريكية والصّينية، وعكست الوجه الحقيقي للتنافس الأمريكي- الصّينيّ في منطقة الخليج العربيّ. على الجانب الأمريكيّ، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها في تدمير القوة العراقية وإخراج العراق من معادلة أمن الخليج واحتكار موارده النفطية لعشر سنوات في الوقت نفسه، استخدمت واشنطن العملية العسكرية ضد العراق لتوجيه رسائل غير مباشرة إلى القوى الحليفة والمنافسة على حد سواء مفادها بداية نظام أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإخضاع الأمم المتحدة لسلطتها، وتوجيه تحذير إلى الدول التي تشكل تهديد للمصالح الأمريكية كالصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية بإمكانية استخدام العمل العسكري ضدها ومواجهة مصير العراق نفسه في حال لم تمتثل

³⁵³ – GIRFFO (2010), p:34.

³⁵⁴ – liu (2006) p:9.

للأوامر الأمريكية، فما معاقبة صدام إلا صورة واقعية عن المصير الذي ستواجهه الدول المنافسة في حال قررت تحدي الإرادة الأمريكية.

ومن خلال الحرب استطاعت واشنطن إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الخليج العربي حيث أمنت انتشار أوسع بإقامة قواعد عسكرية جديدة في كل من قطر والكويت والبحرين، وترسيخ قناعة لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفادها أن أمن الخليج العربي مرهون بتوثيق العلاقات الأمريكية- الخليجية وبوجود القوة الأمريكية، وهي بذلك حققت هدفين معاً: ربط دول المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكية، والهيمنة على سوق النفط العالمية سواء من حيث المادة النفطية أو طرق الملاحة التي تمر عبرها، وبالتالي أصبحت واشنطن المسؤول الرئيس عن منطقة الخليج العربي وعلى الراغبين بالوصول إلى الأسواق الخليجية أو الحفاظ على مواردهم من الطاقة الخضوع للإرادة الأمريكية. على الجانب الصيني، تطابق موقف الحكومة الصينية من حرب الخليج الثانية مع الاستراتيجية التي اتبعتها بكين مع نهاية الحرب الباردة المتمثلة في تطبيق سياسة براغماتية لتحقيق مصالحها والابتعاد عن الأنظار وعدم استخدام قوتها ومكانتها كإحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن للتدخل في شؤون الدول الأخرى والتأكيد على الصعود السلمي، وإظهار حسن النية مع المجتمع الدولي والقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، والتركيز على التنمية الاقتصادية وتطوير العلاقات التجارية ولاسيما مع المناطق الغنية بموارد الطاقة^[٣٥٥].

طبقت الحكومة الصينية دبلوماسيتها خلال حرب الخليج الثانية، إذ وفرت هذه الأخيرة فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها كلها ومنصة انطلاق لتغيير الاستراتيجية الصينية على حد تعبير استاذ جامعة بكين دو لينغ. فتعبيراً عن التزامها بالمعايير الدولية وافقت الصين على جميع قرارات مجلس الأمن القاضية بفرض عقوبات على العراق على الرغم من الخسائر التي تكبدتها بكين البالغة ٢ مليار دولار بالإضافة إلى إيقاف العديد من المشاريع

³⁵⁵ – ANDEFSEN .L & JIANG .Y. **Is China Challenging The Us In Persian Gulf? Oil, Security, And Political**. Danish Institute for International Studies. Part Of The Security And Studies, 2014, P.29.

في العراق، والتخلي عن مستحققاتها من قرض ائتماني للكويت بقيمة ٣٠٠ مليون دولار تم تسديد نصفه فقط، وإجلاء أكثر من ١٠ آلاف عامل من العراق والكويت عبر الأردن^[٣٥٦].

ولإعادة الصين إلى الساحة الدولية مرة أخرى، والانفتاح على النظام العالمي الجديد، وبالتالي الاستمرار في عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل وإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على فتح حوار أمريكي-صيني بعد توقفه إثر أحداث تيان آن مين لم تعترض الصين على قرار التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تؤيده أيضاً بل امتنعت عن التصويت. وهنا لابد من توضيح الأسباب التي منعت الحكومة الصينية من الموافقة على القرار ٦٨٧ أو عدم الاعتراض عليه، والاكتفاء بالامتناع عن التصويت؟.

في الواقع، شكل قرار ٦٧٨ تحدي للحكومة الصينية، فمن جهة لم يكن بإمكان الصين الموافقة عليه وذلك لأنها لاتزال من الوجهة النظرية تمثل رمز النضال ضد الاحتلال والامبريالية، ولاتزال الشعارات الصينية تتغنى بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبما أنه من الضروري المحافظة على الصورة التقليدية للصين والاستجابة للتيارات التي ظهرت بداية التسعينات والتي بدأت تدعو إلى اتخاذ مبادرات نحو العالم الثالث وتقليص العلاقات الصينية مع الغرب كان على بكين رفض قرار التدخل العسكري في العراق.

من جهة أخرى، لم تعترض الصين على القرار ولم تستخدم ضده الفيتو بسبب إدراكها ضرورة التوافق مع المتغيرات الدولية وتحول النظام العالمي إلى أحادي القطبية، وانهيار مبدأ الاستناد إلى إحدى القوتين العظميين لتحقيق المصالح الوطنية وحصر الخيارات بمسايرة للولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم. وبالتالي فإن عدم الاعتراض على القرار كان محاولة لاسترضاء واشنطن وتحاشي الصدام معها، لأن ذلك من شأنه تحقيق الأهداف الرئيسة للصين المتمثلة في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل القائمة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وموارد الطاقة، وتعميق الشراكة الاقتصادية، والحصول على التكنولوجيا والموارد، وتدفق السلع الأجنبية وإقامة الاستثمارات. فإرضاء الإدارة الأمريكية سيكفل إزالة آثار حادثة تيان آن مين التي فرضت على الصين عزلة دولية وعقوبات اقتصادية، وسيسمح بدخول الاستثمارات والمشاريع الصينية إلى الأسواق العالمية

ولاسيما في منطقة الخليج العربي المصدر الرئيس للطاقة في العالم والتابع سياسياً للإدارة الأمريكية. فالخليج العربي يتمتع بمكانة مميزة في استراتيجية الصين الاقتصادية، فهو المصدر الرئيس لأكثر من ٦٠% من واردات الصين النفطية، والسوق الخليجية وجهة رئيسة للصادرات الصينية.

في هذا السياق أكد رئيس مجلس الدولة لي بينغ أن >> الصين تعارض غزو أي دولة لدولة أخرى بالقوة ... ولكن التنمية الاقتصادية الشاملة لا يمكن أن تقوم إلا باسترضاء واشنطن ورفع العقوبات^{٣٥٧}<<. ومن خلال الامتناع عن التصويت تكون قد وجهت رسالة غير مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مفادها اتجاه الصين نحو براغماتية السياسة الخارجية والتخلي عن الابدولوجية مقابل التوافق مع المتغيرات العالمية، وعدم تطلعها لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وقبولها بالهيمنة الأمريكية العسكرية على المنطقة، واستعدادها للتخلي عن دورها كقوة كبرى مقابل السماح لها بتوثيق علاقاتها التجارية مع دول المنطقة، وإعادة العلاقات الصينية - الأمريكية ورفع العقوبات.

إذاً امتناع الصين عن التصويت شكل المنفذ الوحيد أمام الحومة الصينية. فمن خلاله استطاعت تنفيذ أهدافها وحقق ما أرادت، إذ رفعت واشنطن العقوبات عام ١٩٩٤ ورفعت الاتهامات عنها كأحد الدول المنتهكة لحقوق الانسان، ودعمت دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية^[٣٥٨]، والدخول إلى السوق الخليجية بثبات وكشريك تجاري دائم حيث تم التوقيع على العديد من اتفاقيات الاستثمار والاستيراد والتصدير مع دول المنطقة.

٢- انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣-٢٠١١)

يمثل الغزو الأمريكي للعراق أو ما يعرف بحرب الخليج الثالثة نقطة فاصلة في تاريخ الخليج العربي عامة والعراق خاصة والمحطة الثانية التي بينت ملامح التنافس الأمريكي - الصيني لكونه فرض نمطاً جديداً من العلاقات الدولية والاقليمية سواء من ناحية العلاقات الخليجية - الأمريكية أم الخليجية - الصينية. ولدراسة دور

³⁵⁷ - LEE(2013), p.62.

^{٣٥٨} - رشيد (٢٠١٧)، ص ١٥١.

حرب الخليج الثالثة في التنافس الأمريكي - الصيني ستقوم الصفحات الآتية بإلقاء الضوء على مجريات الحرب من خلال البحث في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحرب والموقف الصيني منها.

٢-١- الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

لم يعد الدور الريادي الذي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية في تدمير العراق وسرقة نفطه يخفى على الباحثين والدارسين، إذ كشفت الوقائع خداع الإدارة الأمريكية وبطلان ادعاءاتها ضد العراق، إذ لم يوجد دليل لوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولعل تأكيد هانز بليكس رئيس فريق المفتشين الدوليين وتقارير مؤسسة كارنيجي الدولية للسلام تقدم دليلاً واضحاً على ذلك. حيث أشار هانز بليكس رئيس فريق المفتشين الدوليين في العراق في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٣ إلى عدم وجود أدلة تدين العراق، وأن المفتشين الدوليين يحصلون على حقّ الدخول السريع بلا إعلان مسبق لجميع المرافق العراقية، وأنّ نتائج التفتيش أكدت عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. وفي السياق نفسه أكد تقرير مفصل نشرته مؤسسة كارنيجي بعد الغزو الأمريكي للعراق بينت فيه أنّ مسؤولي الإدارة الأمريكية قاموا بتشويه الحقائق المتعلقة بالأسلحة العراقية، وأنه لم يوجد أي دليل على وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق^[٣٥٩]. وفيما يأتي عرضٌ للدور الذي أدته إدارة واشنطن من حيث الاستعدادات قبل الغزو، والاتهامات التي سوغت بها عملياتها العسكرية ضد العراق.

٢-١-١- الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق بين عامي ١٩٩١ - ٢٠٠٣.

بعد انتهاء عمليتي عاصفة الصحراء ودرع الصحراء استمرت الدبلوماسية الأمريكية في عزل العراق دولياً وإقليمياً، وفرض العقوبات، وحصار الشعب العراقي الذي عانى مرارة الجوع والفقر بسبب قرارات مجلس الأمن، والخوف والرعب من جراء الغارات الجوية التي نفذتها القوات الأمريكية^(٣٦٠)، والاستمرار بتكوين صورة وهمية

^{٣٥٩} - الجبوري (د.ت)، ص: ٢٠.

^{٣٦٠} - بلغ الحصار الاقتصادي ذروته بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ حيث بلغ الدخل الشهري للمواطن العراقي عام ١٩٩٧ ما بين ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠

دينار عراقي، بينما بلغ سعر صرف الدولار إلى ١٦٠٠ دينار مقابل كل دولار أمريكي، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً عام ١٩٩٨،

عن العراق وسوق الاتهامات والادعاءات لإقناع الرأي العام الأمريكي و المجتمع الدولي بخطر النظام العراقي وتملصه من القرارات الدولية ومنعه أعضاء لجنة مفتشي الأمم المتحدة، فأصدرت في سبيل ذلك العديد من الوثائق والمذكرات، كالمذكرة التي أرسلها عدد من صنّاع السياسة الأمريكيين إلى الرئيس كلينتون عام ١٩٩٦ طالبوا خلالها بشن الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، وأشاروا إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تستطيع الاعتماد على شركائها لمواصلة فرض العقوبات أو معاقبة الرئيس العراقي الذي يمنع مفتشي الأمم المتحدة، ويتملص منهم على حد تعبيرهم، وأن قدرة واشنطن على ضمان أمن الخليج العربي وسلامته، ومنع النظام العراقي من إنتاج أسلحة الدمار الشامل أصبحت محدودة، ولذلك يجب القيام بعمل عسكري ضد العراق لمنعه من تهديد سلامة المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما " إسرائيل " وحماية إمدادات النفط العالمية المعرضة للخطر^[٣٦١].

بدأت الإدارة الأمريكية بتكثيف جهودها لشن حملة عسكرية ضد العراق مع بداية عام ١٩٩٨، حيث عملت على خلق المزيد من أسباب التوتر في المنطقة ورفع وتيرة التهديدات الموجهة للعراق، وأطلقت يد " إسرائيل " في العدوان على بغداد تحت شعار حق إسرائيل في الردّ كما تشتتني إذا ما تعرضت لهجوم صاروخي عراقي، في الوقت نفسه تزايدت التحركات الأمريكية لحشد الدعم الدولي للحملة المنتظرة، وأكدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية نيتها القيام بجولة الى دول الخليج العربي بهدف الحصول على دعم تلك الدول وإقامة قواعد عسكرية سريعة وقوة على حد تعبيرها، وتزامن ذلك مع إعطاء الأوامر لحاملة الطائرات الأمريكية التي تبحر بهدوء في مياه الخليج العربي على بعد ١٦٠ كيلومتر جنوب العراق بالاستعداد للهجوم الأمريكي. إضافة إلى ذلك، أشار وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين خلال كلمة ألقاها أمام الكونغرس إلى نية واشنطن تجهيز

فوصل سعر كيلو اللحم إلى ١٨٠٠ دينار، وعلبة حليب الأطفال المجفف ٣٠٠٠ دينار. للمزيد انظر: علي، محمود محمد. (٢٠١٨). المخطط

الأمريكي لاحتلال العراق. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية: مصر. ط١. ص ١٥.

٣٦١ - علي (٢٠١٨)، ص: ١٧.

ضربة عسكرية قوية ضد العراق لمنعه من تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، وعزمه على القيام بجولة إلى ألمانيا وروسيا لإكمال ما قامت به أولبرايت^[٣٦٢].

تواصلت الجهود الأمريكية في التحضير لعدوان عسكري على العراق بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. فبعد إصدار مجلس الأمن بضغط من الإدارة الأمريكية قرار رقم ١٢٨٤ لتشكيل لجنة الرصد والتفتيش والتحقيق لتحل محل لجنة اليونسكوم المنشأة في فقرة رقم ٩ من القرار ٦٨٧ أقر الكونغرس قانون تحرير العراق، وفي ربيع عام ٢٠٠٠ ومع وصول الرئيس جورج بوش الابن^[٣٦٣] وضعت المجموعة الرئاسية للدراسات دراسة بعنوان: " السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" تضمنت ثلاثة محاور رئيسة لمنع اندلاع صراع إقليمي في المنطقة يهدد المصالح الأمريكية، وتتمثل بالشراكة الأمريكية- الإسرائيلية، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية الحليفة، وإخضاع العراق وإيران^[٣٦٤].

تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية للعراق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من أفغانستان والعراق بالوقوف وراء الأحداث، واقترح وزير الدفاع رامسفيلد القيام بالهجوم على العراق في توقيت الهجوم على أفغانستان نفسه، لكن جورج بوش رفض الفكرة وحسم النقاش قائلاً: << أفغانستان أولاً، فإذا نجحنا في ذلك ننقل إلى المرحلة الثانية^{٣٦٥} >>. وبعد نجاح العملية العسكرية في

^{٣٦٢} استكمالاً للاستعدادات العسكرية الأمريكية، وافق كوهين على طلب قائد القوات الأمريكية في الخليج الجنرال أنطوني زيني استقدام قوات إضافية إلى الخليج العربي، فيما كانت وزارة الخارجية تبحث في إمكانية نشر خمسين طائرة مقاتلة إضافية، بينها مقاتلات إف ١١٧ التي لا ترصدها الرادارات، وأمرت حاملة الطائرات اندبنس بالتوجه إلى مضيق هرمز في الثاني من شباط ١٩٩٨، وفي اليوم التالي اجتمع الرئيس بيل كلينتون برئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في البيت الأبيض في الخامس من شباط ١٩٩٨ لتحديد موعد الحملة العسكرية للمزيد انظر:

سري الدين، عابدة العلي. (١٩٩٩). الحرب الباردة في الخليج الساخن. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت: لبنان، ط١. ص ٢٧.

^{٣٦٣} جورج بوش الابن: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعون (٢٠٠١-٢٠٠٩). ولد عام ١٩٤٦ و تخرج من جامعة هارفارد. بدأ حكمه بحملة ضد الإرهاب، فخاض باسمها الحرب ضد أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣. غادر منصبه عام ٢٠٠٩ ليتجه إلى تكساس. للمزيد حول جورج بوش الابن انظر:

George walker bush. Brock hous. (2017). Sit on: [http ;www. Brock hous. De](http://www.Brock hous. De).

^{٣٦٤} الجبوري (د.ت)، ص: ٢٠.

^{٣٦٥} - علي (د.ت)، ص: ٧.

أفغانستان بدأت التحضيرات النهائية لغزو العراق، وبدأت الإدارة الأمريكية بتجديد الاتهامات، فأعلنت عما يسمى بدول محور الشر، وضمت إليه إيران والعراق وكوريا الشمالية، وذلك في الخطاب الذي ألقاه جورج بوش الابن في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ حيث قال فيه: >> إن هذه الدول تمثل الموت الحقيقي والخطر المتزايد على المجتمع الدولي... كوريا التاجر الأول للصواريخ البالستية، والعراق الداعم المباشر للإرهاب الإقليمي والدولي^{٣٦٦}.

٢-١-٢- العملية العسكرية الأمريكية ٢٠٠٣

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على قرار دولي يُجيز لها القيام بعملية عسكرية ضد العراق بسبب معارضة فرنسا وألمانيا وروسيا، اجتمع الرئيس جورج بوش و طوني بليز ورئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا آثنا في ١٧ آذار ٢٠٠٣ ووجهوا انذاراً للأمم المتحدة لإصدار قرار الحرب على العراق، وإنذاراً للرئيس العراقي لمغادرة العراق خلال ٤٨ ساعة، وبعد يومين صرح الرئيس الأمريكي ببداية الحملة العسكرية على العراق، وأشار إلى أن العملية ستكون طويلة وأصعب مما قد يتوقع بعضهم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن ترض إلا بالانتصار، وأشار إلى أن القوات الأمريكية ستبذل قصارى جهدها لتجنب أذية المدنيين الأبرياء وهو الأمر الذي لم يتحقق بطبيعة الحال^[٣٦٧].

بعد انقضاء ٩٠ دقيقة على المهلة التي منحها الرئيس الأمريكي لصدم حسين وتحديداً بتاريخ ٢٠ آذار من العام نفسه بدأت الانفجارات في بغداد، وبعد ٤٥ دقيقة أصدر جورج بوش أوامره لتوجيه ضربة كفرصة أخيرة للرئيس العراقي، وأطلقت القوات الأمريكية أكثر من ٤٠ صاروخاً من نوع توما هوك طراز كروز من السفن

³⁶⁶ - bush labels north koria- iran- Iraq an "axis of evil" , arms control association , sit of : <http://www.armscontrol.org> ,

arms control. Org.

الحربية الأمريكية الموجودة في البحر الأحمر والخليج العربي على أهداف عراقية وُجّهت من أقمار صناعية، وأُصابت مقاتلات F- 117 التي تحمل قنابل تزن ٢٠٠٠ رطل عدة أهداف أيضاً^[٣٦٨].

في اليوم التالي وبتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٣ توجه فوج الفرسان السابع وفرقة المشاة الثالثة من الجيش الأمريكي وقوات استكشافية باتجاه العاصمة العراقية مزودين بالمدافع، في الوقت الذي كانت فيه قوة بريطانية - أمريكية مشتركة قد سيطرت على شبه جزيرة الفاو، وهاجمت قوة مشاة البحرية ميناء أم القصر. ردت القوات العراقية بإطلاق صواريخ من طراز باتريوت على القوات الأمريكية والبريطانية، وردت القوات الأمريكية بإطلاق أكثر من ٦٠ صاروخاً من طراز كروز بحسب تصريح مسؤولين أمريكيين^[٣٦٩].

تابعت القوات الأمريكية التقدم باتجاه الموصل، وبعد اتمام مهمتها فيها وتحديداً في الخامس من نيسان اتجهت نحو العاصمة العراقية. وبحسب تأكيدات الجنرال فكتور رينورات واجهت القوات الأمريكية مقاومة عنيفة إلى أن تمكن الفيلق الخامس من التوغل في الجنوب، ودخلت وقوة مشاة البحرية الجنوب الشرقي، وكتيبة مشاة البحرية السابعة في الشرق، في حين شنت مجموعة من المدرعات الأمريكية وعددها ٢٩ دبابة و ١٤ مدرعة نوع برادلي هجوماً على مطار بغداد الدولي، وبعد يومين قامت قوة مدرعة أخرى بشن هجوم على القصر الجمهوري^[٣٧٠]، وبعد أسبوع توجهت القوات الأمريكية إلى تكريت، حيث قصفت المدينة بعدة اتجاهات مستهدفة مقرات وحدات الحرس الجمهوري، وأغلقت الطرق المؤدية إلى بغداد وتكريت^{٣٧١}، وخوفاً على حقول النفط، سارعت القوات البريطانية إلى إحكام سيطرتها على حقول النفط الرميّة وأم القصر والفاو بمساعدة القوات الأسترالية^[٣٧٢].

بعد ٤٣ يوماً من إعلان الحملة العسكرية على العراق أعلن الرئيس الأمريكي على متن طائرة يو اس اس ابراهام لنكولن انتهاء العملية، حيث أشار إلى أنّ الاطاحة بحكومة صدام حسين كان انتصاراً في الحرب

³⁶⁸ – war in Iraq, CNN international, 19 march 2003, on: [http:// www. Edition. Com](http://www.Edition.Com).

³⁶⁹ – war in Iraq, CNN international, 20 march 2003, OP,CIT.

^{٣٧٠} بالمر (١٩٩٥)، ص: ٦٧.

³⁷¹ – war in Iraq, CNN international, 5 APRIL 2003

^{٣٧٢} بالمر (١٩٩٥)، ص: ٦٨.

على الإرهاب التي بدأت مع هجمات ١١ أيلول، ومازالت مستمرة على حد تعبيره^{٣٧٣}. وبالرغم من إعلان انتهاء الحملة العسكرية على العراق كانت تلك التصريحات البداية الحقيقية لتاريخ احتلال العراق، وبداية تغيرات في المنطقة العربية والعلاقات الخليجية- الأمريكية والعلاقات الأمريكية مع دول العالم، ولاسيما الصين.

٢-٢ - الموقف الصيني من الاحتلال الأمريكي للعراق.

التزمت الصينُ باستراتيجية عدم التدخل في الأزمة العراقية، ووافقت على قرارات مجلس الأمن للصادرة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٢، وأعدت سيناريو حرب الخليج الثانية، فامتعت عن التصويت على قرار التدخل العسكري الذي يدعو لعمل عسكري ضد العراق، واكتفت بالتشديد على ضرورة حل الأزمة العراقية سلمياً، وأن يكون الحلُ جماعياً وشرعياً، أي بقرارٍ صادرٍ عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومنع العمل العسكري المنفرد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل ذلك قام وزير الخارجية الصيني تانغ جيا شوان بأربع زيارات إلى الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٣، وحثّ السفير الصيني لدى الأمم المتحدة هوا تشين سن على ضرورة اتخاذ مجلس الأمن قرارات مناسبة، ولاسيما بعد استجابة العراق لقرارات الأمم المتحدة وسماحه للمفتشين الدوليين بزيارة مواقع الأسلحة العراقية، كما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية كوي تيا نكاى أنّ حكومة بلاده تسعى لحل النزاع الأمريكي- العراقي سلمياً، وأنها ملتزمة ومعنية بوصفها إحدى الدول الكبرى بتخفيف معاناة الشعب العراقي، وذلك انطلاقاً من واجبها الأوسع، وهو تحقيق استقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً^[٣٧٤].

٢-٣ - حرب الخليج الثالثة في مفهوم التنافس الأمريكي- الصيني

شكلت حرب الخليج الثالثة أو الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ المحطة الثانية التي أظهرت ماهية وطبيعة التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي. فمن خلالها أكملت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في منع القوى المنافسة مد نفوذها على حساب المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم. وقد حققت الحملة المزعومة ضد الإرهاب والعملية العسكرية ضد العراق باعتباره الحلقة الأضعف بين قائمة

³⁷³ – war in Iraq, CNN international, 1 MAY 2003

³⁷⁴ – LEE (2013), P.79. P.82.

الأعداء أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلالها أرسلت اشارات تحذيرية إلى القوى المنافسة ليس لاقناعها باستمرار هيمنتها على النظام العالمي فقط، بل لإعادة ترتيب وهيكلة النظام العالمي وفق المبدأ الأمريكي القائل إما أن تكون معنا أو ضدنا، وبذلك قسمت دول العالم إلى حلفاء يمكنها الاعتماد عليهم لتحقيق مصالحها، وأعداء ستوجه ضرباتها الاستباقية أو الوقائية كما دعاها الرئيس جورج بوش الابن إليهم لحماية مصالحها، وبذلك أجبرت القوى الحليفة والمنافسة على الانصياع للإرادة الأمريكية سواء أكانوا أعداء أو حلفاء.

وقد أحسن محمد حسنين هيكل في كتابه المعنون بالامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق في الكشف عن الأهداف الدبلوماسية وراء غزو العراق، حيث بين أن الهدف الرئيس يكمن في إكمال خطة بناء الامبراطورية الأمريكية التي بدء العمل بها مع حرب الخليج الثانية، حيث هيأت الفرصة لإظهار القوة الأمريكية لتجريب ترسانتها الالكترونية المتطورة، والمعنى الحقيقي من الحرب أن يفهم العالم وليس العراق فقط امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية الوسائل اللازمة لإخضاع أي قوة تحاول تحدي واشنطن. لقد ارتكزت إدارة بوش على فكرة مفادها كيف يمكن تحويل حرب الخليج إلى قانون عام يحكم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم الحليفة والمنافسة^[٣٧٥].

من الناحية العسكرية، استخدمت العملية العسكرية لإظهار القدرات العسكرية الأمريكية ومدى القوة والتقنية التي بلغت، في الوقت نفسه، لقد جهزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخويف الدول الخليجية لبقاء التبعية وتعميق حدة الخلافات بينها. فأغرت الدول الخليجية بنوع من سباق التسلح وحولت المعادلة إلى النفط مقابل السلاح.

غني عن القول بأن موقع العراق وأهميته الجيوبولتيكية والاقتصادية شكلت هدفاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وتكشف وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية الصادرة عام ١٩٩٤ تلك الحقيقة، حيث تقول الوثيقة أن بناء الامبراطورية الأمريكية وفرض الهيمنة الأمريكية على مناطق العالم ولاسيما العربية منها يتطلب تدمير العراق. فبحسب الوثيقة تشكل القوة العراقية مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك ستركز الدبلوماسية الأمريكية على

احتوائها، وذلك من خلال عزلها واضعاف قدرتها الذاتية وتغيير نظام الحكم فيه وذلك بالتعاون مع المجتمع الاقليمي والدولي^[٣٧٦].

أما الموقف الصيني فجاء متماشياً مع الاستراتيجية الصينية الساعية في تلك الفترة إلى إصلاح العلاقات الأمريكية- الصينية في منطقة الخليج العربي، ولاسيما أن تصريحات الادارة الأمريكية أشارت في أكثر من مناسبة إلى أن تشكل الصين تحدي وخطر للمصالح الأمريكية بسبب دعمه إيران. وفي هذا السياق حصلت الصين على وثيقة أمريكية عام ٢٠٠٢ تضع الصين ضمن سبعة أهداف محتملة لهجوم نووي أمريكي بموجب مبدأ الحرب الاستباقية أو الوقائية التي أعلن عنها الرئيس جورج بوش الابن^[٣٧٧]. وكما نجحت الصين في إزالة آثار تيان آن مين وكسرت العزلة المفروضة عليها من خلال موافقتها العمل العسكري خلال حرب الخليج الثانية فإن اتخاذ موقف مماثل خلال حرب الخليج الثالثة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

تعود رغبة الصين في اصلاح العلاقات الأمريكية- الصينية لعدة أسباب تشكل في مجموعها أهداف بकिन وتمثل في استمرار تدفق النفط وبالتالي استمرار استقرار المنطقة، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تفوق عسكري مذهل قادر على تأدية تلك المهمة مقابل عدم قدرة الصين على ذلك فقد رحبت الصين بطريقة الامتناع عن التصويت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لعملية إعادة الأمن والاستقرار والتدفق النفطي^[٣٧٨]. ورغبة الصين في جني مكاسب اقتصادية في العراق، فمن خلال استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ستضمن بकिन الحصول على امتيازات مشاريع إعادة الاعمار وبالتالي التواجد في دولة نفطية هامة لسنوات عديدة. وبالفعل حصلت الحكومة الصينية على ما أرادت، إذ تم ادراج شركاتها ضمن قائمة مستثمري النفط العراقي على عكس كل من روسيا وفرنسا وألمانيا التي تم استثناءها بسبب موقفها الراض للتدخل العسكري الأمريكي. على

^{٣٧٦} - العلاف (د.ت). ص ٨.

³⁷⁷ - LEE (2013). P.80.

³⁷⁸ - LEE(2013) P.81.

سبيل المثال، وقعت شركة البترول الوطنية CNPC عقد مع وزارة النفط العراقية لاستئناف العمل في حقل الأحذب عام ٢٠٠٨، وانضمت الشركة نفسها الى شركة BP البريطانية لاستثمار حقل الرميلة عام ٢٠٠٩^{٣٧٩}. إضافة إلى ذلك، عدم رغبة الصين بالتضحية بالعلاقات الأمريكية- الصينية التجارية. فخلال السنوات الأخيرة شهدت العلاقات التجارية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت ١٤.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بارتفاع قدره ٥٠% عن عام ٢٠٠١، كما بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار ٢٠٨٦ اتفاقية بزيادة قدرها ٦.٢٥ % عن عام ٢٠٠١. بناء على ذلك يرى المراقبون أنه من الصعب على الصين التضحية بالتبادل التجاري مقابل استهداف حق الفيتو^[٣٨٠].

ثانياً: الوجود الأمريكي والصيني في منطقة الخليج العربي

رسمت حربا الخليج الثانية والثالثة شكل الوجود الأمريكي والصيني بعد الحرب الباردة، وفي حين شمل الوجود الأمريكي جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، فقد تركز الوجود الصيني على المجال الاقتصادي والثقافي. ومن الجدير بالذكر أنّ العلاقات الأمريكية- الخليجية، ولا سيما السياسية أو الاقتصادية قديمة، وتعود لفترة الحرب الباردة وبالتحديد الثمانينات كما ذكر سابقاً على عكس العلاقات الصينية- الخليجية التي بدأت فعليا مع نهاية الحرب الباردة على الرغم من الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين منذ السبعينيات. وبما أنّ التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية- الخليجية هي إكمال مسيرة العلاقات بين الجانبين الأمريكي والخليجي، اتجه البحث إلى عرض الوجود العسكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي بإيجاز والتركيز على عرض الوجود الصيني السياسي والاقتصادي بوصفه العنصر الجديد في العلاقات الخليجية.

379 - LEE. P.83.

٣٨٠ - الرفاعي، أحمد. الموقف الصيني من التهديدات العسكرية الأمريكية للعراق. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١١٨ ١٣ ٢٠٠٣، على الرابط الآتي:

١ - الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي

١-١ - الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

تنتشر القوات الأمريكية في دول الخليج العربي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عددٍ من القواعد الموزعة في المنطقة، في حين تضم الكويت أكبر عدد من الجنود الأمريكيين، تضم قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية، إلى جانب المطارات العسكرية، وقد تعزز هذا الوجود بعد عمليتي عاصفة الصحراء وغزو العراق، وفيما يأتي عرضٌ لأهم القواعد العسكرية في دول الخليج العربي وعدد الجنود والمعدات الموجودة فيها.

١-١-١ - الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية

على الرغم من أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية خفّضت وجودها العسكري على أراضي المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٣، ونقلت ٤٥٠٠ جندي أمريكي إلى قطر، وأبقت نحو ٥٠٠ جندي فقط إلا أنَّ ذلك لا يعني نهاية الوجود العسكري الأمريكي في المملكة؛ فهي مازال مقرّاً لعددٍ من القواعد والمطارات العسكرية الأمريكية، ولاسيما الجوية. وفيما يأتي جدولٌ يوضح أهم هذه القواعد والمطارات في المملكة العربية السعودية:

جدول ١: أهم القواعد والمطارات العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية .

القواعد العسكرية	المطارات العسكرية
قاعدة الأمير عبد الله بن عبد العزيز الجوية	مطار حائل للطائرات الحربية
قاعدة الملك فهد الجوية	مطار جدة لتزويد بالوقود وقذفات ٥٢
قاعدة الملك فيصل الجوية في تبوك	مطار الملك خالد بالرياض
قاعدة الملك خالد الجوية	مطار القيصومة للطائرات الأمريكية
قاعدة الأمير سلطان الجوية	_____
قاعدة الرياض الجوية	_____

قاعدة الملك عبد العزيز بالدمام	
--------------------------------	--

المصدر: الرياضي محمد ابراهيم، القواعد العسكرية في الخليج الفارسي، وكالة أنباء التقريب، ٢٠١٩،

على الرابط الآتي:

[http:// www.taqhribnews. Com](http://www.taqhribnews.Com)

وتعد قاعدة الإسكان الجوية أحد أهم القواعد العسكرية الأمريكية، تبعد نحو ٢٠ كم عن مدينة الرياض. تستضيف القاعدة المجموعة ٦٤ من المجموعة الاستطلاعية والمجموعة الجوية رقم ٣٢٠ ولم يبق فيها سوى ٥٠٠ جندي. إضافة إلى قاعدة الظفرة الجوية التي تحتوي منصات إطلاق وطائرات استطلاع ومطارات تزويد الطائرات بالوقود من نوع غلوبال هوك وطائرات الأوكس، وقاعدة الفجيرة البحرية التي تقع خارج الخليج العربي^[٣٨١].

١-٢-١- الوجود العسكري الأمريكي في قطر

ضمت قطر أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي والمنطقة العربية. وتعد قاعدة العُديد الجوية أهم تلك القواعد. تبعد نحو ٢٠ متر عن العاصمة الدوحة، ويرجع إنشاؤها إلى عام ١٩٩٦ ووصلت تكلفتها مليار دولار ويقدر عدد الجنود الأمريكيين فيها ١٠ آلاف جندي، كما يوجد فيها الجناح الجوي رقم ب٣٧٩ وأساطيل تزويد بالوقود الجوي والقوات الاستكشافية رقم ٣٤٠ و٣٧٩ و٣٤٣ و ٩١١ وجناح التحكم الجوي رقم ٩. إضافة إلى ذلك تحتوي القاعدة ناقلات k-c-10 وطائرات B52 وقاذفات k-c-135 وطائرات استطلاع الكترونية من طراز E-A-6. وعن أهمية القاعدة تحدث الجنرال أرمكوس قائد جناح رقم ٣٧٩ قائلاً: >> إن هذه القاعدة لها مكانتها الاستراتيجية في إدارة عمليات المنطقة الوسطى في الشرق الأوسط والعمليات الجوية^{٣٨٢}<.

^{٣٨١} فهد. (٢٠١٨).

^{٣٨٢} - أبو شمالة، رانيا. (د.ت). أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية. ص٨.

١-٣-١- الوجود العسكري الأمريكي في البحرين

انتشرت القوات الأمريكية في البحرين بموجب الاتفاقية الموقعة عام ١٩٧١. وفي ١٩٩١ وقع الطرفان الأمريكي والبحريني اتفاقية الدفاع المشترك، وتموضع أكثر من ٧٠٠٠ جندي أمريكي تابعين للبحرية الأمريكية المسؤولة عن الدوريات التي تجول في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وبحر العرب بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، ومنذ عام ١٩٩٣ أصبحت البحرين مقراً للقوات البحرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية الخاصة بالمنطقة الوسطى الواقعة بين آسيا الوسطى والقرن الإفريقي. وخلال التسعينيات أصبحت أهم قاعدة دعم لوجستي لاعتراض السفن في الخليج العربي. ومنذ عام ٢٠٠٢ وضعت فيها كاسحة الألغام البحرية يو اس اس آر دنت USS ARDENT في المنامة^[٣٨٣].

من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في البحرين قاعدة الشيخ عيسى الجوية المطوّرة بتكلفة ٤٥ مليون دولار، وتستضيف طائرات من نوع F-16s وطائرات F-A-18S ويوجد فيها مدرج بطول ١٢.٤٦٧ قدم، وقاعدة المحرق الجوية البحرية التي تعد مجعاً عسكرياً داخل مطار البحرين الدولي بالقرب من المنامة، يوجد فيها الوحدة الجوية للمهام المشتركة رقم ٥٣ وفيها مدرجان بطول ١٣٥٠٠ و ٣٨٠٠٠ قدم^[٣٨٤].

١-٤-١- الوجود العسكري الأمريكي في سلطنة عمان

بحسب تقرير للكونغرس الأمريكي صدر عام ٢٠١٠ بعنوان عُمان الإصلاح والأمن والسياسة الأمريكية للمحرر كينيث كاتزمان محلل الكونغرس الأول بشؤون الشرق الأوسط، تحتل عُمان مكانة مهمة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية في منطقة الخليج العربي؛ إذ كان لها دور كبير في انطلاق العمليات الأمريكية في أفغانستان عام ٢٠٠١ و عملية غزو العراق ٢٠٠٣ على الرغم من رفض عدد من المسؤولين العمانيين المشاركة في تلك العملية^[٣٨٥]، إذ تتموضع في سلطنة عمان خمس قواعد عسكرية أمريكية تابعة مباشرة

^{٣٨٣} - الرياضي (٢٠١٩)

^{٣٨٤} - أبو شمالة (د.ت) ص ١٨.

للقيادة الوسطى الأمريكية، إلى جانب ٢٤ مرفقاً عسكرياً من حق القوات العسكرية الأمريكية استخدامها في حال الضرورة، وذلك بحسب تقرير آخر للكونغرس كان قد صدر في الثامن والعشرين من حزيران ٢٠٠٥^[٣٨٦].

في الواقع لا يوجد عددٌ كبيرٌ من القوات العسكرية الأمريكية على الأراضي العمانية، حيث حُفِضَ عددها إلى أقل من ٥٠% عام ٢٠٠٤ بعد أن كان يبلغ ٤٣٠٠ جندي عام ٢٠٠٠. وينتشر الجنود الأمريكيون في قاعدة مصيرة الجوية التي تقع في المطار العسكري لجزيرة مصيرة وتستخدم كمستودع منذ عام ٢٠٠٩. ويوجد فيها شركة دنيكوروب الأمريكية الخاصة بعمليات التدريب العسكري والأمني والتوجيه والدعم الاستخباراتي والجوي، وعمليات الطوارئ وصيانة المركبات العسكرية^[٣٨٧].

ومن الجدير بالذكر أنَّ سلطنة عُمان تغطي نفقات ٧٩% من الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها منذ عام ٢٠٠١. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول تم تجديد الاتفاقيات الخاصة باستخدام المرافق الجوية في السيب من قبل القوات الأمريكية كاتفاقية عام ٢٠١٠ التي سمحت للقوات الأمريكية باستخدام مرافق مسقط ومهابطها وثمريت ومصيرة، كما وقّعت اتفاقيات صفقات الأسلحة بين الطرفين العماني والأمريكي^[٣٨٨].

١-١-٥- الوجود العسكري الأمريكي في العراق

يضمُّ العراقُ أكبرَ مجموعة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ليس في منطقة الخليج العربيّ فحسب، بل في المنطقة العربية كلها، إذ ينتشر على أراضيه نحو ٥٠ ألف جندي، ويمتلك عدداً من القواعد والمطارات العسكرية من أهمها قاعدة التاجي، وكركوك رينج التي تعد بمنزلة معسكرٍ نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري،

^{٣٨٦} - الرياضي. (٢٠١٩).

^{٣٨٧} - أبو شمالة (د.ت). ص ٢٠.

^{٣٨٨} - الرياضي. (٢٠١٩).

وفكتوري التي تستخدم لعمليات القيادة والتحكم وإجراء التحقيقات وجمع المعلومات الاستخباراتية، والحبانية وهي قاعدة نموذجية تضم معسكرات ومواقع للتخزين ومقرًا للطائرات المروحية^[٣٨٩].

وتعد قاعدة عين الأسد ثاني أكبر القواعد الجوية الأمريكية في الخليج العربي، وأهم منشأة لتزويد الوقود خلال عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣. تقع غرب الأنبار، وتبلغ مساحتها ٢٤ كم^٢. بُنيت خلال الثمانينيات واستولت عليها القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣، وتضم القاعدة ٥٠ طائرة مقاتلة من نوع ميغ ٢٥، وأجهزة متفجرة، وتعد مقر المشاة البحرية الثانية، وقد تسلمها الجيش العراقي عام ٢٠١١، وأصبحت مقرًا للفرقة السابعة التابعة له إلى جانب القوات الأمريكية الموجودة فيها^[٣٩٠].

١-١-٦- الوجود العسكري الأمريكي في الكويت

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقتها مع الكويت عام ١٩٩١، حيث عُدت هذه الأخيرة حليفًا استراتيجيًا مهمًا لها، ولابد من الحضور العسكري فيها؛ لأنّ ذلك من شأنه دعم الاستقرار في المنطقة والحفاظ على التوازن الاقليمي؛ ولذلك وقع الطرفان اتفاقية التعاون الدفاعي عام ١٩٩١م، التي بموجبها تقدم الكويت تسهيلات كبيرة للقوات الأمريكية، وتوفر لها قواعد جوية وبرية ومستودعات للمعدات^[٣٩١]. ويقدر عدد القوات الأمريكية بنحو ٢٢٠٠ جندي منتشرين في ثلاث قواعد رئيسة هي: قاعدة عريفان التي تعد المقر الرئيسي للقوات الأمريكية. وقد دعمت الحكومة الكويتية عملية بنائها ب ٢٠٠ مليون دولار، وقاعدة السالم الجوية التي تقع على بعد ٣٩ ميلاً من حدود العراق. يوجد فيها مدرسة تدريب طيران تابعة لسلاح الجو الكويتي، ومدرجان بطول ٩٨٠٥ قدم، والجناح الجوي رقم ٣٨٦ وطائرات شحن من طراز C-17 و C-130، وقاعدة بيورينج التي

^{٣٨٩} - الرياضي (٢٠١٩).

^{٣٩٠} - أبو شمالة، (د.ت) ص ٦

^{٣٩١} فهد، محمد. القواعد الأجنبية في الخليج العربي، موقع الأناضول، ٢٠١٨، على الرابط الآتي:

تحتوي راداراً متطوراً يستخدم في حالات الرؤية المنخفضة عند هبوط الطائرات بالإضافة إلى مدرج بطول ٥٢١٥ قدم [٣٩٢].

١-١-٧- الوجود العسكري الأمريكي في الإمارات العربية المتحدة

يتمركز في الإمارات العربية المتحدة ٣٧٤ شخصية من وزارة الدفاع الأمريكية منهم ٣٢٥ عسكرياً و ٢٢ مدنياً. وتتمثل وظيفة هذه القوة في إدارة القاعدة الأمريكية الموجودة على الأراضي الإماراتية وهي قاعدة الظفرة التي تمثل الوجود الرئيس للقوات الأمريكية في الإمارات. وتكرس وظيفة هذه القاعدة لاستضافة القوات الجوية وقوات النقل والقتال وفرق الاستطلاع.

إلى جانب قاعدة الظفرة، تتمتع القوات الأمريكية بتسهيلات واسعة في مينائي زايد وجبل علي وميناء دبي الذي يعد أكبر ميناء لاستضافة السفن الحربية الأمريكية [٣٩٣].

١-٢- الوجود السياسي

تعود العلاقات الأمريكية-الخليجية إلى فترة الحرب الباردة، وتوثقت تلك العلاقات خلال الثمانينات مع قيام الحرب العراقية-الإيرانية، حيث ربطت الإدارة الأمريكية أمن منطقة الخليج العربي بها. وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠-١٩٩١ وقيام العراق بغزو الكويت وما تبعه من عمليات عسكرية ضد العراق تعززت العلاقات الأمريكية-الخليجية وأصبحت واشنطن الضامن الأول والوحيد لأمن المنطقة وتعززت العلاقات الدبلوماسية على الرغم من بعض المعوقات التي اعترضت مسيرة العلاقات بين الجانبين، وماتزال دول منطقة الخليج العربي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية ومتأثرة بدبلوماسيتها.

^{٣٩٢} أبو شمالة (د.ت). ص ١٧.

^{٣٩٣} الرياضي (٢٠١٩).

١-٣-الوجود الاقتصادي

١-٣-١-التبادل التجاري الأمريكي - الخليجي

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ التبادل الثنائي أكثر من الجماعي مع دول الخليج العربي، ومع ذلك يشهد التبادل التجاري الأمريكي مع مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملحوظاً، حيث بلغ بداية التسعينيات ١٩.١ مليار دولار، ليرتفع عام ١٩٩٥ إلى ٢٠.٨ مليار دولار، و٢٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، و٥٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ووصل عام ٢٠١٠ إلى ٧٢ مليار دولار لتتراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية من حيث التبادل التجاري الخليجي بعد الصين التي بلغت قيمة تبادلاتها التجارية في العام نفسه ٩١ مليار دولار. وفيما يلي جدولان يوضحان قيم الصادرات والواردات الأمريكية ونسبها من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

جدول ٢: الصادرات الأمريكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠

العام	القيمة مقدرة بمليار دولار	نسبة %
١٩٩٠	٣٢.٤	١٤.١%
١٩٩٥	١٠.٤	١٠.٣%
٢٠٠٠	١٧.٤	١٠.٦%
٢٠٠٥	٣٣.١	٩.٩%
٢٠١٠	٣٧.٤	٧.١%

المصدر: الهيئي، نوزاد عبد الرحمن. (٢٠٢٠). تحسن العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الصينية

لصالح دول الخليج العربي. مجلة آراء حول الخليج. مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٥٣.

يتبين من الجدول السابق تفاوت قيم الصادرات الأمريكية إلى مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. فبينما بلغت ٣٢.٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ هبطت إلى ١٠.٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، لتصل إلى ٣٧.٤ مليار دولار عام ٢٠١٠.

جدول ٣: الواردات الأمريكية من مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠

العام	القيمة مقدرة بمليار دولار	النسبة %
١٩٩٠	٦.٢	%١٢.٩
١٩٩٥	١٠.٤	%١٤.١
٢٠٠٠	٩.٨	%١٢.٤
٢٠٠٥	٢٢.٤	%١٠.٤
٢٠١٠	٣٧.٧	%٩.٩

المصدر: الهيئي (٢٠٢٠)

بالنسبة للتبادل التجاري الثنائي تتصدر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر قائمة الشركاء الاقتصاديين، فيما تأتي سلطنة عُمان والبحرين في المرتبة الثانية، ويتخذ التبادل التجاري الأمريكي-العراقي نمطاً خاصاً بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. تتركز الصادرات الأمريكية من دول الخليج العربي حول الزيوت الخام والأسمدة والمواد الخام، بينما تمثل الأجهزة الالكترونية والسيارات وقطع غيار الطائرات أهم الواردات الأمريكية إلى الدول الخليجية^[٣٩٤]. وفيما يأتي جدول يبين قيم التبادل التجاري الأمريكي-السعودي ونسبها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠.

^{٣٩٤} - مارتيني، جيفري. وداساكا، داليا. و أوجليري، كورداي. (٢٠١٦). آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة راند، سانتا مونيكا،

جدول ٤: قيم وتسب الصادرات والواردات السعودية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي

١٩٩٩ و ٢٠١٠

العام	قيمة الصادرات مليون ريال	نسبة الصادرات	قيمة الواردات مليون ريال	نسبة الواردات
١٩٩٩	٢٧١٨٥	١٩.٥٦	١٩٨٨٢	١٨.٩٤
٢٠٠٠	٥٨٨٣٢	٢٠.٢٥	٢١٨٥٢	١٩.٢٥
٢٠٠١	٤٦٤٨٢	١٨.٢٤	٢٠٧٧٥	١٧.٧٦
٢٠٠٢	٥٣٥١١	١٩.٦٩	١٩٧٢٧	١٦.٣٠
٢٠٠٣	٦٥٣٨٥	١٨.٧٠	٢٠٣١٥٠	١٤.٨٠
٢٠٠٤	٨١٣٦٠	١٧.٧٠	٢٧٠٢٨	١٥.٢١
٢٠٠٥	١٠٤٧٦٣	١٧.٢٢	٣٢٩٥٢	١٤.٨٧
٢٠٠٦	١١٩٢٣٩	١٥.٤٧	٢٧٨٠٢	١٤.٤٦
٢٠٠٧	١٤٧٤٣٢	١٥.٧	٤٥٨٥٢	١٠.٣
٢٠٠٨	١٩٥٥٢١	١٦.٨٦	٥٩١٧	١٣.٦٩
٢٠٠٩	٨٥٥٣٢	١١.٨٦	٥٠٩٩٩	١٤.٢٣
٢٠١٠	١٢٤٦٧٥	١٢.٢٤	٥٢٧٤٩	١٣.١٦

المصدر: التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وشركائها الرئيسيين، وزارة الاقتصاد

والتخطيط، مصلحة الإحصائيات العامة ومعلومات التجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص ٥٥.

جدول ٥: الصادرات والواردات السعودية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ مقدرة بمليار دولار

العام	الصادرات مقدرة بمليار دولار	الواردات مقدرة بمليار دولار
٢٠٠٦	٣١.٨	١٠.١
٢٠٠٧	٣٩.٨	١٢.٢
٢٠٠٨	٥٢.١	١٥.٨
٢٠٠٩	٢٤.٨	١٣.٦
٢٠١٠	٣٣.٢	١٤.١
٢٠١١	٥٠.٦	١٦.٥

المصدر: محمود، مريم. ملاحح الاصول والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية. دار

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاسترجاع: ١٢-٧-٢٠٢١ على الرابط الآتي:

<Http://Www. Futureuae. Com>

يتبين من الجدولين السابقين ارتفاع قيم الصادرات والواردات السعودية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨. فبينما بلغت قيمة الصادرات ٢٧١٨٥ مليون ريال عام ١٩٩٩ ارتفعت لتصبح ١٩٥٥٢١ عام ٢٠٠٨. وبينما بلغت قيمة الواردات ١٩٨٨٢ مليون ريال عام ١٩٩٩ ارتفعت لتبلغ ٤٥٨٥٢ مليون ريال عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهده التبادل التجاري بعد عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية فقد عاود الارتفاع في السنوات اللاحقة لتبلغ الصادرات ١٢٤٦٧٥ مليون ريال عام ٢٠١٠ و الواردات ٥٢٧٤٩ مليون ريال في العام نفسه.

شهد التبادل التجاري الأمريكي- الاماراتي تطورات أيضاً مع بداية التسعينيات رغم بعض الاضطرابات التي عانى منها بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، وسجل عام ٢٠٠٠ ارتفاعاً ملحوظاً وبلغ ٤.٩ مليار درهم ووصل ١٧.٥ مليار درهم عام ٢٠٠٤، لينخفض عام ٢٠٠٥ ثم يعاود الارتفاع عام ٢٠٠٦ ويصل إلى ٣٩.٢ مليار

درهم، و ٣١ مليار درهم عام ٢٠٠٩، و ٣١.٥ مليار درهم عام ٢٠١٠. كما ارتفع حجم تجارة المناطق الحرة بين الطرفين من ٣ مليار درهم عام ٢٠٠٢ إلى ٦.٢ مليار درهم عام ٢٠٠٤ وبلغ ١٨.٩ مليار درهم عام ٢٠٠٨.^{٣٩٥}

لا يختلف الأمر بالنسبة للتبادل التجاري الأمريكي- القطري والعماني، حيث وقّعت العديد من اتفاقيات التبادل التجاري بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تعزيز العلاقات التجارية كاتفاقية عام ٢٠٠٤ التي نصت على تشجيع الاستثمار والتجارة وإقامة العديد من الشركات التجارية. إضافة إلى ذلك أنشئت غرفة التجارة الأمريكية في قطر عام ٢٠١٠ بهدف تعزيز العلاقات التجارية، وتعد الغرفة الأولى من نوعها في قطر^[٣٩٦].

في السياق نفسه وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاتفاقيات التجارية مع سلطنة عمان أبرزها اتفاقية عام ١٩٩٢ لتوثيق التبادل التجاري، واتفاقية عام ٢٠٠٥ لإقامة منطقة التجارة الحرة، واتفاق عام ٢٠٠٦ للتعاون الاقتصادي وصفقة الأسلحة عام ٢٠٠٦ بلغت قيمتها بقيمة ٤٨ مليون دولار^[٣٩٧].

١-٣-٢- الشركات الأمريكية في الخليج العربي

تنتشر الشركات الأمريكية في دول الخليج العربي منذ الحرب الباردة، وازداد عددها مع بداية التسعينيات، وماتزال تمثل المؤسسات والشركات والاتفاقيات والاستثمارات الأمريكية أحد أهم العملاء بالنسبة لدول الخليج. فعلى الرغم من تراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية بعد الصين ضمن قائمة الشركاء الاقتصاديين لدول الخليج بقيت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على الصين في عدد المشاريع والاستثمارات والشركات التي يبلغ عددها أكثر من ١٥٠٠ شركة في الإمارات العربية وحدها.

٢- الوجود الصيني في منطقة الخليج العربي

^{٣٩٦} سفارة دولة قطر في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط الآتي:

[Http://Www. Washington. Embassy.](http://Www. Washington. Embassy.)

^{٣٩٧} - إحصائيات التجارة الدولية للبضائع في سلطنة عمان. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. ص ١٦.

٢-١- الوجود السّياسي

عملت الصّين على إقامة علاقات دبلوماسية مع دول منطقة الخليج العربيّ قبيل نهاية الحرب الباردة وتحديداً منذ السبعينيّات التي شهدت حصول معظم دول الخليج على استقلالها ماعدا العراق الذي أقام علاقات دبلوماسية مع الصّين منذ الستينيّات. وبالرّغم من وجود الاعتراف الدبلوماسي المتبادل لم تتوثق العلاقات الخليجية-الصّينية إلا بعد عام ١٩٩٠؛ وذلك بسبب تأثر دول الخليج العربيّ بسياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة من جهة، وانشغال الصّين بمحيطها الاقليمي، وآثار تيان آن مين والعزلة التي فرضتها الإدارة الأمريكيّة على الصّين، إذ لم تتخلص بكين منها إلا بعد موافقتها على عملية عاصفة الصحراء ضد العراق عام ١٩٩٠ كما ذكر سابقاً.

تعد العلاقات الصّينية-العراقية أقدم العلاقات التي أقامتها الصّين مع دول الخليج العربيّ، إذ تعود إلى عام ١٩٥٨ أي قيام ثورة ٢٣ تموز العراق، وتبادل الجانبين السفراء منذ عام ١٩٦٠، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية العراق الجيوستراتيجية والاقتصادية بالنسبة إلى الصّين في تلك المرحلة. مع بداية التسعينيّات وبعد غزو العراق الكويت اضطربت العلاقات الصّينية-العراقية؛ إذ أدانت الصّينُ الغزو العراقي للكويت، وطالبت العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت. كما وافقت على قرارات مجلس الأمن القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وأعلنت إيقاف شحنات الأسلحة إلى العراق، على الرّغم من أن هذه الخطوة كلفت الصّين ملياري دولار^[٣٩٨]. وبسبب العقوبات الدّوليّة على العراق توقفت العلاقات العراقية-الصّينية الدبلوماسية والاقتصادية، ولم تعد حتى عام ١٩٩٥ حين استغلت الحكومة الصّينية قانون النفط مقابل الغذاء لإعادة علاقاتها الاقتصادية مع العراق^[٣٩٩].

398 – GIRFFO. OP.CIT. p.33.

^{٣٩٩} - العامري، ابتسام محمد. نظرة عامة على العلاقات العراقية-الصينية بعد ٢٠٠٣. جريدة الزمان، ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ١٤، ٣، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:

[http:// www.azzaman. com](http://www.azzaman.com)

تغيرت ماهية العلاقات الصينية-العراقية بعد عام ٢٠٠٣. فعلى الرغم من حياد الصين تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، وامتناعها عن التدخل في عملية غزو العراق حاولت توثيق العلاقات مع العراق، وأبرزت نفسها صديقاً للشعب العراقي وحرصت على تهدئة الوضع السياسي وحل الأزمة العراقية، إذ رحبت بتشكيل مجلس الحكم في العراق، ودعمت عودة النظام العام، وأكدت ضرورة ممارسة الشعب العراقي حقوقه وحماية استقلاله. وقد نجحت مساعي الصين في تحقيق أهدافها؛ إذ عادت العلاقات العراقية-الصينية بزيارة عضو مجلس الحكم في تلك الفترة جلال طالباني عام ٢٠٠٣ إلى الصين التي أكد خلالها الجانبان أهمية إعمار العراق. ما لبثت أن توالى الزيارات العراقية إلى الصين، ومن أهمها زيارة طالباني الثانية عام ٢٠٠٧ التي تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات، ولاسيما المتعلقة بمسألة الديون العراقية للصين، وزيارة الرئيس نوري المالكي عام ٢٠١١، وزيارة كل من وزير الخارجية ووزير النفط، وعدد من الأحزاب السياسية ووزير الإعمار والإسكان في العام نفسه^[٤٠٠]

أكملت الصين مسيرة بناء علاقاتها الخليجية، وكانت الإمارات العربية المتحدة الدولة الخليجية الثانية التي تبني الصين معها علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٧١. وقد حرص الطرفان الصيني والإماراتي على استمرار توثيق تلك العلاقات ووضع خطط مشتركة، وتبادل العديد من الزيارات تعبيراً عن توثيق العلاقات بينهما، من أهمها زيارة الشيخ زايد آل نهيان إلى الصين عام ١٩٩٠ التي هدفت إلى تعزيز التعاون الثنائي، إذ اتفق خلالها على تأسيس مركز الإمارات لتدريس اللغة العربية والتبرع لبناء مبنى كلية اللغة العربية في جامعة الدراسات الأجنبية في بكين، وزيارة محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٨ التي هدفت إلى تفعيل العلاقات بين الطرفين وتعزيزها. وإلى جانب الزيارات أنشأت الإمارات العربية المتحدة قنصليتين

^{٤٠٠} - مضخور، محمد باهر. (٢٠١٩). العلاقات العراقية-الصينية في مرحلة ما بعد إقامة الشراكة الاستراتيجية ٢٠١٥. نحو إنشاء آلية الحوار

عامتين في هونغ كونغ وشنغهاي عام ٢٠٠٠، واتفق الجانبان على افتتاح قنصلية عامة ثالثة في غوانغ جو الصّينية عام ٢٠٠٩ [٤٠١].

تأسست العلاقات الصّينية- العمانية عام ١٩٧٨ وشهدت مع بداية التسعينيات تطورات واضحة، وقد تبادل الطرفان عدداً من الزيارات، منها زيارة رئيس الدولة يانغ شانغ كون وزيارة رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب لي بينغ، وزيارة رئيس المؤتمر الاستشاري السّياسي للشعب الصّيني لي روي هوان عام ٢٠٠٢. ومن الجانب العماني زار ثويني بن شهاب ممثل السلطان قابوس بن سعيد الصّين في العام نفسه. وبحسب موقع الصّين اليوم تحرص الصّين على تطوير أواصر الصداقة والتّعاون مع سلطنة عُمان، وترغب في بذل المزيد من الجهود المشتركة مع الجانب العماني لتطوير العلاقات على أساس الاحترام والمساواة والمنفعة المتبادلة [٤٠٢].

في السياق نفسه، أكد السفير عبد الله بن زهر بن الحوسني عمق العلاقات الصّينية- العمانية التي تعد أفضل العلاقات المتبادلة القائمة على أساس الاحترام والتّعاون لخدمة المصالح الاقليمية والدّولية التي تهم الطرفين على حد تعبيره، وذلك خلال لقاء صحفي لمراسل وكالة شينخوا الصّينية عشية الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية الصّينية- العمانية [٤٠٣].

٤٠١ - العلاقات الإماراتية الصينية نجاحات وتطورات متواصلة عبر التاريخ. صحيفة البيان، ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع ١٨، ٧، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:

[http:// www. albayan. Com](http://www.albayan.Com)

٤٠٢ - العلاقات الصينية- العمانية من تاريخ زاهر الى مستقبل باهر. الصين اليوم، العدد ٥، ٢٠٠٢، تاريخ الاسترجاع ٥، ٥، ٢٠٢١. على الموقع الآتي:

<http:// www. china today . com>

٤٠٣ - بن الحوسني، عبد الله بن زهر. العلاقات العمانية الصينية في العصر الجديد، صحيفة الشعب اليومية، ٢٠٠٣، تاريخ الاسترجاع ١٥-٢، ٢٠٢١، على الرابط الآتي:

<http:// www. Arabic people daily . com>

بعد عشر سنوات من تأسيس العلاقات العمانية- الصينية تأسست العلاقات الصينية- الكويتية عام ١٩٨٨، وبدأت فعلياً مع زيارة الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الصين عام ١٩٩٠ وذلك إبان الغزو العراقي للكويت، ففي العام التالي قام رئيس مجلس الدولة لي بينغ بزيارة رسمية إلى الكويت بحث خلالها الطرفان سبل تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وأتبعته زيارة بينغ بزيارة الأمير الأحمد الصباح أيضاً في ١٥ كانون الأول من العام نفسه استمرت ثلاثة أيام جرى خلالها محادثات ثنائية لتطوير سبل التعاون، وقدم خلالها الأمير شكر بلاده حكومة وشعباً على مساندة الصين قرارات مجلس الأمن المتعلقة بخروج القوات العراقية من الكويت^[٤٠٤].

توالى الزيارات المتبادلة الصينية- الكويتية، وفيما يأتي جدولان يوضحان أهم الزيارات المتبادلة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٠

جدول ٦: الزيارات الكويتية إلى الصين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

الزيارة	العام
زيارة رئيس مجلس الدولة أحمد عبد العزيز السعدون	١٩٩٣
زيارة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سعد الله العبد الله الصباح	١٩٩٥
زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع سالم الصباح	١٩٩٩
رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع محمد الصباح السالم	٢٠٠٤
أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	٢٠٠٩
رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع خالد الجراح الصباح	٢٠١٠

المصدر: مينغ، لي. (٢٠١٢). فتح آفاق جديدة للصدقة الصينية- الكويتية بالقيادة الاستراتيجية عالية

المستوى. جريدة الأنباء على الرابط الآتي: <http://www.alanba.com.kw>

^{٤٠٤} - الفليكاوي، عدنان. ٣٨ عاماً من العلاقات المتميزة بين الكويت والصين، وكالة الأنباء الكويتية كونا، ٢٠٠٩، تاريخ الاسترجاع ٨، ٩،

٢٠٢٠. على الرابط الآتي:

جدول ٧: الزيارات الصَّينية إلى الكويت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨

العام	الزيارة
١٩٩٠	زيارة وزير الخارجية تشيان تشي تشن
١٩٩١	زيارة رئيس الدولة لي بينغ
١٩٩٣	زيارة نائب رئيس مجلس الدولة لي لان تشينغ
٢٠٠٠	زيارة وزير الخارجية تانغ جيانغ شيوان
٢٠٠٦	زيارة وزير الخارجية لي تشاو تشينغ
٢٠٠٨	زيارة نائب رئيس مجلس الدولة لي تشانغ

المصدر: مينغ (٢٠١٢).

إلى جانب الزيارات المتبادلة عقدَ الطرفان الكويتي والصَّينيَّ عدداً من الاتفاقيات هدفت إلى إنشاء آلية تتشاور بين البلدين، واتَّفقَ فيها على إنشاء قنصليات عامة للكويت في عدد من المدن الصَّينية، وبحث وضع الجالية الصَّينية في الكويت. وفيما يأتي جدولٌ يوضح أهم تلك الاتفاقيات بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨.

جدول ٨: الاتفاقيات الصَّينية- الكويتية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨

العام	الاتفاقية
١٩٩٤	إنشاء آلية التشاور بين وزارتي الخارجية الصَّينية والكويتية
١٩٩٧	تأسيس جمعية الجاليات الصَّينية في الكويت
١٩٩٩	اتفاقية بشأن إنشاء قنصلية للكويت في الصَّين
٢٠٠٥	تأسيس القنصلية العامة الكويتية في هونغ كونغ
٢٠٠٨	تأسيس قنصليتين عامتين للكويت في شنغهاي وقوانغ تشو

المصدر: مينغ (٢٠١٢).

في العام نفسه تأسست العلاقات الدبلوماسية الصينية- القطرية أي عام ١٩٨٨، وعمل الطرفان على توثيق تلك العلاقات من خلال تبادل العديد من الزيارات وتوقيع الاتفاقيات، ولاسيما الاقتصادية منها. وبحسب سفارة قطر في هونغ كونغ فقد مرت العلاقات الصينية- القطرية بمرحلتين تمتد الأولى بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٩، وتم فيها البحث عن سبل التعاون في مختلف المجالات، ولاسيما مجال الطاقة البتروكيمياويات. وتمتد الثانية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١، حيث بدأت مع زيارة الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الصين التي أرسى فيها القواعد الرئيسة التي تقوم عليها العلاقات الصينية- القطرية، ووقع خلالها الطرفان مذكرة تفاهم لتعزيز التشاور بين وزارتي الخارجية، كما افتتحت قنصلية دولة قطر في هونغ كونغ عام ٢٠٠٠ [٤٠٥].

وفي العام الذي تلاه وتحديداً عام ١٩٨٩ تأسست العلاقات الصينية-البحرينية، وحرص الطرفان على الحفاظ على الاتصالات الودية وتبادل الزيارات وتطوير التبادل التجاري والثقافي. بدأت الزيارات الصينية إلى البحرين حين قام نائب رئيس الدولة لي بينغ بأول زيارة عام ١٩٩٩، ثم زيارة عضو مجلس الدولة لي وولي بزيارة ثانية عام ٢٠٠٢. كما قام كل من عضو لجنة المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ليو شان، وعضو مجلس الدولة الصيني ووزير الدفاع الوطني ليانغ قوانغ ليه زيارة إلى البحرين عام ٢٠٠٨. من جانبها ردت البحرين أيضاً بعدد من الزيارات بدأت مع زيارة الشخة سكيمة بنت ابراهيم آل خليفة عام ٢٠٠٢، وزاره رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية محمد بن مبارك آل خليفة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ [٤٠٦].

تأخر التمثيل الدبلوماسي وإقامة العلاقات الصينية- السعودية إلى بداية عام ١٩٩٠، وافتتحت القنصلية الصينية في جدة في ٢٥ نيسان ١٩٩٣، بينما تأخر افتتاح قنصلية للملكة العربية السعودية في هونغ كونغ إلى

٤٠٥ - العلاقات القطرية- الأمريكية، سفارة دولة قطر في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الاسترجاع ١١، ٨، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:

[Http://www.Washington.Embassy](http://www.Washington.Embassy).

٤٠٦ - بينغ، هناء لي. العلاقات الصينية- البحرينية في عامها الثلاثين أكثر قوة حوار مع سفير الصين لدى مملكة البحرين، الصين اليوم، ٢٠١٩، تاريخ الاسترجاع ١٨-٢-٢٠٢١، على الرابط الآتي:

نيسان ١٩٩٨^[٤٠٧]. وعلى الرغم من كون المملكة العربية السعودية آخر دول الخليج التي أقامت علاقات مع الصين إلا أن العلاقات السعودية-الصينية تعد الأعمق والأهم نظراً لكون المملكة العربية السعودية قوة إقليمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة للصين. ويدل على ذلك عدد الزيارات المتبادلة والاتفاقيات الموقعة والمشاريع والاستثمارات بين الطرفين. وسيوضح الجدول الآتي أهم الزيارات السعودية إلى الصين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥:

جدول ٩: الزيارات السعودية إلى الصين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥

الزيارة	العام
زيارة وزير الخارجية فيصل	١٩٩٠
زيارة وزير المال والاقتصاد	١٩٩٢
زيارة وزير النفط هاشم ناظر	١٩٩٤
زيارة رئيس مجلس الشورى	١٩٩٥
زيارة وزير المال والاقتصاد	١٩٩٦
زيارة أمير منطقة الرياض	١٩٩٩
زيارة نائب وزير الخارجية	٢٠٠١
زيارة رئيس جمعية الصداقة الصينية-السعودية	٢٠٠٣
زيارة الملك سعود بن عبد العزيز	٢٠٠٥

المصدر: China And Saudi Arabia, Consulate General Of People Republic

Of China In Jeddah, 2004, sit on: [http:// www. Fmpr. Gov. cn](http://www.Fmpr.Gov.cn).

بينما سيوضح الجدول الآتي أهم الزيارات الصينية إلى المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٩٠ و

٢٠٠٦.

جدول ١٠: الزيارات الصّينية إلى المملكة العربيّة السعوديّة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦

العام	الزيارة
١٩٩٠	زيارة عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية تيشين
١٩٩١	زيارة رئيس مجلس الدولة لي بينغ
١٩٩٢	زيارة رئيس جمعية الشعب الصّيني للصداقة مع الدول الأجنبية
١٩٩٣	زيارة نائب وزير الدولة لي لانكينغ
١٩٩٤	زيارة نائب وزير الخارجية تيان زينجي
١٩٩٦	زيارة مستشار الدولة ووزير الدفاع تشي هاوتيان
٢٠٠١	زيارة رئيس جمعية الصداقة السعودية-الصّينية وانغ تاو
٢٠٠١	زيارة نائب وزير الخارجية وانغ ونيشان
٢٠٠٦	زيارة الرئيس هو جينتاو

China And Saudi Arabia, OP.CIT

٢-٢- الوجود الاقتصادي الصّيني في منطقة الخليج العربيّ.

٢-٢-١- أبرز الشركات الصّينية في دول الخليج العربيّ

شركة الصّين للبترولوكيماويات (سينوبك) SINOPEC

مجموعة من الشركات الوطنية الضخمة لإنتاج البترول والبترولوكيماويات. تشمل أعمالها جميع أنحاء العالم، تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز والعمليات التجارية، تأسست عام ٢٠٠١ ، ويقع مقرها في العاصمة الصّينية، وتعدّ شركة سينوبك شركة متعددة الجنسيات قادرة على المنافسة دولياً بروح الانسجام والسعي

إلى التميز والدقة والابتكار والتعاون^[٤٠٨]. حيث احتلت المرتبة الثانية عالمياً ضمن أكبر شركات الكيماويات في العالم، والمرتبة الخامسة بين أكبر ٥٠٠ شركة عالمية^[٤٠٩].

دخلت شركة سينوبك المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٤، وإلى الكويت عام ٢٠٠٨، وتعمل على تزويد الصّين ب ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً من النفط الكويتي، وتعدّ الشركة بحسب تعبير مدير الخدمات النفطية تشو جي أكبر مزود خدمات نفطية وبتروكيماوية، وأشار إلى أنّ خطة الشركة تتمثل في استكشاف النفط والإنشاءات النفطية والإنتاج والتصميم^[٤١٠].

يشمل نطاق أعمال الشركة ضمن المملكة العربية السعودية استثمارات التنقيب عن النفط والغاز المسال وإنتاجه وبيعه وتخزينه ونقله. كما تهتم بعمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى خدمات الاستشارات الخارجية والتبادلات الفنية. وتتمسك الشركة بمبدأ المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وتشكيل اتحادات استراتيجية مع شركائها^[٤١١].

تعمل الشركة ضمن المملكة العربية السعودية في أربعة مجالات رئيسية هي:

⁴⁰⁸ – Sinopec international petroleum services, sit on:; <http://ssc.Sinopec.Com>

^{٤٠٩} – غزال، عاطف. سينوبك: الكويت تزود الصين ب ٣٠٠ ألف برميل نفط خام يومياً، جريدة الأنباء، ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع ٢، ٣، - ٢٠١٩. على الرابط الآتي:

<http://www.Alanba.com>

^{٤١٠} غزال (٢٠١٨).

^{٤١١} – شركة الصّين للبتروكيماويات الصّينية (سينوبك)، مكتب الاتصالات للشركات الصّينية العاملة في المملكة العربية السعودية، بكين، على الرابط الآتي:

<http://www.Saudi-cocc.net>.

١. الحفر وصيانة آبار النفط والغاز والمياه، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتنفيذ معايير السلامة. وتمتلك الشركة ٦٠ منصة حفر في المملكة، وأتمت صيانة أكثر من ٤٥٠٠ بئر وسلمتها إلى أرامكو السعودية، وأنشأت مشروع مصفاة أرامكو سينوبك الذي بلغ إجمالي استثماراته ٨,٦ مليار دولار^[٤١٢].
 ٢. أعمال المسح السيزمي الثنائية والثلاثية الأبعاد، وقد نُفِذت العديد من المشاريع السيزمية لغرض التنقيب عن النفط والغاز.
 ٣. الهندسة والإنشاءات، حيث أنشئت العديد من المشاريع الضخمة في المصافي وخطوط الأنابيب بالإضافة إلى العديد من الجسور والأنفاق في عدة مدن من المملكة.
 ٤. خدمات الآبار كالحفر والتكسير والاستكشاف واستخدام الأنابيب المرة وهندسة سائل الحفر والحفر المائل^[٤١٣].
- بينما تشمل عمليات الشركة في الكويت الحفر والاستكشاف حيث تم حفر ١٥ منصة نفطية عام ٢٠٠٩ وارتفع العدد إلى ٢٧ منصة في السنوات التي تلتها، ووافقت الصين على مشروع مشترك لتكرير النفط والبتروكيماويات بقيمة ٩ مليارات دولار بين الكويت وسينوبك عام ٢٠١١. سيؤمن المشروع، وسيشمل المشروع بناء مصفاة بسعة ٣٠٠ ألف برميل يوميًا، ومجمع إيثيلين بسعة مليون طن سنويًا^[٤١٤].

^{٤١٢} (د.ن)، تقرير المسؤولية الاجتماعية في السعودية، صحيفة الشعب اليومية، الصين، ٢٠١٩، تاريخ الاسترجاع ٨-٤-٢٠٢٠، على الرابط الآتي:

[Http:// Arabic.people.com](http://Arabic.people.com).

^{٤١٣} - سينوبك السعودية للخدمات تمتلك ٦٠ منصة حفر في المملكة العربية السعودية. جريدة الرياض، ٢١ شباط ٢٠٢١، تاريخ الاسترجاع ١٩، ٤، ٢٠١. على الرابط الآتي:

[http://www. Saudi- cocc.net](http://www.Saudi-cocc.net).

⁴¹⁴ - AIZHU, Chen. China approves \$9 billion Sinopec-Kuwait project

- شركة تشاينا سيفيل انجيرنج:

تأسست شركة تشاينا سيفيل انجيرنج عام ١٩٧٩، وقد تطورت الشركة من مكتب للمساعدات الخارجية تابع لوزارة السكك الحديدية الصينية إلى شركة حكومية ضخمة تتمتع بمؤهلات وطنية ضخمة. وقد أدرجت ضمن أفضل ٢٢٥ شركة هندسية في العالم.

دخلت الشركة الصينية إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٩ وسجلت رسمياً عام ٢٠٠٨. وتتميز الشركة بتقنياتها العالية وبقدرتها التمويلية وفعاليتها في التنفيذ والتطور المستمر. وتختص الشركة بقطاعات الإنشاءات، ولاسيما في مجال السكك الحديدية والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة.

يشمل نطاق عمل الشركة في المملكة العربية السعودية المجالات الهندسية كمشاريع السكك الحديدية والطرق السريعة والجسور والأنفاق ومشاريع الإسكان والمترو ومشاريع الهيدروليك والمرافق الصحية وهندسة الاتصالات والطاقة^[٤١٥]

- شركة هواوي أنفسمنت العربية :

هواوي شركة عالمية رائدة في مجال تجهيزات البنى التحتية والأجهزة الذكية وتقنيات الاتصالات. تأسست عام ١٩٨٧ بوصفها شركة خاصة، وتدير أعمالها اليوم أكثر من ١٧٠ دولة ومنطقة في العالم من خلال أكثر من ١٨٠٠٠٠ موظف .

- شركة سينوما انترناشيونال انجيرنج ليمتد

شركة هندسية تتبع مجموعة الصين الوطنية للمواد. تُعد الشركة من أكبر الشركات الصينية في مجال الأعمال الهندسية والإنشاءات وتصنيع الآلات، وهي الأولى عالمياً في مجال تكنولوجيا صناعة الإسمنت. نفذت

^{٤١٥} - شركة تشاينا سيفيل انجيرنج، مكتب الاتصالات للشركات الصينية العاملة في المملكة العربية السعودية، بكين، تاريخ الاسترجاع ٢٢-٤-

٢٠٢١ على الرابط الآتي:

الشركة منذ دخولها المملكة العربية السعودية ١٠ مشاريع، أنشئت خلالها ١٥ خطاً لإنتاج الإسمنت ينتج كل منها ١٠ آلاف طن يومياً، وشملت هذه المشاريع أكبر مصنعي الإسمنت عالمياً، وهما شركة الإسمنت السعودية وشركة إسمنت ينبع^[٤١٦].

إلى جانب كل من المملكة العربية السعودية والكويت تعمل عددٌ من الشركات الصينية في البحرين في مختلف مجالات الاتصالات والمعلومات والتصنيع، وحماية البيئة والمقاولات الهندسية. ومن أهم تلك الشركات شركة هواوي العاملة في مجال الاتصالات التي عملت على تدريب أكثر من ٤٠٠ ألف عامل بحريني عام ٢٠١١، وشركة تشو نغتشينغ بولي كومبا الدولية CPIC للألياف الزجاجية التي عملت على توسيع بناء خطوط إنتاج باستثمار قدره ٥٠٠ مليون دولار، وشركة الصين الهندسية CMEC المتعاقدة مع وزارة الاسكان البحرينية لتمويل مشروع الاسكان الاجتماعي^[٤١٧].

٢-٢-٢- التبادل التجاري

- التبادل التجاري الصيني- الخليجي

شهدت العلاقات التجارية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي تطوراً ملحوظاً بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ حيث عقد الجانبان العديد من الاجتماعات بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، كان أهمها الاجتماع الذي عقد في نيويورك في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠١ على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث استعرض فيه الجانبان عدداً من المواضيع المتعلقة بالاستثمار والتبادل التجاري. إضافة إلى ذلك، وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات منها كاتفاقية التعاون لإقامة المنطقة الحرة عام ٢٠٠٤، وذلك بعد أن وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثمانين على الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة

^{٤١٦} - شركة سينوما انترناشيونال اتجينرينج ليمتد، مكتب الاتصالات للشركات الصينية العاملة في المملكة العربية السعودية، بكين، تاريخ الاسترجاع ٢٢-٤-٢٠٢١ على الرابط الآتي:

حرة بين دول المجلس والصّين منذ عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٦ وقّعت الاتفاقية، لكنها اقتضرت على تحرير عدد من السلع المتبادلة بين الطرفين^[٤١٨].

في السياق نفسه، شهد التبادل التجاري بين الصّين ودول مجلس التّعاون الخليجي نمواً مطّرداً مع بداية التسعينيات، ويوضح الجدول الآتي قيم التبادل التجاري بين الطرفين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ مقدرة بمليار دولار:

الجدول ١١: قيم التبادل التجاري بين الصّين ودول مجلس التّعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ مقدرة بمليار دولار.

العام	قيمة التبادل التجاري مقدرة بمليار دولار
١٩٩٠	١.٣
١٩٩٥	٣.٤
٢٠٠٠	٩.٨
٢٠٠٥	٣٤.٣
٢٠١٠	٩٠.٩

المصدر: الهيئي (٢٠٢٠)

يتبين من خلال الجدول أنّ حجم التبادل بين الصّين ودول مجلس التّعاون الخليجي قد تطور تطوراً كبيراً منذ التسعينيات إلى عام ٢٠١٠. ففي حين بلغ ١.٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ ارتفع ارتفاعاً كبيراً عام ٢٠١٠ ليبلغ ٩٠.٩ مليار دولار. ويدل ذلك على أنّ مستقبل العلاقات التجارية الصّينية-الخليجية سيشهد ارتفاعاً متتابعاً، ولاسيما بعد أن أصبحت الصّين الشريك التجاري الأول لدول المجلس متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠١٠.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الصادرات والواردات الصَّينِيَّة من وإلى دول مجلس التَّعاون الخليجي، إذ شهدت هي أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ وستوضح الجداول الآتية قيم الصادرات والواردات الصَّينِيَّة ونسبها في تلك الفترة مقدرة بمليار دولار:

جدول ١٢: قيم الصادرات الصَّينِيَّة لدول مجلس التَّعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ونسبها:

العام	النسبة ب %	القيمة مقدرة بمليار دولار
١٩٩٠	%٢	٠.٢
١٩٩٥	%١.٢	١.٣
٢٠٠٠	%٣.٦	٥.٩
٢٠٠٥	%٥.٦	١٨.٧
٢٠١٠	%٩.٨	٥١.٣

المصدر: الهيئي (٢٠٢٠)

جدول ١٣: قيم ونسب الواردات الصَّينِيَّة من دول المجلس الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠

العام	النسبة %	القيمة مقدرة بمليار دولار
١٩٩٠	%٢.٤	١.١
١٩٩٥	%٢.٩	٢.١
٢٠٠٠	%٤.٩	٣.٨
٢٠٠٥	%٧.٣	١٥.٦
٢٠١٠	%١١.٤	٣٩.٧

المصدر: الهيئي (٢٠٢٠)

يبين الجدولين السابقين الارتفاع المطرد في قيم التبادل التجاري الصيني- الخليجي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ولاسيما منذ عام ٢٠٠٥ أي بعد العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق. وبعد ارتفاع قيم التبادل التجاري دليلاً على المكاسب التي حصلت عليها الصين من موقفها في حربي الخليج الثانية والثالثة.

شهد التبادل التجاري الصيني مع دول الخليج العربي تطوراً كبيراً منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١. وتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الشركاء الاقتصاديين للصين خلال تلك الفترة. ففي حين بلغ التبادل التجاري من ٢٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ وصل إلى ٥.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ منها ١.٦٧ مليار دولار على هيئة صادرات سعودية- صينية ، و ٣.٤٣ مليار دولار كواردات، حيث تصدر الصين إلى المملكة العربية السعودية الملابس والمنتجات الميكانيكية الالكترونية والمنسوجات، فيما تستورد النفط الخام والمواد الأولية البلاستيكية، والغاز المسال^[٤١٩]. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ كانت الصين تستورد ١.١ مليون برميل يومياً من المملكة العربية السعودية لتصبح هذه الأخيرة أكبر مصدر للنفط إلى الصين^[٤٢٠].

إضافة إلى التبادل التجاري الصيني- السعودي شهد التبادل التجاري الصيني- الكويتي تطوراً ملحوظاً أيضاً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. ففي حين بلغ ٢٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، وبلغت الواردات الصينية إلى الكويت ١٢٤ مليون دولار، وصدرت إليها نحو ١٠٤ مليون دولار، ارتفع التبادل التجاري عام ٢٠٠٠ وبلغ ٦١٥ مليون دولار، و ٦٤٢.١٩ مليون دولار عام ٢٠٠١، وبلغت قيمة الصادرات الصينية إلى الكويت ١٩٢.٢٦ مليون دولار، والواردات ٤٥٠.٢٣ مليون دولار. فيما وصل حجم التبادل التجاري عام ٢٠٠٣ من النفط فقط ١.٨٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٦٣.٤ % عن عام ٢٠٠٢، وبلغت قيمة الصادرات الصينية إلى الكويت ٦٧٥

⁴¹⁹ – China And Saudi Arabia, op.cit.

^{٤٢٠} – الخولاني، هشام. (٢٠١٧). مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب. مركز صنعاء للدراسات

الاستراتيجية. صنعاء: اليمن. ص ١٢.

مليون دولار، والواردات ٥١٣ مليون دولار . وتشير الإحصائيات إلى أنَّ حجمَ التبادل التجاري قد ارتفع ٦٠ ضعفاً منذ عام ٢٠٠٥ وأصبحت الكويت سابع أكبر مصدرٍ للنفط إلى الصَّين^[٤٢١].

إضافة إلى المملكة العربيَّة السعودية والكويت، شهد التبادلُ التجاريُّ الصَّينيَّ مع البحرين والإمارات العربيَّة المتحدة وعمان وقطر والعراق نمواً متسارعاً في الفترة نفسها، حيث بلغ التبادل التجاري الصَّينيّ - البحريني وحده ٢.٢٢٠٩ خلال التسعينيات حسب إحصائيات عام ٢٠١٨ البحرينية، وارتفع التبادل التجاري الصَّينيّ - العراقي من مليار دولار عام ١٩٩٥ بمعدل شراء ٤٠٠ ألف برميل نفط يومياً إلى ٢.٥ مليار دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٣، ووصل إلى ١٤ مليار دولار عام ٢٠١١، وقد مثَّل النفط ثلثي قيمة التبادل، واحتل العراق المرتبة الثانية ضمن قائمة مصدري النفط للصين بعد المملكة العربيَّة السعودية، إضافة إلى الكويت والفسفات والتمر^[٤٢٢].

٢-٢-٣ - الاتفاقيات والمشاريع

وُقِّعت العديد من الاتفاقيات التجارية بين الصَّين ودول الخليج العربي، وتأتي المملكة العربيَّة السعودية في مقدمة الدول التي وقعت اتفاقيات تجارية مع الصَّين. وفيما يأتي جدولٌ يبين تلك الاتفاقيات بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤ :

جدول ١٤: الاتفاقيات التجارية السعودية الصَّينية بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

الاتفاقية	مكان الاتفاقية	العام
إقامة سته معارض للسلع التصديرية الصَّينية	المملكة العربيَّة السعودية	١٩٩٠
التَّعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي	بكين	١٩٩٢
عقد الاجتماع الاول للجنة الصَّينية - السعودية	بكين	١٩٩٦

^{٤٢١} - دياب. مرجع سابق.

^{٤٢٢} - العامري. مرجع سابق.

		المشاركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي
١٩٩٦	_____	تشجيع الاستثمار المتبادل وحمايته
١٩٩٩	الرياض	الاجتماع الثاني للجنة الصّينية- السعودية المشاركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي
١٩٩٩	المملكة العربية السعودية	التعاون البترولي
٢٠٠١	الصّين	إنشاء المكتب التجاري للسفارة السعودية
٢٠٠٢	-----	التعاون في مجال المياه
٢٠٠٦	المملكة العربية السعودية	التعاون في مجال الطّاقة

المصدر: China And Saudi Arabia,op.cit

إلى جانب المملكة العربية السعودية وقعت الصّين عدداً من الاتفاقيات التجارية مع قطر كما هو موضح

في الجدول الآتي:

جدول ١٥: الاتفاقيات التجارية بين الصّين وقطر بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١

العام	الاتفاقية
١٩٩٩	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي
٢٠٠٨	اتفاقية التعاون بين البلدين في مجال الطّاقة
٢٠١١	اتفاقية بين مؤسسة الصّين الوطنية سينوك CNOOC وبتروشينا لتوريد ٥ ملايين طن من الغاز الطبيعي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

المصدر: العلاقات القطرية - الصّينية، مصدر سابق

وبالنسبة إلى الاتفاقيات التجارية الصّينية- الكويتية فسيوضحها الجدول الآتي :

جدول ١٦: الاتفاقيات التجارية الكويتية- الصّينية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١

الاتفاقية	العام
إنشاء مراكز تجميع النفط بكلفة ٤٠٠ مليون دولار بين الشركة الهندسية البترولية الصّينية وشركة نفط الكويت	١٩٩٥
مفاوضات بشأن إقامة منظمة التجارة الحرة	٢٠٠٤
اتفاقية التّعاون الاقتصادي والتكنولوجي	٢٠٠٤
اتفاقية التّعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي	٢٠٠٤
تأسيس الشراكة الكويتية الصّينية للاستثمار	٢٠٠٦
تأسيس مكتب الهيئة العامة الكويتية في بكين	٢٠١١

المصدر: مينغ (٢٠١٢).

والى جانب الاتفاقيات التجارية الصّينية- الكويتية ترعى الصّين العديد من المشاريع في الكويت سيعرض بعضها في الجدول الآتي:

جدول ١٧: المشاريع التي ترعاها الصين في الكويت.

المشروع	الشركة الراعية
بنك الكويت المركزي	شركة CSCIC الصّينية
أجهزة الحفار	شركة سينوبك الدّولية لخدمات البترول
مشروع مدينة المطلاع السكنية	شركة مجموعة جيز هوا الصّيني المحدودة
مشروع مصفاة الزور	مجموعة سينوبك الهندسية والشركات التابعة لها

المصدر: مينغ (٢٠١٢).

أما الاتفاقيات التجارية الصّينية- العراقية فركز أغلبها على مسألة الديون منذ عام ٢٠٠٤، إذ اختصت أربع اتّفاقيّات منها بإلغاء ٨٠ % من ديون العراق المستحقة للصين، وواحدة بإعادة النظر في الاتفاقيات والعقود الموقعة قبل الاحتلال الأمريكي للعراق كاتفاقية استثمار حقل الأحذب المعقودة عام ١٩٩٧، واتفاقية استثمار حقل حلفاية عام ١٩٩٨ التي تُقدّمت عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي^[٤٢٣]. ثم ما تبعه من توقيع الاتفاق بين وزارتي الخارجية والتّعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، واتفاق آخر بين وزارتي العلوم والتكنولوجيا لتدريب العراقيين على كيفية الاستفادة من الطّاقة الشمسيّة لإنتاج الكهرباء^[٤٢٤].

وفي عام ٢٠١٠ وقعت المؤسسة الوطنية الصّينية للنفط البحري اتفاقية لاستثمار حقل ميسان النفطي لمدة ٢٠ عاماً^{٤٢٥}. وفي ٢٠١١ وقّعت اتّفاقيّتان خلال اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء العراقي المالكي ونظيره الصّينيّ وين جياو باو تعهدت خلالها الصّين بتقديم مساعدات لإعادة إعمار العراق وإعفائه من الديون المتبقية وتوسيع التّعاون في مجال النفط والغاز^{٤٢٦}.

^{٤٢٣} - العامري (د.ت)

^{٤٢٤} - الربيعي. (٢٠١٩). ص ٤٤٨.

^{٤٢٥} - العامري. (د.ت)

^{٤٢٦} - الربيعي. (٢٠١٨) ص : ٤٤٩.

ثانياً: الخاتمة

في النهاية وقبل البدء باستعراض مجموعة النتائج التي خلص إليها البحث لابد من القول: يمثل التنافس الأمريكي - الصيني مجالاً واسعاً وفضفاضاً للقراءات والتحليلات والمناقشات. والدافع لذلك هو الصعود السلمي البارز للصين الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً واضحاً لها، وإن محاولة استقراء مستقبل هذا التنافس يمكن بوضع مجموعة من الاحتمالات أو السيناريوهات المستقبلية. الاحتمال الأول أن تنتصر الصين في تحقيق أهدافها بالكامل وهو سيناريو الصين المنتصرة، والاحتمال الثاني هو نجاح الصين في تحقيق عدد كبير من أهدافها الاستراتيجية وليس جميعها، وهذا سيناريو الصين الصاعدة، أما الاحتمال الثالث فهو فشل الصين في تحقيق أهدافها التي وضعتها على المدى البعيد وهذا سيناريو الصين الراكدة. أما سيناريو انهيار الصين فهو المتمثل في تحطم الصين بفعل التحديات والأخطار التي تواجهها.

ولأن الصين اليوم وصين المستقبل هي المنافس الأخطر للولايات المتحدة الأمريكية، فلا شك بوجود تداعيات لهذه السيناريوهات على الولايات المتحدة الأمريكية؛ من السيناريو الأكثر تفاؤلاً (سيناريو تحقيق الصين أهدافها بالكامل) إلى الأكثر تشاؤماً المتمثل بانهيار الصين (الصين المنهارة). ومع ذلك هناك من يعتقد بأن الصين سوف تشهد مزيجاً من النجاحات والإخفاقات مع ترجيح سيناريوهات صعود الصين أو ركودها. إن الاحتمالات الأربعة سالفة الذكر يمكن أن تنتج ثلاثة مسارات في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتدرج من التنافس الشديد إلى التعاون الوثيق: المسار الأول شركاء متوازنون، والمسار الثاني اصطدام المتنافسين، أما المسار الثالث فسيخلف مجموعة من الاتجاهات المتشعبة والمختلفة:

إن مستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية يعتمد على مدى قدرة الصين في تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. فإذا استطاعت الصين تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي وتحقيق القيادة الإقليمية والدولية وإعادة المناطق التي تقول إنها جزء من الأراضي الصينية وتحقيق الأمن القومي، فإن ذلك سيفتح المجال أمام طموحات إقليمية ودولية أكبر، الأمر الذي سيدخلها في أزمة وتنافس شديدين مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين والدوليين.

١- النتائج

بعد دراسة التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ وصل البحث إلى مجموعة نتائج ودروس غير مسبقة أهمها:

١- إن الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه من البحث يتمثل في إن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا تعدو أكثر من كونها علاقة تنافسية ولا تخرج عن هذا الإطار نحو الصراع، إذ لا يمكن للقوتين أن تتصارعا وهما يعلمان أن التنافس يحقق لهما ميزات ومكاسب، بينما يؤدي الصراع إلى إنهاكهما وبالتالي تراجع قوتها ونفوذهما العالميين.

٢- لا تسع الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتحطيم بعضهما البعض بل تحقيق مصالحهما للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ويطوعان التنافس بينهما لتحقيق هذه الغاية من خلال الخلاف أو التعاون. وقد أدت نشأة التنافس الأمريكي- الصيني خلال الحرب الباردة والمراحل الرئيسة التي مر بها إلى ترسخ تلك القناعة لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فحسائر الطرفين في الحرب الكورية والفييتنامية والمكاسب التي جناها الطرفان خلال فترة انفراج العلاقات بينهما بيّنت بوضوح أن خير سبيل لتحقيق مصالح الطرفين يكمن في التنافس وليس الصراع والمواجهة.

٣- إن ماهية التنافس الأمريكي- الصيني تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة ليس بسبب تغير هيكليّة النظام الدولي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، وما أدى ذلك إلى تغير موازين القوى وطبيعة العلاقة التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية والفواعل الدولية وفي مقدمتها الصين فقط، بل لأن الرغبة بتحقيق المصالح والمكاسب بأقل التكاليف الممكنة فرضت على الطرفين اتباع نهج جديد يحقق لهما ذلك.

٤- إن طبيعة العلاقة التنافسية التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية والصين فرضت تنوع شكل العلاقة بين الطرفين فجمعت الخلاف والتعاون والمسالمة. وبينما تجلت مظاهر الخلاف الأمريكي- الصيني في المجالات العسكرية والاقتصادية والتنافس حول الهيمنة ولاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا، تجلت مظاهر التعاون في التبادل التجاري والتكنولوجي أو مايسمى الاعتمادية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أو ما

أصبح يطلق عليه الحاجات الاستراتيجية المتبادلة؛ فالصين لا يمكنها الاستغناء عما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، والشيء نفسه يقال عن هذه الأخيرة وهو ما فرض على الطرفين العمل على إيجاد قواسم مشتركة أكثر من البحث عن الخلافات أو تعظيمها إلا بالقدر الذي يسمح لهما بالعودة إلى علاقات التنافس المفيد وما يمكن أن يفرضه على الطرفين من تفاهات هدفها تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

٥- تعد قضايا تايوان وبحري الصين الجنوبي والشرقي وحقوق الإنسان أهم القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فيما تمثل القضايا الإنسانية وقضايا أمن الطاقة والتبادل التجاري أبرز قضايا التعاون بين الطرفين.

٦- تعد منطقة الخليج العربي أحد أبرز مناطق التنافس الأمريكي- الصيني التي تعكس الجانب السلمي للتنافس والتعاون الحذر والتنافس الاقتصادي الناعم. وإن الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي هي من رسمت ملامح التنافس الأمريكي- الصيني فيها. فتحكمها بأهم الطرق التجارية، وثروتها النفطية الهائلة دفعت المنافسين لوضع خلافاتها جانباً في سبيل تحقيق المكاسب في المنطقة، واتخاذ أنسب الوسائل لتحقيق أهدافهما فاندفعت الإدارة الأمريكية لربط دول المنطقة سياسياً وعسكرياً ومنع القوى الأخرى من منازعتها ولاسيما في قضية أمن الطاقة. بينما رضيت الصين بلعب دور القوة السلمية المحايدة الساعية إلى الحصول على مصادر الطاقة والاستثمارات والمبادلات التجارية مع دول المنطقة. وهو الأمر الذي ظهر بوضوح خلال حربي الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣-٢٠١١) التي شكلت المحطات الرئيسة التي أظهرت طبيعة التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي.

٧- حققت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أهدافهما، خلال حربي الخليج الثانية والثالثة، حيث رسمت الإدارة الأمريكية من خلالهما معالم البيئة الدولية مابعد الحرب الباردة، وأثبتت بقوة قدرتها على تحويل النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى أحادي القطب، أما الصين فنجحت في انجاز خطوة جديدة في الطريق الذي رسمته لنفسها المتمثل في تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية ثم الانتقال إلى بناء قوة عسكرية وسياسية ولربما التحول إلى قوة عظمى.

٨- إن أبرز انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ تجلّى في شكل الوجودين الأمريكي والصيني، حيث تطور الوجود العسكري الأمريكي داخل دول المنطقة مقابل تطور الوجود الاقتصادي الصيني، وهو الأمر الذي عكس مصالح كل من واشنطن وبكين في المنطقة في تلك الفترة.

٩- لا تمتلك دول الخليج العربي رؤية واضحة أو موقف محدد تجاه التنافس الأمريكي - الصيني. لاتزال دول المنطقة مرتبطة سياسياً وعسكرياً بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا تمتلك وسائل أو أجنادات لوضع حد لتلك الهيمنة على الرغم من بروز إشارات خافتة عن بداية بلورة دبلوماسية خليجية جديدة مفادها إمكانية التحول باتجاه الصين كبديل سياسي واقتصادي عن الولايات المتحدة الأمريكية. ويدل توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية الخليجية-الصينية على ذلك. ومع ذلك فتوثيق تلك العلاقات لم يخرج عن حدود الاطار المسموح به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- تجلت الفوائد التي حصدها دول الخليج العربي من التنافس الأمريكي - الصيني في مكاسب سياسية-عسكرية وأخرى اقتصادية. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع أي قوة من العبث بأمن واستقرار المنطقة، وتعمل الصين على زيادة الاستثمارات والتبادلات التجارية مع دول المنطقة الأمر الذي انعكس إيجاباً على المجالات الاجتماعية والثقافية وتطوير البنى التحتية، وزيادة أهمية المنطقة عربياً وعالمياً.

٢ - التوصيات

- ١- ضرورة توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا للاهتمام بموضوع التنافس الأمريكي - الصيني وانعكاساته لما له من أهمية في رسم مستقبل المنطقة العربية.
- ٢- توجيه الجامعات للقيام بإحداث مراكز للأبحاث والدراسات مهمتها الاهتمام بدراسة التنافس ومستقبله بين القوى الكبرى الطامحة بجني مكاسب سياسية واقتصادية في المنطقة العربية، والاهتمام بدراسة انعكاسات هذا التنافس على مستقبل المنطقة العربية وتأثيره على العلاقات العربية- العالمية والعربية- العربية.
- ٣- تضافر الجهود بين المؤسسات ولاسيما بين الجامعات الحكومية ومراكز الأبحاث ووزارة الخارجية لإيجاد نوع من التنسيق والتعاون في سبيل انجاز البحوث والدراسات التي يمكن أن تكون دليل عمل لصناع القرار.
- ٤- العمل على عقد اتفاقيات علمية بين الجامعات ومراكز البحوث لتبادل البعثات العلمية التي تهتم بدراسة هذا النوع من الأبحاث وتقديم نتائج الأبحاث للمؤسسات المعنية
- ٥- إقامة المؤتمرات التي تناقش مستقبل التنافس الدولي في المنطقة العربية ووضع الآليات التي يمكن من خلالها تحديد الآثار والانعكاسات المحتملة لهذا التنافس والتعامل معها.

ثالثاً: المصادر والمراجع

- المصادر والمراجع العربية

١ - الكتب والموسوعات

١. أبو غزالة، عبد الحليم. (١٩٩٣). الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (د.م).
٢. أبو شمالة، رانيا. (د.ت). أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية.
٣. إحصائيات التجارة الدولية للبضائع في سلطنة عمان. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
٤. أحمد، فراس محمد. (د.ت). الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية. وزارة التعليم العالي. جامعة الموصل. الموصل: العراق.
٥. إدريس، محمد السعيد. (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان.
٦. آل السعود، خالد عبد العزيز. (١٩٩٧). أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة .
٧. البديوي، عادل. (٢٠١٥). الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبولتيكية. دار الجنان للنشر والتوزيع.
٨. بولمكاحل، إبراهيم. (د.ت). سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية. جامعة قسنطينة. قسنطينة: الجزائر.
٩. حسنين. محمد هيكمل، (٢٠٠٤). الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، ط٣. الشرقية المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة : مصر.

١٠. الخولاني، هشام. (٢٠١٧). مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. صنعاء: اليمن.

١١. الداود، محمود علي. (١٩٨٠). الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد. بغداد: العراق.

١٢. دبوس، رجب بو. (١٩٩٧). القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. بنغازي. ليبيا.

١٣. درويش، فوزي. (١٩٩٧). الشرق الأقصى الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢). مطابع غباشي. القاهرة: مصر. ط ٣.

١٤. الربيعي، دينا محمد. (٢٠١٩). الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي... التهديدات والسياسة الأمنية المطلوبة، وقائع مؤتمر مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٨. جامعة كربلاء. العراق. الجزء الثالث.

١٥. زغوني، راجح. (٢٠١٩). الاستراتيجية الصينية للعالم العربي نحو الانتقال من الجيو اقتصاد إلى الجيوإلتيك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت: لبنان. الطبعة الأولى.

١٦. سري الدين، عايدة العلي. (١٩٩٩). الحرب الباردة في الخليج الساخن. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت: لبنان، ط ١.

١٧. السعيري، بهاء عدنان. (٢٠١٢). الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

١٨. السلمي، محمد بن صقر. (٢٠٢١). التنافس الأمريكي - الصيني انعكاساته على منطقة الشرق الأوسط. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. مكتبة الملك فهد الوطنية. المملكة العربية السعودية.

١٩. شريل، غسان. (٢٠١٠). صدام مر من هنا العراق من حرب إلى حرب، نسخة مجمعة من جريدة الحياة. بيروت: لبنان.
٢٠. الشيخ، رأفت غنيمي. (٢٠٠٦). أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. الطبعة الأولى.
٢١. صالح، محمد حبيب. ويوفا، محمد. (٢٠١٠). قضايا عالمية معاصرة (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة). منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب.
٢٢. طرايشي، جورج. (١٩٦٨). النزاع السوفياتي - الصيني دراسة أيولوجية نقدية، منشورات دار الآداب. بيروت: لبنان. ط ١.
٢٣. الطيار، لؤي. (١٩٩٩). أمن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي الأوربي. بيروت: لبنان.
٢٤. عبد الحي، سماح عبد الصبور. (٢٠١٤). القوة الذكية في السياسة الخارجية، تقديم: نادية محمود مصطفى دار البشير للثقافة والعلوم. مصر، ط ١.
٢٥. العبد الرحمن، حكمت. الصين وأمن الخليج العربي، مقال قيد النشر (إذن من المؤلف)
٢٦. العجمي، ظافر محمد. (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي تطوه وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان.
٢٧. العفنان، سعد بن خلف. (٢٠١٦). عاصفة الصحراء ومقدماتها، مطبعة مناهج النهضة الوطنية، حائل: المملكة العربية السعودية
٢٨. العلاف، ابراهيم هليل. (د.ت). موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل. العراق.
٢٩. علي، سليم كاطع. (د. ت). أثر النفط في التوجه الأمريكي - الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد العددان ٧٧ و ٧٨.

٣٠. علي، محمود محمد. (٢٠١٨). المخطط الأمريكي لاحتلال العراق. دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية: مصر. ط ١.

٣١. قسوم، سليم. (٢٠١٣). دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الأمن، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، جامعة أوت، الجزائر.

٣٢. الكيالي، عبد الوهاب. (د.ت). موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت: لبنان. ج ١.

٣٣. محمد، خديجة عرفة. (٢٠١٤). أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى.

٣٤. مدبك، جورج. (١٩٩٢). السياسي والمفكر والزعيم الصيني ماوتسي تونغ. سلسلة عالم المشاهير. دار الراتب الجامعية.

٣٥. النصر، أنس خالد. (٢٠٢٠). الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات دراسة استشرافية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت: لبنان.

٣٦. النفوذ الصيني في المنطقة العربية... الرؤية والاستراتيجيات. (٢٠٢٠). منتدى السياسات العربية.

٢- الرسائل والاطروحات الجامعية

١. باكير، علي حسين محمود، (٢٠١٦). مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه. جامعة بيروت العربية. بيروت: لبنان. عدد الصفحات ١٤٥

٢. رشيد، مساعد. (٢٠١٧). الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. اشراف: بن الصغير عبد العظيم. الجزائر. عدد الصفحات: ٢٥٩. ص ١٥٠، ١٥١.

٣. شرياتي، صهيب سيف الدين (٢٠٠٦). التحول في العلاقات الأمريكية-الصينية من المواجهة إلى

الوفاق، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. فلسطين. عدد الصفحات ٢٠٠

٤. نجيم، حذفاني. (٢٠١١). العلاقات الصينية- الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب

الباردة. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. الجزائر. عدد الصفحات ١٨٠

٥. منكاش، زينب عبد الله. (٢٠١٥). العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة. اطروحة دكتوراه.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية. اشراف: رفاه شهاب أحمد الحمداني.

بغداد: العراق. عدد الصفحات: ٣٨٢

٦. ياسين، حشوف. (٢٠١٤). إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية

والإستراتيجيات الدولية. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. اشراف: لعجال عجال محمد أمين. عدد

الصفحات ٢٢٥.

٣- المقالات من المجلات والصحف

١. أحمد، محمد رافد. (د. ت). السنة الثالثة. الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي مصالح

استراتيجية متواصلة. مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد الثامن. تكريت: العراق.

٢. باكير، علي حسين. (أيار. ٢٠١١). العلاقات الخليجية- الصينية الاستراتيجية تحت المجهر. مجلة آراء

الخليج. العدد ٨٠.

٣. البدراني، عدنان خلف. (٢٠١٦). أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية مجلة دراسات دولية،

العدد ٦٦، جامعة الموصل. الموصل: العراق.

٤. جاسم، محمد إياد. (د . ت). محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين .

مجلة الجامعة العراقية، العدد ٣٦ . بغداد: العراق.

٥. الجشعبي، أحمد يونس زويد. (٢٠١٦). الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (١٩٧١ - ١٩٨٠)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. السنة : ،المجلد : ٦، العدد : ٣. العراق.
٦. حسن، حيدر عبد الرضا. ومحمد. عائدة سامي. (٢٠١٥). الاعتراف السوفييتي بجمهورية الصين الشعبية وأثره على العلاقات السوفييتية- الصينية 1950-1949، مجلة الأبحاث الجغرافية والبيئية.
٧. الحسيني، سليم. (د.ت)، مبادئ الرؤساء الأمريكيين. دار الإسلام للدراسات والنشر. بريطانيا.
٨. حمشي، محمد. (٢٠١٧). الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية - الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان، العدد ٤٦٠.
٩. حميد، هالة خالد. (تموز . ٢٠٠٦). تطور العلاقات العربية - الصينية «، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية. بغداد: العراق. العدد ٣٣٠
- ١٠.خنوش، محمد. (د.ت). الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. العدد العاشر.
- ١١.رمضاني، ابتسام. وبوروي، عبد اللطيف. (٢٠١٨). التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي في منطقة
- ١٢.جنوب شرق آسيا. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. جامعة قسنطينة. الجزائر. العدد الثالث عشر.
- ١٣.زيغم، جميلة. (٢٠١٧). التنافس الدولي دراسة في المفهوم. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم. الجزائر: الجزائر. العدد ٦.
- ١٤.السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوتسي تونغ ودينغ تشاو بنغ: دراسة مقارنة. (٢٠١٥). مجلة تكريت، العراق المجلد ٢، السنة ٢، العدد ٤.
- ١٥.الصادق، جارية. (٢٠١٤). تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر، العدد ٨.
- ١٦.صالح، رعد قاسم. (د . ت). الصين وإدراك الذات في المتغيرات الدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. القاهرة: مصر. العدد ٣٨.

١٧. عبد الكريم، ازدهار. (د.ت). مكتبي الاتصال ودورها في التقارب الأمريكي الصيني أيار -كانون الأول ١٩٧٣. مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية). بغداد: العراق. المجلد ٢٧، العدد ٣، السنة: ٢٠٢.
١٨. عبد الله. عبد الصمد سعدون. (٢٠٠٧). الصراع على موارد الطاقة أدوات لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني. المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. العدد ١٥.
١٩. العيثمين، إبراهيم. (٢٠١٦). نمو اقتصاد الصين مرتبط باستقرار الخليج. مجلة آراء الخليج، عدد ١٠٦.
٢٠. الفضالة، خالد. (٢٠١٥). أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية. مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. البحرين. المجلد الثاني. العدد ١.
٢١. الأفندي، نزيرة. (١٩٩٦) جدل التحالف الياباني- الأمريكي. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥.
٢٢. كشك، أشرف محمد. (٣ . نيسان. ٢٠١٦). الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ. (تقرير) مجلة آراء الخليج، العدد ١٠٦.
٢٣. محارب، محمود. (٢٠١٦). العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة سياسات عربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت: لبنان. العدد ٢٢.
٢٤. مضخور، محمد باهر. (٢٠١٩). العلاقات العراقية- الصينية في مرحلة ما بعد إقامة الشراكة الاستراتيجية ٢٠١٥. نحو إنشاء آلية الحوار الاستراتيجي العراقي- الصيني. صحيفة الصباح، بغداد: العراق.
٢٥. (د.ن). (٢٠١٩) مصر منذ ثورة ١٩١٩: مائة عام من التحولات الاستراتيجية. مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، تقرير ربع سنوي، القاهرة: مصر. العدد ١٥.
٢٦. المزروعى، مثنى مشعان. (١٠ - ١١ شباط ٢٠٢٠). المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، أربيل: كردستان العراق.

٢٧. المشاقبة، عاهد مسلم. (٢٠١٤). البعد السياسي للعلاقات العربية - الصينية وآفاقها المستقبلية . مجلة

دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية. عمان: الاردن. مجلد ٤١، العدد الأول.

٢٨. المنصور، عبد العزيز. (٢٠٠٩). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع

الرؤى والمشروعات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، العدد الأول.

٢٩. مهلهل، مازن قاسم. (تموز. ٢٠١٦). سياسة الصين الشرق أوسطية بعد عام ٢٠٠١ مجلة العلوم

السياسية. مركز إحياء التراث العربي. بغداد: العراق. العدد ٥٢.

٣٠. نبيلوك، تيم. (٢٠١٧). بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة

لمجلس التعاون الخليجي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. عدد ٤٦٠.

٣١. هندسون، مايكل. (٢٠١٣). تحولات جيوسياسية صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط. مجلة

المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان.

٣٢. هيكل، فتوح أبو دهب. (٢٠٠٤). الرؤية الأمريكية لأمن الخليج. مجلة شؤون خليجية، العدد ٤.

٣٣. اليوسف، يوسف خليفة. (اشرين الثاني. ٢٠١٤). مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى

الأجنبية «، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: لبنان. العدد ٤٢٩.

٣٤. اليوسف، نورة. (حزيران . ٢٠١٧). العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين «، مجلة المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. العدد ٤٦٠.

-المصادر والمراجع المعربة

١. بالمر، مايكل. (١٩٩٥). حراس الخليج تاريخ الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٢ - ١٩٩٢،

ترجمة: نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ط١.

٢. براون آي مايكل وآخرون. (٢٠١٠). صعود الصين. ترجمة: مصطفى قاسم، مراجعة: السيد يسين. المركز القومي للترجمة، القاهرة: مصر. ط١.
٣. بولارد، مارتين. (٢٠٠٦). دبلوماسية الوضع الراهن الصين: مملكة وسط»، مركز العالم. ترجمة رلى صالح أبو ناصر، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد ١٣٩.
٤. بيرجنسكي، زيجنيو. (١٩٩٩). رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
٥. تشنج، لي. وشيه، ودونج لي شى. (٢٠٠٣). الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان. ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة: مصر. الطبعة الأولى.
٦. تلحمي، شبلي. (٢٠٠٥). المخاطر أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة وخيار السلام. ترجمة: ثائر علي ديب. مكتبة العبيكان. ط١.
٧. الحكمي، نسرین (١٩٩٤). اليابان واستراتيجية القوة. ترجمة: كمال السيد. دار الحق. بيروت. ط١.
٨. ديسوا، جيرا. (٢٠١٥). دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط١.
٩. روبرت ، براد. (١٩٩٤). الصين القوة النووية المنسية. ترجمة: سمير إبراهيم. مجلة السياسة الدولية. العدد ١١٨.
١٠. روس، دنيس. (٢٠٠٨). فن الحكم؛ كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم. ترجمة هاني تابري. دار الكتاب العربي. لبنان.
١١. سالينجر، بير. ولوران، اريك. (١٩٩٣). حرب الخليج الملف السري. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: لبنان. ط١١.
١٢. سبانير، جون. (د.ت). السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سامي حسن يسرى. مراجعة: حسين الحوت. الدار القومية للطباعة والنشر. مصر.
١٣. فرانكل، جوزيف. (١٩٨٤). العلاقات الدولية. ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي. تهامة للنشر، المملكة العربية السعودية، ط٢.

١٤. فلتن، جوناثان. (٢٠١٩). حزام واحد وطريق واحد ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. كتاب العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى.
١٥. كراوس، كيرت. (٢٠١٤). الثورة الثقافية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة شيماء طه الريدي، مراجعة: محمد ابراهيم الجندي. مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة. مصر. ط١.
١٦. كستانوف. ف. اليابان في منطقة المحيط الهادي تشرح العلاقات السياسية والاقتصادية. ترجمة: محمد حبيب صالح. مركز الدراسات العسكرية، دمشق. ٢٠٠٠.
١٧. كسنجر، هنري. (١٩٩٥). الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. ترجمة: مالك فاضل البديري. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان. ط١.
١٨. كورب، لورنس. (٢٠٠٦). الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. سلسلة محاضرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى.
١٩. الكونغرس الأمريكي. (١٩٨١). المناقشة البرلمانية الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة الى اقطار الخليج العربي. ترجمة: وديع ميخائيل حنا. المؤتمر الرابع والتسعون، الدورة الاولى عام ١٩٧٥. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة.
٢٠. كوهن وارين أي وآخرون .، احداث بارزة في العلاقات الخارجية الأمريكية ١٩٠٠-٢٠٠١، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ٢٠٠٦.
٢١. مارتيني، جيفري. وداساكا، داليا. و أوجلي تري، كورداي. (٢٠١٦). آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة راند، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.
٢٢. ماكمان، روبرت جيه. (٢٠١٤). الحرب الباردة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر. مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة. مصر.

٢٣. ناي، س- جوزيف. (٢٠٠٧). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق

البجيرمي. تقديم: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان. مكتبة العبيكان. المملكة العربية السعودية، ط ١.

٢٤. ناي، جوزيف. (٢٠١٥). هل انتهى القرن الأمريكي؟ تصوير: أحمد ياسين. ترجمة: محمد ابراهيم العبد

الله. مكتبة العبيكان. المملكة العربية السعودية.

٢٥. هوغان، مايكل جي. (١٩٩٨). نهاية الحرب الباردة مدلولاتها وملابساتها. دراسة وترجمة: محمد أسامة

القوتلي. منشورات وزارة الثقافة. دمشق: الجمهورية العربية السورية.

- المصادر والمراجع الأجنبية

1. AIZHU, Ch. China approves \$9 billion Sinopec-Kuwait project
2. AMELOT, L. (2010). La stratégie chinoise de collier de perles, Outre-Terre. N° 25-26.
3. ANDEFSEN, L. & JIANG, Y. (2014) . Is China Challenging The Us In Persian Gulf? Oil, Security, And Political. Danish Institute for International Studies. Part Of The Security And Studies.
4. BECKER, S. (2010). Cold War In Asia : China's Involvement In The Korean And Vietnam War. University Of Kansas , 2015, P. 14BRESLIN Shaun., Handbook of China's International Relations. London, Routledge. First edition .
5. BOUTZ, G. M, WILLIAMS, K. H., (2015). U.S Relations With Iraq, Air Forces Engaging The World, Washington, D.C, , p. 37
6. BRESLIN, Sh. (2010). Handbook of China's International Relations. London. Routledge. First edition.

7. BRUNO, Ph. (2018). La Chine tisse un ambitieux "collier de perles" portuaire autour de l'Inde, Pékin participe activement à la construction ou modernisation de ports en Asie du Sud. Le Monde.
8. CABESTAN, J. P. La politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance, Presse de la Fondation Nationale des Science Politique, Paris
9. CAMBELLA, C. The Rise And Fall Of Defent Cuses And Consequences, Soviet International Behavior – Center For The Study Rand– Uclac.
10. CLEGG, J. (2009). China's Global Strategy Towards a Multipolar World, Pluto Press, New York.
11. CANTU, A. and CANTU, s. (2013). the Vietnam war: a national dilemma, national center for history in the schools. UCLA.
12. David, M. G. January. 1990. the china – japan war, 1931–1944. the journal of military history, volume 70, number 1,
13. Domino theory history competitions, (November 2009). updated 2 yangnst 2018. On sit: www. History .com
14. EFRON, Sh. & Others. (2019). the Evolving Israel – China Relationship, Rand Corporation, USA.
15. EHRALIK, A. (1992). The Gulf War And The New Yourk World Order, The Socialist Register.

16. EHTESHAMI, A. & HORESH, N. (2018). China's Presence in the Middle East the Implications of the One Belt, One Road Initiative, Routledge, New York.
17. FOGG, E. (2006). The Chinese Nuclear Weapons Program And Its Theater To The United States And Her Allies.
18. GAUSE, G. Iraq and the Gulf War: Decision-Making in Baghdad, University of Vermont.
19. GERVAIS, J. (n.d). how the japan protest movement from 1964 to 1968 changed the japan-united states bilateral relationship purring the Vietnam war, department o social inquiry
20. GHQFOURI, M. (summer 2009). China's Policy in the Persian Gulf . Middle East Policy, N° 2, Volume XVI,
21. GIRFFO, P. (2016). rising tide in the culf: the first gulf war and it's impact upon chinese strategy. ballamine university- scholar works,
22. GREEN, Ch. (1992). New World Order or Old? The Invasion of Kuwait and the Rule of Law. THE MODERN LAW REVIEW .Volume 55 ,No. 2.
23. HADLILDAY, F. (2012). The Culf War 1990-1991 And The Study Of International Relations, The London School Of Economics And Political Scince, Review Of International Studies.
24. HEGINBOTHAM, E. & Others. (2015). The U.S. – China Military Scorecard Force, Geography, and the Evolving Balance of Power 1996 – 2017, RAND Corporation, California.

25. IETES, K. Iraq between tow occupation the second gulf war (1990–1991), international relation and security network.
26. JAIN, Ch. (1992). The Sino– Soviet Alliance And Chin's Entery Into The Korean War. Cold War International History Project Woodrow Wilson International Center Fir Scholar, University Of New York , Washington. No .6.
27. JANARDHAN N. (2017). Indo–Chinese Cooperation for Gulf Security, *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, Shanghai International Studies University, Vol 11. n1.
28. JOURNOUD, P.(2017). L'énigme chinoise: stratégie, puissance et influence de la Chine depuis la Guerre froide, L'Harmatta.
29. KAI, J. (2017). Rising China in a Changing World Power Transtions and Global Leadership, Palgrave Macmillan. Yonsei University. Soul.
30. Kurt, W. R. & PATEL, N. (2006). the ripple effect: china's response to Iraq war, center for anew American security
31. LEE, S. (2013). from Beijing to Baghdad: stability and decision– making in Sino –Iraq relation 1956– 2012. college under graduates research electronic journal . university of Pennsylvania.
32. LIU, Zh. (2016)_Historical Evolution Of Relationship Between China And The Gulf Region. Journal Of Middle Eastern And Islamic Studies , Vol 10, No1.

33. Lüthi, L. M. (2008). **The Sino–Soviet Split: Cold War in the Communist World.**

34. MOLLER .B. (2000). **The Concept Of Security – The Pros And Cons Of Expansion And Contraction**, Paper For Joint Sessions Of The Peace Theories And Commission And The Security And Disarmament Commission At The 18 Th General Conference Of The International Peace Research.

35. Ottaway, M. (2009). **Iran, the United States, And the Gulf: the Elusive Religious Policy**. Garnegie Endowment for International Peace, N° 105.

36. OZCELIK. A, (2017). RAPPROCHEMENT BETWEEN AMERICA AND CHINA DURING THE NIXON ERA: A PRODUCT OF TIMING OR THE LEADERSHIP?. **bilge strategy calisaya**. bahar.

37. PRADOS ,J. (2009). **Vitnam: The History Of Unwinnable War 1945–1975**, University Press Of Kansas.

38. SALMEH .M.T. Challenges Facing National Security In The Arab Gulf States: A case Study Of Bahrain., **International Journal Of humanities And Social Scienc.** Vol 7. Num 12, 2017.

39. SCARLETT, H. (2013). **China After The Sino –Sovie Zachary. t Split**, Maoist Politics, Global Narratives And The Imagination Of The World, Northeastern University Boston.

40. SCIOLINO, E.& Gordon, M. (sep.23.1990). **Confrontation In The Gulf ; U.S Gave Iraq Little Reason Not To Mount Kuwait Assault**, The New York Times.

41. SHICHOR, Y, (2013). Fundamentally Unacceptable yet Occasionally Unavoidable: China's Options on External Interference in the Middle East. China Report, N° 49.
42. SCHNABEL, J. & WATSON, R. 1950–1951 The Korean War Part One Office of Joint, History Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff. Volume III F. Washington, DC. 1998.
43. SUTTER, G. R. (2018). US– China Relations Perilous Past, Uncertain Present, George Washington University. United States of America. Third Edition.
44. U.S.–China Joint Communiqués: 1972, 1979, 1982, China on the World Stage: Weighing the U.S. Response Supplementary Documents, Watson Institute for International Studies, Brown University Choices for the 21st Century Education Program.

- مقالات من على الشبكة

- مقالات باللغة العربية والمعربة على الشبكة

١. إبراهيم، إيمان عبد الخالق. أثر العلاقات الصينية- الأمريكية على النظام الدولي منذ ٢٠٠١، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٠، تاريخ الاسترجاع ٢٦، ٣، ٢٠٢٠، على الرابط الآتي:
[http:// www. Democraticac. De](http://www.Democraticac.De).
٢. آيزنشتات، مايكل. العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي: سد فجوة المصادقية. ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ٢-٢-٢٠٢١ على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqat-byn-alwlayat-almthdt-w-mjls-altawn-alkhlyjy-sd-fjw-almsdaqyt>
٣. باكير، علي حسين. تحولات الطاقة وجيوبوليتيكا الممرات البحرية: "ملقا" نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ النشر ٨ حزيران ٢٠١٤، تاريخ الاسترجاع ٢٧ - ٦ - ٢٠٢١، على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014>

٤. بن الحوسني، عبد الله بن زهر. العلاقات العمانية الصينية في العصر الجديد، صحيفة الشعب اليومية ، ٢٠٠٣، تاريخ الاسترجاع ١٥-٢-٢٠٢١، على الرابط الآتي:

[http:// www. Arabic people daily . com](http://www.Arabicpeople.com)

٥. بينغ، هناء لي. العلاقات الصينية- البحرينية في عامها الثلاثين أكثر قوة حوار مع سفير الصين لدى مملكة البحرين، الصين اليوم، ٢٠١٩، تاريخ الاسترجاع ١٨-٢-٢٠٢١، على الرابط الآتي:

[http:// www. china today . com](http://www.china today . com)

٦. (د.ن)، تقرير المسؤولية الاجتماعية في السعودية، صحيفة الشعب اليومية، الصين، ٢٠١٩، تاريخ الاسترجاع ٨-٤-٢٠٢٠، على الرابط الآتي:

<Http:// Arabic.people. com>.

٧. جيتشي، يانغ. احترام التاريخ واستشراف المستقبل والحفاظ على استقرار العلاقات الصينية الأمريكية. العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN. ١٣-٨-٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع ١٦-٦-٢٠٢١. على الرابط:

<https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CAA-DEA/EDeJIA/index.html>

٨. حديث وزير الخارجية الصينية لي تشاوشينغ مع مراسلة وكالة الشرق الأوسط في بيجين. وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية. ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤. تاريخ الاسترجاع ١٣، ٨، ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t58821.htm>

٩. الحرب الأهلية الصينيَّة . على شبكة المعرفة تاريخ الاسترجاع ٢-٢-٢٠١٩. على الرابط:

<http:// M.Marefa. org> . ١٠.

١١. الفقيه، إحسان. الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة، وكالة الاناضول، تاريخ النشر، ٢٤ - ٧-٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٢، ٣، ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar>

١٢. الرفاعي، أحمد. الموقف الصيني من التهديدات العسكرية الأمريكية للعراق. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٨/١٣/٢٠٠٣، تاريخ الاسترجاع ٩، ٨، ٢٠٢١. على الرابط الآتي:

<HTTP:// WWW. KUNA.net>.

١٣. الرشدي، حسن. الصين واستراتيجية الصعود الصيني، مجلة البيان، العدد ٣٣٨، (د.ت)، تاريخ الاسترجاع ١٥، ٤، ٢٠٢٠ على الرابط الآتي:

<http://www.albayan.co.uk>

١٤. العلاقات القطرية- الأمريكية، سفارة دولة قطر في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الاسترجاع ١١، ٨، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:

Http://Www. Washington. Embassy..١٥

١٦. سينوك السعودية للخدمات تمتلك ٦٠ منصة حفر في المملكة العربية السعودية. جريدة الرياض، ٢١ شباط ٢٠٢١، تاريخ الاسترجاع ١٩، ٤، ٢٠١. على الرابط الآتي:
http://www. Saudi- cocc.net

١٧. الشراكة الخليجية الأمريكية .. تعاون كبير عززته أهمية مصادر الطاقة. الخليج أونلاين، تاريخ النشر ١٦ - ٧ - ٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع ١٢ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط:
https://alkhaleejonline.net

١٨. شركة تشاينا سيفيل انجيرينج، مكتب الاتصالات للشركات الصينية العاملة في المملكة العربية السعودية، بكين، تاريخ الاسترجاع ٢٢-٤-٢٠٢١ على الرابط الآتي:
http://www.Saudi- cocc.net

١٩. شركة سينوما انترناشيونال اتجينيرينج ليمتد، مكتب الاتصالات للشركات الصينية العاملة في المملكة العربية السعودية، بكين، تاريخ الاسترجاع ٢٢-٤-٢٠٢١ على الرابط الآتي:
http://www. Saudi- cocc.net

٢٠. شحرور، عزت. الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة. مركز الجزيرة للدراسات، ١١ حزيران ٢٠١٢. تاريخ الاسترجاع ١٨، ٦، ٢٠٢١. على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.html

٢١. الصين تصدر كتاباً أبيض حول الدفاع الوطني، صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر ١٠ - ١٢ - ٢٠٠٢. تاريخ الاسترجاع: ٢٥، ٦، ٢٠٢١. على الرابط:
http://arabic.peopledaily.com.cn/200212/10/ara20021210_59663.html

٢٢. العامري، ابتسام محمد. نظرة عامة على العلاقات العراقية- الصينية بعد ٢٠٠٣. جريدة الزمان ، ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ١٤، ٣، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:
http:// www. azzaman. com

٢٣. العلاقات الخليجية - الأمريكية نموذجاً (دراسات). مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٢٣ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع ١٠ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط:
https://www.derasat.org.bh/a-gulf-us-relations-model/?lang=ar

٢٤. العلاقات الصينية - العمانية من تاريخ زاهر إلى مستقبل باهر. الصين اليوم، العدد ٥، ٢٠٠٢، تاريخ الاسترجاع ٥، ٥، ٢٠٢١. على الموقع الآتي:

[http:// www. china today . com](http://www.china today . com)

٢٥. العلاقات الإماراتية الصينية نجاحات وتطورات متواصلة عبر التاريخ. صحيفة البيان، ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع ١٨، ٧، ٢٠٢١ على الرابط الآتي:

<http:// www. albayan. Com>

٢٦. العلاقات القطرية - الصينية. سفارة دولة قطر في بكين، جمهورية الصين الشعبية، تاريخ الاسترجاع ١٨، -٧، ٢٠٢١. على الرابط الآتي:

<http:// Beijing. Embassy.qa>

٢٧. عيد، محمد بدري. أمن الخليج في عام ٢٠١٥ : الإدراك والخطاب والسلوك السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥. تاريخ الاسترجاع ٨، ٨، ٢٠٢٠. على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/20151222101722318165.ht> ml

٢٨. غزال، عاطف. سينويك: الكويت تزود الصين ب ٣٠٠ ألف برميل نفط خام يومياً، جريدة الأنباء، ٢٠١٨، تاريخ الاسترجاع ٢، ٣، -٢٠١٩. على الرابط الآتي: <http://www. Alanba.com>

٢٩. غودمو، فرانسوا. العلاقات الصينية-الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، ترجمة محمود العابد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ تشرين أول ٢٠١٣. تاريخ الاسترجاع ١٨ - ٦ - ٢٠٢١. على الرابط: studies.aljazeera.net

٣٠. الفليكاوي، عدنان. ٣٨ عاماً من العلاقات المتميزة بين الكويت والصين، وكالة الأنباء الكويتية كونا، ٢٠٠٩، تاريخ الاسترجاع ٨، ٩، ٢٠٢٠. على الرابط الآتي: <http://www. Kuna.com>.

٣١. فهد، محمد. القواعد الأجنبية في الخليج العربي، موقع الأناضول، ٢٠١٨، على الرابط الآتي: <http://www.aa.com>.

٣٢. قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٠. على الرابط: <http; document's -add-un.org>

٣٣. بيان وزارة الخارجية الصينية الصادر في ٧ حزيران ١٩٩٠ في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت، شبكة مقاتل، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢١، ٧، ١٦. على الرابط الآتي:

٣٤. القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في ٨ حزيران 2004، مجلس الأمن 8 June 2004، على الرابط الآتي:
[https://undocs.org/ar/S/RES/1546\(2004\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1546(2004)).

٣٥. كشك، أشرف محمد. مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج، al Manhal platform، تاريخ الاسترجاع ٣،٤، ٢٠٢٠. على الرابط:
<https://platform.almanhal.com/Files/2/58356>

٣٦. مركب الأمن الإقليمي، الموسوعة السياسية. على الرابط

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

٣٧. المرهون، عبد الجليل. أمن الخليج بين نظريات ثلاث، جريدة الرياض، الجمعة ٣ مارس ٢٠٠٦، العدد ١٣٧٦٦، تاريخ الاسترجاع ١٨-٨-٢٠٢٠. الرابط : <https://www.alriyadh.com/135135>

٣٨. محمد، الخطيب. جهاد، عمر. العلاقات الأمريكية - الصينية " أفاق الصراع والتعاون "، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ١٧ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاسترجاع ١٣ - ٦ - ٢٠٢١. على الرابط:
https://democraticac.de/?p=32724#_ftnref23

٣٩. محمد، ضياء الدين محمد. اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر، شبكة الألوكة، تاريخ النشر ٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٨-٨-٢٠٢٠. ص ٧٣. على الرابط الآتي:

<http://www.alukah.com>

٤٠. محمود، صخري. قراءة في الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية - الأمريكية الراهنة. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر ١٣ - ١١ - ٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع ٢٠ - ٦ - ٢٠٢١ على الرابط <https://www.politics-dz.com>

٤١. مراجعة لكتاب القوة الناعمة - جوزيف ناي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الاسترجاع ١٨-٥-٢٠٢٠. على الرابط الآتي

<Http://www.politics-dz.com>

٤٢. نازاروف، الكسندر. الانهيار المرتقب للاقتصاد الصيني أو لماذا ستنتصر الصين على الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا اليوم RT ، تاريخ النشر ١٢-٣-٢٠٢١، تاريخ الاسترجاع ٢٥-٦-٢٠٢١. على الرابط الآتي:

<https://arabic.rt.com>

٤٣. نذير، حمدي محمد. ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤، تاريخ الاسترجاع ٢-٢-٢٠١٩. على الرابط الآتي:

[Https://democratica. Com.](https://democratica.com)

٤٤. هياجنة، عدنان. العلاقات العربية - الأمريكية. المصالح والمبادئ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر ٣ - ١٠ - ٢٠٠٤. تاريخ الإطلاع ١٤ - ٧ - ٢٠٢١. على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

٤٥. هو جينتاو - رئيس الصين ورئيس اللجنة المركزية. صحيفة الشعب اليومية. تاريخ النشر: ١٣-٦-٢٠٠٨. تاريخ الاسترجاع: ١٨-٥-٢٠٢١. على الرابط الآتي:

[http://www. Arabic people. Com.](http://www.Arabicpeople.Com)

٤٦. والتر ليبمان. موسوعة اللغة العربية mimir ، على الرابط الآتي:

[http://mimirbook. Com.](http://mimirbook.Com)

- مراجع باللغة الأجنبية من على الشبكة

1. **Obama, barack**. Biographical directory of the united states congress. Websit: [www. Biographical congress. Gov.](http://www.Biographicalcongress.Gov)
2. **bush labels north koria- iran- Iraq an "axis of evil "**, arms control association , sit of : [http:// www. ", arms control. Org.](http://www.)
3. CALABRESE, John. The United States and the Gulf: Trapped in Transition? January 4, 2021.

<https://www.mei.edu/publications/united-states-and-gulf-trapped-transition>

4. **China And Saudi Arabia**, Consulate General Of People Republic Of China In Jeddah, 2004, sit on: [http:// www. Fmpr. Gov. cn.](http://www. Fmpr. Gov. cn)

5. GÜMÜSLÜOĞLU, Fayza. **US – Gulf Relations: The Past,, Present and Future**, Daily Sabah, date to published 16 November 2018. Website: <https://www.dailysabah.com/op-ed/2018/11/16/us-gulf-relations-the-past-present-and-future>
6. **Domino theory** ., history competitions, November 2009, updated 2 yangnst 2018. On sit: [www. History .com](http://www.history.com)
7. **Early American Trade with China**, teacher Background,2006. Wibesite : <http://teachingresources.atlas.illinois.edu/chinatrade/introduction04.html>
8. FLOY, David. **U.S. vs. China Military Spending: Which Is Bigger?** Apr 17, 2021, Investopedia website : <https://www.investopedia.com/articles/personal-finance/043015/us-vs-china-military-budget.asp>
9. Fulton, Jonathan. **China’s Growing Presence in the Gulf.** East Asia Forum 20 march 2019. Web: <https://www.eastasiaforum.org/2019/03/26/chinas-growing-presence-in-the-gulf/>
10. **Hillary rodham Clinton.** White house cov. website ; [www. White house cov.](http://www.whitehouse.gov)
11. **How PR Sold the War in the Persian Gulf** Excerpted from Toxic Sludge Is Good For You, **Chapter 10–pr watch, the center for media and democracy's**, sit on: <https://www.prwatch.org>.
12. KESSIER, Glenn. **ex – envoy details Hussein meeting**, washington post, 2008, sit of: [http; www. Washingtonpos.com](http://www.Washingtonpos.com).

13. MANSOUR, Imad. **The GCC States and the Viability of a Strategic Military Partnership with China**, Middle East Institute, 17 march 2015. Web:
<https://www.mei.edu/publications/gcc-states-and-viability-strategic-military-partnership-china>
14. **National Security Directive 54**, The Whitehouse Washington , January 15, 1991, Washington Post , Sit On : Wwww. Washington post.com
15. ROSAMOND Ben., Hegemony, Encyclopedia Britannica, view article 23 -6 - 2021. Website: <https://www.britannica.com/topic/hegemony>
16. **Sinopec international petroleum services**, sit on; http:// ssc. Sinopec. Com
17. TESLIK, Lee Hudson. **China – Gulf Economic Relations**, Council Foreign Relations, 2 June 2008. Website: <https://www.cfr.org/backgrounder/china-gulf-economic-relations>
18. Tessa, Morris Suzuki. **Post – War Warriors: Japanese Combatants in The Korean War**, 2013, Pp. 1–18, On: Http; \ Japan focus. Org
19. **Treaty On The Non– Proliferation Nuclear Weapon – Article**, United Nation Audiovisual Library Of International Law, 2012, sit of; http:// www. un. Or
20. ULRICHSEN, Kristian Coates, **Internal and External Security in the Arab Gulf States**. *Middle East Policy Council*, Volume XVI, Summer, Number 2 2009. Website: <https://www.mepc.org/internal-and-external-security-arab-gulf-states>

21. **Un Security Council resolution 598, Iran/Iraq**, Council Foreign Relation, July 20, 1987, sit of: <http://www.un.org>
22. **UN Security Council Resolution 598, Iran / Iraq** , Published July 20, 1987, sit of: <http://www.cfr.org>.
23. **THE JOINT U.S.-CHINA COMMUNIQUE, SHANGHAI**, February 27, 1972, on; <https://photos.state.gov>.

summary:

They intertwine in a wedding, common, American, healthy, corporate, and healthy. The appropriate shrinkage to stand up to him.

Based on US pricing condition. The study attempts to shed light on this competition, studying its repercussions on the most vital and strategic areas in the world, which is the Arab Gulf region.

Despite the existence of many studies that presented the American-Chinese relations, and presented aspects of hostility and cooperation in them, these studies did not mean the competitive aspect in them, nor did they study the effects of this competition and its repercussions in our Arab region, especially the Arab Gulf region, despite the fact that the latter represents one of the the American-Chinese competition arenas besides both Southeast Asia and Africa, but most of them contented themselves with presenting the causes of disagreement or cooperation without addressing the study of the influencing factors, or the motives for this hostility or cooperation, which necessitated a re-examination of American-Chinese competition in all its aspects, and research In its repercussions on the Arab Gulf region during a period of time decisive part of the history of the region, which is the post-Cold War era, and an attempt to predict the future of the region in light of the American-Chinese competition.

Keywords: competition, the United States of America, China, the Arab Gulf, and repercussions